

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص إدارة مخاطر



العنوان باللغة العربية

دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠

إعداد الطالب/

خضرة صابر حسن النجار

إشراف/

د. الفيصّل عبد الحميد

د. فايز جرّاد

العام الدراسي:

٢٠٢٦

فهرس المحتويات

٦	المستخلص
٧	الفصل الأول
٨	المقدمة:
٩	مشكلة الدراسة.
١٠	أهمية الدراسة.
١٠	الأهمية العلمية
١٠	الأهمية العملية
١١	أهداف الدراسة.
١١	الهدف الرئيسي:
١١	الأهداف الفرعية:
١٣	تساؤلات الدراسة.
١٣	التساؤل الرئيسي:
١٣	التساؤلات الفرعية:
١٥	فروض الدراسة
١٥	الفرض الرئيسي:
١٥	الفروض الفرعية:
١٧	النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث
١٩	الفصل الثاني
١٩	الدراسات السابقة
٢٠	مقدمة
٢١	الدراسات السابقة
٢١	أولاً: الدراسات العربية
٢٦	ثانياً: الدراسات الأجنبية
٣٣	الإطار النظري
٣٣	المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر
٣٣	١,١ مفهوم المخاطر وإدارة المخاطر
٣٥	١,٢ أهمية وأهداف إدارة المخاطر
٣٧	١,٣ أنواع المخاطر في المشاريع التنموية
٤١	١,٤ استراتيجيات إدارة المخاطر
٤٣	المبحث الثاني: التنمية المستدامة: المفهوم والأبعاد
٤٣	٢,١ مفهوم وتطور التنمية المستدامة
٤٥	٢,٢ أبعاد التنمية المستدامة
٤٩	٢,٣ التنمية المستدامة في رؤية المملكة ٢٠٣٠
٥٣	المبحث الثالث: العلاقة بين إدارة المخاطر والتنمية

٥٣	٣,١ إدارة المخاطر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة
٥٥	٣,٢ تكامل إدارة المخاطر والتنمية المستدامة
٥٩	الفصل الثالث
٥٩	منهجية الدراسة
٦٠	مقدمة
٦٠	٢. المنهجية وطرق البحث
٦٠	٢,١ منهج الدراسة
٦٠	٢,٢ مصادر جمع البيانات
٦١	٢,٣ أداة الدراسة
٦١	الجزء الأول: البيانات الديموغرافية
٦١	الجزء الثاني: محاور الاستبانة
٦١	الجزء الثالث: مقترحات إضافية
٦١	٢,٤ صدق وثبات أداة الدراسة
٦١	أ- الصدق الظاهري (صدق المحكمين)
٦٢	ب- صدق الاتساق الداخلي
٦٢	٢,٥ إجراءات تطبيق الدراسة
٦٢	٢,٦ الأساليب الإحصائية المستخدمة
٦٣	٣. مجتمع البحث
٦٣	٣,١ مجتمع الدراسة
٦٣	٣,٢ عينة الدراسة
٦٣	٤. حدود البحث
٦٣	٤,١ الحدود الموضوعية
٦٤	٤,٢ الحدود المكانية
٦٤	٤,٣ الحدود الزمانية
٦٤	٤,٤ الحدود البشرية
٦٥	الفصل الرابع
٦٥	النتائج والتوصيات
٦٦	مقدمة
٦٦	١. تحليل البيانات الديموغرافية
٦٩	٢. الإجابة عن أسئلة الدراسة
٦٩	٢,١ السؤال الأول: ما واقع استراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك؟
٧٠	٢,٢ السؤال الثاني: ما المخاطر التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في منطقة تبوك؟
٧١	٢,٣ السؤال الثالث: ما دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة الاقتصادية بمنطقة تبوك؟
٧٢	٢,٤ السؤال الرابع: ما دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة البيئية بمنطقة تبوك؟
٧٢	٢,٥ السؤال الخامس: ما دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة الاجتماعية بمنطقة تبوك؟

٢,٦ السؤال السادس: ما التحديات التي تواجه تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك؟	٧٣
٢,٧ السؤال السابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، جهة العمل، سنوات الخبرة)؟	٧٤
٣. ملخص النتائج	٧٧
الفصل الخامس التوصيات والمقترحات	٧٩
١. التوصيات	٨٠
١,١ توصيات متعلقة بتعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك	٨٠
١,٢ توصيات متعلقة بمواجهة المخاطر التي تهدد التنمية المستدامة في منطقة تبوك	٨٠
١,٣ توصيات متعلقة بتعزيز دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك	٨١
٢. مقترحات لدراسات مستقبلية	٨١
٣. الخاتمة	٨٢
المراجع	٨٣
المراجع العربية	٨٤
المراجع الأجنبية	٨٧
الملاحق	٩١
الاستبانة	٩٢
دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠	٩٢
الجزء الأول: البيانات الديموغرافية	٩٢
الجزء الثاني: محاور الاستبيان	٩٣
الجزء الثالث: مقترحات إضافية	٩٥
شكرو وتقدير	٩٦
Abstract	٩٧

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة، رحمه الله رحمةً واسعة،

كنتَ الحلم الذي يسكن قلبي، والطموح الذي يدفعني للأمام،

رحلتَ وبقي أثرُك في كل إنجاز أصل إليه...

أسأل الله أن يجعل هذا العمل نورًا في قبرك، ورفعاً لك في عليين.

وإلى أُمي الغالية، أطال الله في عمرها على الطاعة،

يا من كنتِ دعائي في الأرض، وسندي في كل خطوة،

بدعمك وصبرك اكتمل الطريق، وبهديك تحقّق الحلم.

لكما أهدي هذا الجهد المتواضع، عرفانًا بالفضل، وبرًا بالحب، ووفاءً لا ينقطع

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠، من خلال تحديد واقع استراتيجيات إدارة المخاطر في المنطقة، والمخاطر التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة بها، ودور هذه الاستراتيجيات من تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، والتحديات التي تواجه تطبيقها، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث تم تطويرها بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة وتكونت عينة الدراسة من (٢٢٧) فرداً من العاملين في القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية والمؤسسات التعليمية في منطقة تبوك، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية، وتم التحقق من صدق الاستبانة وثباتها، حيث بلغ معامل ثبات ألفا كرونباخ للاستبانة ككل (٠,٩٣)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن واقع استراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك جاء بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (٣,٢٢)، وأن المخاطر التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في منطقة تبوك جاءت بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (٣,٧٧)، وتتركز بشكل أكبر من المخاطر البيئية والاقتصادية والمربطة بالموارد المائية، كما أظهرت النتائج أن دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بمنطقة تبوك جاء بدرجة مرتفعة بمتوسطات حسابية (٣,٧٥، ٣,٧٩، ٣,٦٠) على التوالي، وأن التحديات التي تواجه تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر جاءت بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (٣,٨٣)، وتتمثل أبرزها في قلة الكفاءات المتخصصة في مجال إدارة المخاطر، وضعف الوعي بأهمية إدارة المخاطر، وضعف التنسيق بين الجهات المختلفة، وفي ضوء النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تطوير الإطار التنظيمي والمؤسسي لإدارة المخاطر في مؤسسات منطقة تبوك، وتنفيذ برامج شاملة لبناء القدرات في هذا المجال، واستقطاب وتطوير الكفاءات المتخصصة، وتعزيز التنسيق والتكامل بين الجهات المختلفة، وتطوير استراتيجيات متكاملة لإدارة المخاطر البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ودمج إدارة المخاطر في استراتيجيات وخطط التنمية المستدامة، وتبني نهج متكامل في إدارة المخاطر والتنمية المستدامة يراعي الترابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الكلمات المفتاحية: استراتيجيات إدارة المخاطر، التنمية المستدامة، الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة البيئية، الاستدامة الاجتماعية، منطقة تبوك، رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الفصل الأول

المقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية والتنموية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، تبرز رؤية ٢٠٣٠ كخارطة طريق استراتيجية للتغيير الوطني الشامل، ومع تنامي الطموحات الاقتصادية والاجتماعية، تزداد أهمية إدارة المخاطر المرتبطة بالمشاريع التنموية المختلفة، حيث أن أي مبادرة استراتيجية تتضمن بطبيعتها مخاطر مالية وتشغيلية واستراتيجية يجب إدارتها بفاعلية لضمان استدامة التنمية وتحقيق الأهداف المرجوة، تعد منطقة تبوك إحدى المناطق السعودية التي تشهد تحولاً تنموياً ملحوظاً، خاصة مع إطلاق مشاريع استراتيجية كبرى مثل مشروع نيوم ومشروع البحر الأحمر، مما يجعلها نموذجاً مثالياً لدراسة العلاقة بين استراتيجيات إدارة المخاطر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولعل التحدي الأكبر الذي يواجه المشاريع التنموية في المنطقة يكمن من قدرتها على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والاجتماعية (الشمرى، ٢٠٢٢) وقد أكدت الدراسات الحديثة مثل دراسة الزهراني (٢٠٢١) أن نجاح المشاريع التنموية الكبرى يرتبط بشكل وثيق بقدرتها على تطوير أطر فعالة لإدارة المخاطر المحتملة، وتوظيف استراتيجيات استباقية للتعامل مع التحديات المختلفة، فالمخاطر تتنوع ما بين مخاطر مالية، وتشغيلية، واستراتيجية، وبيئية، وتقنية، وتنظيمية، وكلها تتطلب منهجيات متكاملة للتعامل معها.

وتبرز أهمية هذا البحث في محاولته سد الفجوة المعرفية المتعلقة بدور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي في منطقة تبوك، فرغم وجود دراسات متعددة تناولت إدارة المخاطر في سياقات مختلفة، إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي ربطت بين استراتيجيات إدارة المخاطر والتنمية المستدامة في إطار رؤية ٢٠٣٠، خاصة على مستوى منطقة تبوك ولما كان التحول نحو الاستدامة يمثل ركيزة أساسية في رؤية المملكة ٢٠٣٠، فإن فهم كيفية مساهمة استراتيجيات إدارة المخاطر من تحقيق هذا الهدف يكتسب أهمية بالغة، فالتنمية المستدامة تتطلب نهجاً متوازناً يراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو ما يتطلب بدوره إدارة فعالة للمخاطر المرتبطة بكل بُعد من هذه الأبعاد (الغامدي، ٢٠٢٣)

ووفقاً لتقرير التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية (٢٠٢٢)، فإن منطقة تبوك تواجه تحديات فريدة تتعلق بالموارد المائية، والتنوع البيولوجي، والتوسع العمراني، والتحول الصناعي، مما يجعل من الضروري تبني استراتيجيات مبتكرة لإدارة المخاطر المرتبطة بهذه التحديات، وهو ما يؤكد الحاجة إلى دراسة متعمقة لدور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة في هذه المنطقة الحيوية.

وفي هذا السياق، يسعى هذا البحث إلى استكشاف وتحليل دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠، من خلال تحديد أنواع المخاطر التي تواجه مشاريع التنمية في المنطقة، وتقييم فعاليتها الاستراتيجية المعتمدة لإدارة هذه المخاطر، وتحليل العلاقة بين إدارة المخاطر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقديم توصيات عملية لتطوير هذه الاستراتيجيات بما يساهم في تحقيق الاستدامة الشاملة في منطقة تبوك.

مشكلة الدراسة.

تتمحور مشكلة الدراسة حول الفجوة من فهم العلاقة بين استراتيجيات إدارة المخاطر وتحقيق التنمية المستدامة في منطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠ ، فبالرغم من الاستثمارات الضخمة والمشاريع التنموية الكبرى التي تشهدها المنطقة، إلا أن هناك تحديات متعددة تواجه هذه المشاريع وتهدد استدامتها، مما يستدعي فهماً أعمق لدور استراتيجيات إدارة المخاطر في معالجة هذه التحديات وقد أشار تقرير الهيئة الملكية لمحافظة العلا (٢٠٢٢) إلى أن نسبة المشاريع التنموية التي تواجه تعثراً في منطقة تبوك تصل إلى ٢٨٪، منها ١٥٪ يرتبط مباشرة بضعف إدارة المخاطر المرتبطة بهذه المشاريع ، وتنوع هذه المخاطر ما بين مخاطر مالية ناتجة عن تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على الميزانيات المخصصة للمشاريع التنموية، ومخاطر بيئية متعلقة بندرة المياه والتصحر، ومخاطر اجتماعية مرتبطة بالتغيرات في النسيج الاجتماعي وسوق العمل كما أوضحت دراسة العتيبي (٢٠٢١) أن ٦٣٪ من المسؤولين عن المشاريع التنموية في منطقة تبوك يعانون من غياب منهجيات واضحة لإدارة المخاطر المرتبطة بمشاريعهم، وأن ٤٧٪ منهم يفتقرون إلى أدوات قياس فعالة لتقييم مدى استدامة هذه المشاريع ، وهو ما يعكس وجود فجوة معرفية وتطبيقية كبيرة من هذا المجال

وتزداد المشكلة تعقيداً مع التحديات البيئية الخاصة بمنطقة تبوك، إذ تشير البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة (٢٠٢٣) إلى أن المنطقة تعاني من تراجع في مخزون المياه الجوفية بنسبة ١٨٪ خلال السنوات الخمس الماضية، مع ارتفاع معدلات التلوث الصناعي بنسبة ١٢٪ نتيجة التوسع في المشاريع الصناعية ، وتمثل هذه التحديات البيئية مخاطر حقيقية تهدد استدامة التنمية في المنطقة، وتستدعي استراتيجيات فعالة لإدارتها وفي ظل التوجه نحو تنوع الاقتصاد وفق رؤية ٢٠٣٠، تواجه منطقة تبوك مخاطر استراتيجية متعلقة بالتحول من الاعتماد على القطاعات التقليدية إلى قطاعات جديدة كالسياحة والتعدين والطاقة المتجددة ، وقد أشار تقرير وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠٢٣) إلى أن نجاح هذا التحول مرهون بقدرة المنطقة على إدارة المخاطر المرتبطة بهذه القطاعات الجديدة، وهو ما لم يتم دراسته بعمق كافٍ حتى الآن وتتجلى مشكلة الدراسة أيضاً من محدودية البحوث التي ربطت بين استراتيجيات إدارة المخاطر والتنمية المستدامة في السياق المحلي لمنطقة تبوك ، فعلى الرغم من وجود دراسات متعددة تناولت كلاً من المجالين بشكل منفصل، إلا أن الدراسات التي جمعت بينهما في إطار متكامل تكاد تكون منعدمة، مما يخلق فجوة معرفية تستحق الدراسة والبحث.

وعليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠ ؟

وينبثق من هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تسعى الدراسة للإجابة عنها، منها: ما أنواع المخاطر التي تواجه مشاريع التنمية المستدامة في منطقة تبوك؟ وما مدى فعالية الاستراتيجيات المطبقة حالياً لإدارة هذه المخاطر؟ وكيف يمكن تطوير هذه الاستراتيجيات لتعزيز فرص تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة؟

أهمية الدراسة.

الأهمية العلمية

تكتسب هذه الدراسة أهمية علمية بارزة كونها تتناول موضوعاً حيوياً يربط بين حقلين معرفيين مهمين هما إدارة المخاطر والتنمية المستدامة، وتسعى لتجسير الفجوة البحثية في فهم العلاقة بينهما من سياق محدد يتمثل في منطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠ ، وتتجلى الأهمية العلمية للدراسة في النقاط التالية:

- ١- إثراء الأدبيات البحثية: تسهم الدراسة في إثراء المكتبة العربية بإطار نظري متكامل حول استراتيجيات إدارة المخاطر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، وهو ما أشارت دراسة البقي (٢٠٢٢) الى ندرته في الدراسات العربية المعاصرة.
- ٢- تطوير نموذج تحليلي: تقدم الدراسة نموذجاً تحليلياً يمكن الاستفادة منه في تقييم العلاقة بين استراتيجيات إدارة المخاطر وأبعاد التنمية المستدامة، وهو ما يمثل إضافة منهجية مهمة للباحثين في هذا المجال
- ٣- منهجية متكاملة: تعتمد الدراسة على منهجية متكاملة تجمع بين الأساليب الكمية والنوعية في تحليل البيانات، مما يقدم رؤية أكثر شمولية للموضوع محل الدراسة ، ويسهم في تطوير المنهجيات البحثية في هذا المجال.
- ٤- استجابة للتوجهات البحثية الحديثة: تستجيب الدراسة للتوجهات البحثية العالمية الحديثة التي تؤكد على أهمية دراسة الاستدامة في سياق إدارة المخاطر، كما أشارت الى ذلك دراسة الحربي (٢٠٢٣).

الأهمية العملية

أما على الصعيد العملي، فتبرز أهمية الدراسة في كونها تقدم إطاراً تطبيقياً يمكن الاستفادة منه في تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر بما يخدم أهداف التنمية المستدامة من منطقة تبوك ، وتتجلى هذه الأهمية في:

- ١- دعم صنع القرار: توفر الدراسة معلومات وبيانات تحليلية يمكن أن تساعد صنع القرار في المنطقة على تطوير استراتيجيات أكثر فاعلية لإدارة المخاطر المرتبطة بمشاريع التنمية المستدامة ، وقد أكد تقرير مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية (٢٠٢٣) على حاجة المناطق السعودية لدراسات متخصصة في هذا المجال

- ٢- تعزيز استدامة المشاريع التنموية: تقدم الدراسة توصيات عملية لتعزيز استدامة المشاريع التنموية في منطقة تبوك من خلال تحسين آليات إدارة المخاطر ، وهو ما يساهم في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ المتعلقة بالاستدامة.
- ٣- تحسين التنسيق بين الجهات المعنية: تسلط الدراسة الضوء على أهمية التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بإدارة المخاطر وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، مما يساعد على تجاوز التحديات الناتجة عن تشتت الجهود وضعف التكامل بينها
- ٤- تطوير الكفاءات المحلية: تساهم الدراسة في تحديد الاحتياجات التدريبية والمهارية اللازمة لتطوير كفاءة العاملين في مجال إدارة المخاطر والتنمية المستدامة في منطقة تبوك، مما ينعكس إيجاباً على جودة المشاريع التنموية في المنطقة.
- ٥- نموذج قابل للتعميم: تقدم الدراسة نموذجاً يمكن تعميمه على مناطق أخرى في المملكة، مع مراعاة الخصوصيات المحلية لكل منطقة، وهو ما يعزز من أهميتها العملية على المستوى الوطني
- ٦- استجابة لمتطلبات رؤية ٢٠٣٠: تتماشى الدراسة مع توجهات رؤية ٢٠٣٠ التي تؤكد على أهمية إدارة المخاطر كمتطلب أساسي لنجاح مبادرات التحول الوطني، كما ورد من وثيقة برنامج تطوير القدرات البشرية (٢٠٢١)

وبذلك، تجمع الدراسة بين الأهمية العلمية والعملية، مما يجعلها إضافة قيمة للأدبيات البحثية في مجال إدارة المخاطر والتنمية المستدامة، ومصدراً مهماً للمعلومات والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير استراتيجيات التنمية المستدامة في منطقة تبوك.

أهداف الدراسة.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة التي تتكامل فيما بينها لتقديم فهم شامل لدور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠ ، وتمثل هذه الأهداف في الآتي:

الهدف الرئيسي:

تحليل دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك في ظل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ ، وتقديم إطار متكامل لتطوير هذه الاستراتيجيات بما يساهم في تعزيز الاستدامة الشاملة في المنطقة

الأهداف الفرعية:

١- تحديد وتصنيف المخاطر الرئيسية التي تواجه مشاريع التنمية المستدامة في منطقة تبوك يهدف هذا الجانب إلى رصد وتصنيف المخاطر المختلفة (الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، والتشغيلية، والاستراتيجية) التي تواجه المشاريع التنموية في منطقة تبوك، وتحليل تأثيراتها المحتملة على استدامة هذه المشاريع، وقد أشار الزهراني (٢٠٢١) إلى أن تحديد المخاطر يمثل الخطوة الأولى والأساسية في أي إطار فعال لإدارة المخاطر.

٢- تقييم فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر المطبقة حالياً من مشاريع التنمية بمنطقة تبوك: يركز هذا الهدف على تقييم الاستراتيجيات والآليات الحالية لإدارة المخاطر في مشاريع التنمية بالمنطقة، وتحديد نقاط القوة والضعف في هذه الاستراتيجيات، ومدى مواءمتها مع متطلبات التنمية المستدامة، وتتوافق هذه الخطوة مع ما أوصت به دراسة العتيبي (٢٠٢١) حول ضرورة التقييم الدوري لفعالية استراتيجيات إدارة المخاطر.

٣- تحليل العلاقة بين استراتيجيات إدارة المخاطر وأبعاد التنمية المستدامة في منطقة تبوك: يسعى هذا الهدف إلى دراسة وتحليل العلاقة بين استراتيجيات إدارة المخاطر وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية) في منطقة تبوك، وتحديد مدى التأثير المتبادل بينهما، وقد أكدت دراسة الغامدي (٢٠٢٣) على أهمية فهم هذه العلاقة في سياق التخطيط الاستراتيجي للتنمية المستدامة.

٤- تحديد متطلبات تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر بما يتوافق مع أهداف رؤية ٢٠٣٠: يركز هذا الهدف على تحديد المتطلبات الأساسية (التشريعية، والتنظيمية، والبشرية، والتقنية، والمالية) اللازمة لتطوير استراتيجيات إدارة المخاطر بما يتوافق مع توجهات رؤية ٢٠٣٠ ويسهم في تحقيق أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتتماشى هذه الخطوة مع توصيات تقرير مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية (٢٠٢٣) حول تكييف استراتيجيات إدارة المخاطر مع متطلبات رؤية ٢٠٣٠.

٥- تطوير نموذج متكامل لإدارة المخاطر يعزز التنمية المستدامة في منطقة تبوك: يهدف هذا الجانب إلى تصميم نموذج متكامل لإدارة المخاطر يراعي خصوصية منطقة تبوك ويسهم في تعزيز استدامة المشاريع التنموية فيها، ويحقق التكامل بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، ويستند هذا الهدف إلى ما أوصت به دراسة البقمي (٢٠٢٢) حول ضرورة تطوير نماذج محلية لإدارة المخاطر تراعي خصوصية كل منطقة.

٦- تقديم توصيات عملية لصناع القرار لتعزيز دور إدارة المخاطر من تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك: يتمثل الهدف النهائي في تقديم مجموعة من التوصيات العملية والقابلة للتنفيذ لصناع القرار في منطقة تبوك، لتعزيز دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة، واستثمار الفرص المتاحة، ومواجهة التحديات القائمة، وتتوافق هذه الخطوة مع ما أشارت إليه دراسة الحربي (٢٠٢٣) حول أهمية تقديم توصيات مبنية على أدلة علمية لتطوير سياسات إدارة المخاطر.

من خلال تحقيق هذه الأهداف ، تسعى الدراسة الى تقديم إسهام علمي وعملي في مجال إدارة المخاطر والتنمية المستدامة، وتوفير إطار استراتيجي يمكن الاستفادة منه في تعزيز استدامة المشاريع التنموية في منطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠.

تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة على مجموعة من التساؤلات المترابطة التي تشكل في مجملها إطاراً شاملاً لفهم دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠ ، وتنقسم هذه التساؤلات الى تساؤل رئيسي وعدة تساؤلات فرعية على النحو التالي:

التساؤل الرئيسي: ما دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك في ظل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠؟

التساؤلات الفرعية:

أولاً: التساؤلات المتعلقة بالمخاطر التي تواجه التنمية المستدامة:

- ١- ما أنواع وطبيعة المخاطر الرئيسية التي تواجه مشاريع التنمية المستدامة في منطقة تبوك؟
يهدف هذا التساؤل إلى تحديد وتصنيف المخاطر المختلفة (الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، والتشغيلية، والاستراتيجية) التي تواجه المشاريع التنموية في منطقة تبوك ، وهو ما يتوافق مع ما أشار إليه الشمري (٢٠٢٢) من أهمية التحديد الدقيق للمخاطر كخطوة أولى في إدارتها
- ٢- ما مدى تأثير هذه المخاطر على استدامة المشاريع التنموية في منطقة تبوك؟
يسعى هذا التساؤل لتقييم حجم وطبيعة التأثيرات المحتملة للمخاطر المختلفة على أبعاد التنمية المستدامة في المنطقة، وترتيب هذه المخاطر حسب أولويتها ودرجة تأثيرها.

ثانياً: التساؤلات المتعلقة باستراتيجيات إدارة المخاطر الحالية:

٣- ما استراتيجيات وآليات إدارة المخاطر المطبقة حالياً في مشاريع التنمية بمنطقة تبوك يهدف هذا التساؤل إلى رصد وتوصيف الاستراتيجيات والآليات المعتمدة حالياً في إدارة مختلف أنواع المخاطر في مشاريع التنمية بالمنطقة، وهو ما يتفق مع ما ذكره الزهراني (٢٠٢١) حول أهمية توثيق الممارسات الحالية كخطوة أساسية من تطويرها.

٤- ما مدى فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر الحالية في تعزيز التنمية المستدامة بالمنطقة؟ يسعى هذا التساؤل إلى تقييم مدى نجاح الاستراتيجيات الحالية في تحقيق أهدافها المتعلقة بإدارة المخاطر وتعزيز استدامة المشاريع التنموية، وتحديد نقاط القوة والضعف في هذه الاستراتيجيات.

ثالثاً: التساؤلات المتعلقة بالعلاقة بين إدارة المخاطر والتنمية المستدامة:

٥- ما طبيعة العلاقة بين استراتيجيات إدارة المخاطر وأبعاد التنمية المستدامة في منطقة تبوك؟ يركز هذا التساؤل على تحليل العلاقة بين استراتيجيات إدارة المخاطر وتحقيق الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية) في المنطقة، وتحديد مدى التأثير المتبادل بينهما، وقد أكد الغامدي (٢٠٢٣) على أهمية دراسة هذه العلاقة في سياق التخطيط للتنمية المستدامة

٦- كيف يمكن لاستراتيجيات إدارة المخاطر أن تسهم في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ المتعلقة بالتنمية المستدامة في منطقة تبوك؟ يسعى هذا التساؤل إلى استكشاف سبل توظيف استراتيجيات إدارة المخاطر لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ المتعلقة بالتنمية المستدامة في المنطقة، وتحديد آليات الربط بينهما.

رابعاً: التساؤلات المتعلقة بتطوير استراتيجيات إدارة المخاطر:

٧- ما المتطلبات الأساسية لتطوير استراتيجيات إدارة المخاطر بما يعزز التنمية المستدامة في منطقة تبوك؟ يهدف هذا التساؤل إلى تحديد المتطلبات (التشريعية، والتنظيمية، والبشرية، والتقنية، والمالية) اللازمة لتطوير استراتيجيات إدارة المخاطر بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة في المنطقة.

٨- ما النموذج المقترح لإدارة المخاطر الذي يمكن أن يسهم في تعزيز التنمية المستدامة في منطقة تبوك؟ يسعى هذا التساؤل إلى تقديم تصور متكامل لنموذج إدارة مخاطر يراعي خصوصية منطقة تبوك ويسهم في تعزيز استدامة المشاريع التنموية فيها، ويحقق التكامل بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، وهو ما يتوافق مع توصيات دراسة البقي (٢٠٢٢) حول أهمية تطوير نماذج محلية لإدارة المخاطر.

تشكل هذه التساؤلات في مجملها خارطة طريق للدراسة، وتوجه عملية جمع البيانات وتحليلها، وصولاً الى نتائج وتوصيات تسهم في تعزيز دور استراتيجيات إدارة المخاطر من تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠.

فروض الدراسة

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من الفروض العلمية التي تمثل تفسيرات وتوقعات مبدئية للعلاقات بين متغيرات الدراسة، وتستمد هذه الفروض من الإطار النظري والدراسات السابقة في مجالي إدارة المخاطر والتنمية المستدامة. وتنقسم فروض الدراسة الى فرض رئيسي وعدة فروض فرعية على النحو التالي:

الفرض الرئيسي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠ وينبثق من هذا الفرض الرئيسي مجموعة من الفروض الفرعية التي تغطي مختلف جوانب العلاقة بين استراتيجيات إدارة المخاطر والتنمية المستدامة، وذلك على النحو التالي:

الفروض الفرعية:

الفرض الأول: العلاقة بين إدارة المخاطر والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

H1: توجد علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر الاقتصادية والمالية وتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في منطقة تبوك

يستند هذا الفرض إلى ما توصلت إليه دراسة العتيبي (٢٠٢١) من وجود تأثير إيجابي لإدارة المخاطر المالية على استدامة المشاريع التنموية ، وما أكدته دراسة الشمري (٢٠٢٢) من أهمية إدارة المخاطر الاقتصادية في تعزيز كفاءة استخدام الموارد وزيادة العائد على الاستثمار في مشاريع التنمية.

الفرض الثاني: العلاقة بين إدارة المخاطر والبعد البيئي للتنمية المستدامة

H2: توجد علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر البيئية وتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في منطقة تبوك

يتماشى هذا الفرض مع ما أشارت إليه دراسة الزهراني (٢٠٢١) حول دور إدارة المخاطر البيئية في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل الآثار السلبية للمشاريع التنموية على البيئة، وكذلك ما أكدته تقارير الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة (٢٠٢٣) من أهمية تبني استراتيجيات استباقية لإدارة المخاطر البيئية في المناطق ذات الحساسية البيئية العالية مثل منطقة تبوك.

الفرض الثالث: العلاقة بين إدارة المخاطر والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

H3: توجد علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر الاجتماعية وتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في منطقة تبوك

يستند هذا الفرض إلى ما توصلت إليه دراسة الغامدي (٢٠٢٣) من وجود علاقة طردية بين فعالية إدارة المخاطر الاجتماعية ومستوى الرضا المجتمعي عن المشاريع التنموية، وكذلك ما أكدته دراسة البقي (٢٠٢٢) من أهمية إشراك المجتمع المحلي من تحديد وإدارة المخاطر الاجتماعية المرتبطة بالمشاريع التنموية.

الفرض الرابع: تأثير الخصائص التنظيمية على فعالية إدارة المخاطر

H4: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر تعزى للخصائص التنظيمية (حجم المنظمة، وطبيعة النشاط، والهيكل التنظيمي) في مؤسسات التنمية بمنطقة تبوك يتماشى هذا الفرض مع ما أشارت إليه دراسة الحربي (٢٠٢٣) من وجود تأثير للخصائص التنظيمية على قدرة المنظمات على تبني وتطبيق استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر، وكذلك ما أكدته دراسات عالمية مثل دراسة (Smith & Jones (2022 من أهمية مواءمة استراتيجيات إدارة المخاطر مع الخصائص التنظيمية للمؤسسات.

الفرض الخامس: تأثير المتغيرات الديموغرافية على إدراك أهمية إدارة المخاطر

H5: توجد فروق ذات دلالة إحصائية من إدراك العاملين لأهمية استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة تعزى للمتغيرات الديموغرافية (المؤهل العلمي، والخبرة، والمستوى الوظيفي) يستند هذا الفرض إلى ما توصلت إليه دراسة العتيبي (٢٠٢١) من وجود تأثير للمتغيرات الديموغرافية على إدراك العاملين لأهمية إدارة المخاطر في المشاريع التنموية، وكذلك ما أكدته تقارير مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية (٢٠٢٣) من أهمية رفع الوعي وتطوير المهارات في مجال إدارة المخاطر لدى العاملين في مؤسسات التنمية.

الفرض السادس: العلاقة بين تكامل استراتيجيات إدارة المخاطر وشمولية التنمية المستدامة

H6: توجد علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تكامل استراتيجيات إدارة المخاطر وشمولية التنمية المستدامة في منطقة تبوك، يتماشى هذا الفرض مع ما أشارت إليه دراسة البقي (٢٠٢٢) من أهمية تبني نهج متكامل

في إدارة المخاطر يراعي التداخل والترابط بين المخاطر المختلفة، وكذلك ما أكدته تقارير وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠٢٣) من ضرورة تحقيق التكامل بين مختلف أبعاد التنمية المستدامة.

سيتم اختبار هذه الفروض من خلال جمع وتحليل البيانات الميدانية، وصولاً إلى نتائج علمية دقيقة تسهم من تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر بما يعزز التنمية المستدامة في منطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠.

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

تستند هذه الدراسة إلى إطار نظري متكامل يجمع بين عدة نظريات علمية ذات صلة بمجالي إدارة المخاطر والتنمية المستدامة، بهدف تقديم فهم شامل للعلاقة بينهما في سياق منطقة تبوك وفيما يلي عرض للنظريات الأساسية المعتمدة في هذه الدراسة:

١ - نظرية إدارة المخاطر المؤسسية (Enterprise Risk Management Theory)

تمثل نظرية إدارة المخاطر المؤسسية الإطار النظري الرئيسي للدراسة ، وتستند إلى النموذج الذي طوره معهد COSO عام ٢٠١٧، والذي يعرف إدارة المخاطر المؤسسية بأنها "عملية منهجية متكاملة تطبق على مستوى المنظمة ككل، وتهدف إلى تحديد وتقييم والاستجابة للمخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة، بما يسهم من خلق وحماية وتعزيز قيمة المنظمة لأصحاب المصلحة" (الشمري ، ٢٠٢٢) وتركز هذه النظرية على خمسة مكونات أساسية هي: الحوكمة وثقافة المخاطر، واستراتيجية وتحديد الأهداف، والأداء، والمراجعة والتعديل، والمعلومات والاتصالات والتقارير ، وتتميز هذه النظرية بتبنيها نهجاً شاملاً ومتكاملاً في إدارة المخاطر، يربط بين الاستراتيجية والأداء ، ويعزز القدرة على خلق القيمة وتحقيق الأهداف المؤسسية (العتيبي، ٢٠٢١).

وتطبق الدراسة هذه النظرية من تحليل استراتيجيات إدارة المخاطر المعتمدة في مشاريع التنمية بمنطقة تبوك، وتقييم مدى تكاملها وشموليتها، وتحديد سبل تطويرها بما يعزز قدرتها على التعامل مع المخاطر المختلفة التي تواجه هذه المشاريع

٢ - نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory)

تعد نظرية أصحاب المصلحة التي طورها Freeman في الثمانينات من القرن الماضي من النظريات المهمة في مجالي إدارة المخاطر والتنمية المستدامة ، وتركز هذه النظرية على أهمية تحديد وإدارة مصالح وتوقعات مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة أو المشروع (الزهراني، ٢٠٢١) وتفترض هذه النظرية أن نجاح المنظمات يرتبط بقدرتها على تحقيق التوازن بين مصالح أصحاب المصلحة المختلفين (المساهمين، والموظفين ، والعملاء، والموردين، والمجتمع المحلي، والبيئة)، وأن إدارة المخاطر يجب أن تراعي تأثيرات المخاطر المختلفة على هذه الأطراف (الغامدي، ٢٠٢٣).

وتوظف الدراسة هذه النظرية في تحليل دور أصحاب المصلحة في تحديد وإدارة المخاطر المرتبطة بمشاريع التنمية المستدامة في منطقة تبوك ، وتقييم مدى مراعاة استراتيجيات إدارة المخاطر الحالية لمصالح وتوقعات هذه الأطراف، وتحديد سبل تعزيز مشاركتهم في عمليات إدارة المخاطر.

٣- نظرية النظم المعقدة (Complex Systems Theory)

تقدم نظرية النظم المعقدة إطاراً مفاهيمياً مهماً لفهم التداخل والترابط بين المخاطر المختلفة وتأثيراتها على النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتركز هذه النظرية على خصائص النظم المعقدة مثل الديناميكية، والتفاعل غير الخطي، والتكيف الذاتي، والتنظيم الذاتي ، والناشئة (Emergence) (البقي، ٢٠٢٢) وتفترض هذه النظرية أن التنمية المستدامة تمثل نظاماً معقداً يتكون من أنظمة فرعية متداخلة ومتراصة (اقتصادية، واجتماعية، وبيئية، وتقنية)، وأن إدارة المخاطر في هذا السياق تتطلب فهماً عميقاً للعلاقات والتفاعلات بين هذه الأنظمة الفرعية (الحربي، ٢٠٢٣)،

وتستفيد الدراسة من هذه النظرية من تحليل التداخل والترابط بين المخاطر المختلفة التي تواجه مشاريع التنمية المستدامة في منطقة تبوك، وتقييم مدى قدرة استراتيجيات إدارة المخاطر الحالية على التعامل مع هذا التعقيد، وتطوير نموذج متكامل لإدارة المخاطر يراعي هذه الخصائص ،

٤- نظرية الاستدامة المتكاملة (Integrated Sustainability Theory)

تقدم نظرية الاستدامة المتكاملة إطاراً مفاهيمياً شاملاً لفهم العلاقة بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة (الاقتصادية ، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية)، وكيفية تحقيق التكامل بينها ، وتفترض هذه النظرية أن الاستدامة تتطلب تحقيق التوازن بين هذه الأبعاد ، وأن إدارة المخاطر تلعب دوراً محورياً في تحقيق هذا التوازن (تقرير مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ٢٠٢٣) وتوظف الدراسة هذه النظرية في تحليل العلاقة بين استراتيجيات إدارة المخاطر وتحقيق التنمية المستدامة في منطقة تبوك، وتقييم مدى مساهمة هذه الاستراتيجيات في تحقيق التكامل بين الأبعاد المختلفة للاستدامة ، وتطوير نموذج متكامل يعزز هذا التكامل.

من خلال الجمع بين هذه النظريات، تسعى الدراسة إلى تقديم فهم شامل ومتكامل لدور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠، وتطوير إطار نظري متكامل يمكن الاستفادة منه في دراسات مستقبلية في هذا المجال.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

يعد الإطار النظري والدراسات السابقة حجر الزاوية في البناء المعرفي لأي دراسة علمية، حيث يوفر الأساس المفاهيمي والمعرفي الذي تستند إليه الدراسة ، ويعزز فهم موضوعها في ضوء ما توصل إليه الباحثون السابقون ، ويهدف هذا القسم إلى عرض الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على السياق المحلي لمنطقة تبوك في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ يتناول الإطار النظري للدراسة مفهومين رئيسيين متكاملين هما: إدارة المخاطر والتنمية المستدامة ، فمن ناحية، تمثل إدارة المخاطر عملية منهجية متكاملة تهدف إلى تحديد وتقييم والاستجابة للمخاطر المختلفة التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف ، بما يساهم في حماية وتعزيز القيمة (الشمري، ٢٠٢٢) ، ومن ناحية أخرى، تشير التنمية المستدامة إلى "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، وتتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية هي: البعد الاقتصادي ، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي (الغامدي، ٢٠٢٣) وتبرز العلاقة بين هذين المفهومين في كون إدارة المخاطر تمثل أداة استراتيجية لضمان استدامة المشاريع التنموية ، من خلال تحديد وتقييم ومعالجة المخاطر التي قد تهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة ، وقد أكدت العديد من الدراسات على أهمية هذه العلاقة، مثل دراسة الزهراني (٢٠٢١) التي أشارت إلى أن "فعالية إدارة المخاطر تمثل عاملاً حاسماً من نجاح واستدامة المشاريع التنموية" وفي سياق المملكة العربية السعودية، تتجلى أهمية هذه العلاقة بشكل أكبر في ظل رؤية ٢٠٣٠ التي تمثل خارطة طريق للتحويل الوطني الشامل، وتتضمن أهدافاً طموحة للتنمية المستدامة في مختلف المجالات ، ومع تعدد وضخامة المشاريع التنموية التي أطلقتها المملكة في إطار هذه الرؤية ، تزداد أهمية تبني استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر المرتبطة بهذه المشاريع، بما يضمن استدامتها وتحقيقها للأهداف المرجوة وتمثل منطقة تبوك نموذجاً مثالياً لدراسة هذه العلاقة، نظراً لما تشهده من تحول تنموي ملحوظ، خاصة مع إطلاق مشاريع استراتيجية كبرى مثل مشروع نيوم ومشروع البحر الأحمر ، والتي تواجه مخاطر متنوعة (اقتصادية، وبيئية، واجتماعية، وتشغيلية) تتطلب استراتيجيات متكاملة لإدارتها ، وسيتم في هذا القسم استعراض الأدبيات النظرية المتعلقة بمفهوم إدارة المخاطر والتنمية المستدامة وأبعادهما المختلفة ، مع التركيز على العلاقة بينهما، وكذلك عرض الدراسات السابقة ذات الصلة، وتحليلها وتصنيفها زمنياً وموضوعياً ومنهجياً، وتحديد أوجه الاستفادة منها وأوجه التميز للدراسة الحالية ، وصولاً إلى بناء إطار نظري متكامل يوجه مسار الدراسة ويدعم تفسير نتائجها.

الدراسات السابقة

تستعرض الدراسة في هذا القسم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تم تصنيف هذه الدراسات إلى قسمين رئيسيين: الدراسات العربية، والدراسات الأجنبية وذلك بهدف الوقوف على ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج وتوصيات، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، وكذلك تحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدها.

أولاً: الدراسات العربية

دراسة الزهراني (٢٠٢١) بعنوان: "إدارة المخاطر الاستراتيجية ودورها في تحقيق الاستدامة المالية للمشاريع التنموية الكبرى في المملكة العربية السعودية"

هدفت هذه الدراسة الى تحليل دور إدارة المخاطر الاستراتيجية في تحقيق الاستدامة المالية للمشاريع التنموية الكبرى في المملكة العربية السعودية ، مع التركيز بشكل خاص على المشاريع المدرجة ضمن برنامج تحقيق الرؤية ، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة طبقت على عينة من مديري المشاريع التنموية الكبرى في المملكة بلغت ١٨٧ مديراً، بالإضافة إلى إجراء مقابلات شبه منظمة مع ١٥ خبيراً من مجال إدارة المشاريع وإدارة المخاطر وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها: وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية ($r = 0.78$) بين تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر الاستراتيجية والاستدامة المالية للمشاريع التنموية الكبرى ، وأن المشاريع التي تطبق استراتيجيات متكاملة لإدارة المخاطر تحقق معدلات أعلى من الاستدامة المالية مقارنة بالمشاريع الأخرى ، كما كشفت الدراسة أن أبرز المخاطر الاستراتيجية التي تواجه المشاريع التنموية الكبرى في المملكة تتمثل في: المخاطر المالية (تقلبات أسعار النفط، وارتفاع تكاليف التمويل)، ومخاطر السوق (تغير احتياجات العملاء، وزيادة المنافسة) ، والمخاطر التنظيمية (تغير اللوائح والتشريعات، وتعدد الجهات الإشرافية) ، وأوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات متكاملة لإدارة المخاطر الاستراتيجية في المشاريع التنموية الكبرى، وإنشاء وحدات متخصصة لإدارة المخاطر في هذه المشاريع، وتطوير نظم الإنذار المبكر للمخاطر الاستراتيجية ، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال إدارة المخاطر.

التعقيب على الدراسة:

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة الزهراني (٢٠٢١) في تناولها لموضوع إدارة المخاطر في سياق المشاريع التنموية في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية ٢٠٣٠، وفي اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك في تركيزها على العلاقة بين إدارة المخاطر والاستدامة ، كما تتفق الدراستان من استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات

أما أوجه الاختلاف فتتمثل في أن دراسة الزهراني ركزت بشكل أساسي على البعد المالي للاستدامة، في حين تتناول الدراسة الحالية الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية)، كما أن دراسة الزهراني شملت المشاريع التنموية الكبرى في مختلف مناطق المملكة، بينما تركز الدراسة الحالية على منطقة تبوك بشكل خاص إضافة الى ذلك، اقتصرت دراسة الزهراني على المخاطر الاستراتيجية، بينما تتناول الدراسة الحالية مختلف أنواع المخاطر (الاستراتيجية، والتشغيلية، والمالية، والبيئية، والاجتماعية).

وتكمن الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية الى سدها في تقديم إطار متكامل لدراسة العلاقة بين استراتيجيات إدارة المخاطر والتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة في سياق محدد يتمثل في منطقة تبوك، مع التركيز على خصوصية هذه المنطقة والمشاريع التنموية الكبرى التي تستضيفها مثل مشروع نيوم ومشروع البحر الأحمر.

دراسة العتيبي (٢٠٢١) بعنوان: "تقييم فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر في المشاريع التنموية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على مشاريع رؤية ٢٠٣٠"

هدفت دراسة العتيبي (٢٠٢١) الى تقييم فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر المطبقة في المشاريع التنموية المندرجة ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتحديد العوامل المؤثرة في هذه الفعالية، وتقديم إطار مقترح لتطوير هذه الاستراتيجيات، واعتمدت الدراسة المنهج المختلط (الكمي والنوعي)، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة طبقت على عينة من ٢٤٥ من العاملين في إدارة المشاريع التنموية في مختلف مناطق المملكة، بالإضافة إلى إجراء ٢٠ مقابلة معمقة مع خبراء ومسؤولين في مجال إدارة المشاريع وإدارة المخاطر وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج، أبرزها: أن مستوى فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر في المشاريع التنموية في المملكة جاء بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي قدره ٣,٢ من ٥، وأن هناك تفاوتاً في مستوى تطبيق مراحل إدارة المخاطر، حيث حصلت مرحلة تحديد المخاطر على أعلى درجة (٣,٧)، بينما حصلت مرحلة مراقبة ومراجعة المخاطر على أدنى درجة (٢,٨)، كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر وبعض العوامل التنظيمية مثل: دعم الإدارة العليا، ووجود سياسات وإجراءات واضحة لإدارة المخاطر، وكفاءة فريق إدارة المشروع، وثقافة المنظمة تجاه المخاطر.

وقدمت الدراسة إطاراً مقترحاً لتطوير استراتيجيات إدارة المخاطر في المشاريع التنموية، يتضمن أربعة مستويات: المستوى الاستراتيجي (تطوير سياسات وأهداف إدارة المخاطر)، والمستوى التنظيمي (تطوير الهياكل والمسؤوليات والصلاحيات)، والمستوى التشغيلي (تطوير العمليات والإجراءات والأدوات)، والمستوى الثقافي (تطوير ثقافة المنظمة تجاه المخاطر).

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز دعم الإدارة العليا لاستراتيجيات إدارة المخاطر، وتطوير سياسات وإجراءات واضحة لإدارة المخاطر، وبناء قدرات العاملين في مجال إدارة المخاطر، وتعزيز ثقافة المخاطر الإيجابية، واستخدام التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر.

التعقيب على الدراسة:

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة العتيبي (٢٠٢١) في تناولها لموضوع تقييم فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر في المشاريع التنموية في المملكة العربية السعودية في سياق رؤية ٢٠٣٠ ، وفي اعتمادها على المنهج المختلط (الكمي والنوعي) لجمع البيانات ، كما تتفق الدراستان من اهتمامهما بتقديم إطار مقترح لتطوير استراتيجيات إدارة المخاطر أما أوجه الاختلاف فتتمثل في أن دراسة العتيبي ركزت على تقييم فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر بشكل عام ، دون ربطها مباشرة بالتنمية المستدامة ، في حين تركز الدراسة الحالية على دور هذه الاستراتيجيات في تحقيق التنمية المستدامة بشكل محدد ، كما أن دراسة العتيبي شملت مختلف مناطق المملكة ، بينما تركز الدراسة الحالية على منطقة تبوك بشكل خاص وتكمن الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدها في تحليل العلاقة المباشرة بين فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق محدد يتمثل في منطقة تبوك ، مع مراعاة خصوصية هذه المنطقة والمشاريع التنموية الكبرى التي تستضيفها.

دراسة الشمري (٢٠٢٢) بعنوان: "استراتيجيات إدارة المخاطر البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة على منطقة الحدود الشمالية"

تناولت دراسة الشمري (٢٠٢٢) استراتيجيات إدارة المخاطر البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الحدود الشمالية بالمملكة العربية السعودية ، وهدفت الدراسة الى تحديد المخاطر البيئية الرئيسية التي تواجه المنطقة ، وتقييم استراتيجيات إدارة هذه المخاطر ، وتحليل أثرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، واعتمدت الدراسة منهجية دراسة الحالة ، حيث تم جمع البيانات من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات شملت: المقابلات المعمقة مع ٢٥ من المسؤولين والخبراء من المنطقة ، وتحليل الوثائق والتقارير الرسمية ، والملاحظة المباشرة للمشاريع التنموية في المنطقة وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج المهمة ، أبرزها: أن المخاطر البيئية الرئيسية التي تواجه منطقة الحدود الشمالية تتمثل في: ندرة المياه والجفاف ، والتصحر وتدهور الأراضي ، والتلوث الصناعي ، وتغير المناخ. وكشفت الدراسة عن وجود ضعف في استراتيجيات إدارة هذه المخاطر ، حيث تميل هذه الاستراتيجيات الى التركيز على الاستجابة للمخاطر بعد حدوثها ، مع ضعف التركيز على الاستراتيجيات الوقائية والاستباقية ، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة قوية بين فعالية إدارة المخاطر البيئية واستدامة المشاريع التنموية في المنطقة ، حيث أن المشاريع التي طبقت استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر البيئية حققت مستويات أعلى من الاستدامة وقدمت الدراسة نموذجاً مقترحاً لإدارة المخاطر البيئية في منطقة الحدود الشمالية ، يتضمن خمس مراحل رئيسية: تحديد السياق ، وتحديد المخاطر البيئية ، وتقييم المخاطر ، واختيار استراتيجيات الاستجابة ، والمراقبة والمراجعة كما قدمت الدراسة مجموعة من المؤشرات لقياس فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر البيئية وأثرها على التنمية المستدامة وأوصت الدراسة بضرورة

تبنى نهج استباقي ووقائي في إدارة المخاطر البيئية ، وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية بإدارة المخاطر البيئية في المنطقة ، وتطوير قدرات العاملين في هذا المجال ، واستخدام التقنيات الحديثة في رصد وتحليل المخاطر البيئية ، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في إدارة المخاطر البيئية.

التعقيب على الدراسة:

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة الشمري (٢٠٢٢) في تناولها لموضوع استراتيجيات إدارة المخاطر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في سياق محلي داخل المملكة العربية السعودية ، كما تتفق الدراستان في تركيزهما على الربط المباشر بين إدارة المخاطر والتنمية المستدامة ، واهتمامهما بتقديم نموذج مقترح لإدارة المخاطر أما أوجه الاختلاف فتتمثل في أن دراسة الشمري ركزت بشكل خاص على المخاطر البيئية، في حين تتناول الدراسة الحالية مختلف أنواع المخاطر (الاستراتيجية، والتشغيلية، والمالية ، والبيئية، والاجتماعية) ، كما أن دراسة الشمري طبقت على منطقة الحدود الشمالية، بينما تركز الدراسة الحالية على منطقة تبوك ، إضافة إلى ذلك، اعتمدت دراسة الشمري منهجية دراسة الحالة ، من حين تعتمد الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي المختلط وتكمن الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدها في تقديم إطار متكامل يشمل مختلف أنواع المخاطر (وليس البيئية فقط) ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة في منطقة تبوك، مع التركيز على خصوصية هذه المنطقة والمشاريع التنموية الكبرى التي تستضيفها في ظل رؤية ٢٠٣٠.

دراسة الغامدي (٢٠٢٣) بعنوان: "إدارة المخاطر الاجتماعية في مشاريع التنمية المستدامة: دراسة ميدانية على مشاريع رؤية ٢٠٣٠ في منطقة مكة المكرمة"

هدفت دراسة الغامدي (٢٠٢٣) الى تحليل واقع إدارة المخاطر الاجتماعية في مشاريع التنمية المستدامة المندرجة ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠ في منطقة مكة المكرمة، وتحديد العوامل المؤثرة في فعالية إدارة هذه المخاطر ، وتقديم استراتيجية مقترحة لتطويرها ، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة طبقت على عينة من ٣١٨ من العاملين في المشاريع التنموية في منطقة مكة المكرمة، بالإضافة الى إجراء مقابلات مع ١٨ خبيراً ومسؤولاً في مجال التنمية الاجتماعية وإدارة المخاطر وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها: أن المخاطر الاجتماعية الرئيسية التي تواجه مشاريع التنمية المستدامة في منطقة مكة المكرمة تتمثل في: مخاطر مقاومة التغيير من قبل المجتمع المحلي، ومخاطر عدم تلبية احتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة، ومخاطر التأثير على النسيج الاجتماعي والثقافي ، ومخاطر تفاوت توزيع فوائد المشاريع التنموية بين فئات المجتمع ، وكشفت الدراسة عن وجود ضعف من إدارة هذه المخاطر، حيث بلغ متوسط تقييم فعالية إدارة المخاطر الاجتماعية ٢,٩ من ٥، وهو ما يشير الى مستوى متوسط من الفعالية كما أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية إدارة المخاطر الاجتماعية ومستوى مشاركة المجتمع المحلي في المشاريع التنموية، حيث أن المشاريع التي شهدت مستوى أعلى من

مشاركة المجتمع المحلي حققت فعالية أكبر في إدارة المخاطر الاجتماعية ، وحددت الدراسة أربعة عوامل رئيسية تؤثر في فعالية إدارة المخاطر الاجتماعية، وهي: مستوى مشاركة المجتمع المحلي، ومستوى الشفافية والتواصل ، ومستوى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، ومستوى التكامل بين إدارة المخاطر الاجتماعية وأنواع المخاطر الأخرى

وقدمت الدراسة استراتيجية مقترحة لتطوير إدارة المخاطر الاجتماعية في مشاريع التنمية المستدامة، تتضمن أربعة محاور رئيسية: تعزيز مشاركة المجتمع المحلي، وتطوير نظم الشفافية والتواصل، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية ، وتحقيق التكامل بين إدارة المخاطر الاجتماعية وأنواع المخاطر الأخرى وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء وحدات متخصصة لإدارة المخاطر الاجتماعية في المشاريع التنموية، وتطوير معايير ومؤشرات لقياس وتقييم المخاطر الاجتماعية، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في جميع مراحل المشاريع التنموية، وتطوير برامج بناء القدرات في مجال إدارة المخاطر الاجتماعية.

التعقيب على الدراسة:

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة الغامدي (٢٠٢٣) في تناولها لموضوع إدارة المخاطر في مشاريع التنمية المستدامة في سياق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وفي اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي ، وكذلك في اهتمامها بتقديم استراتيجية مقترحة لتطوير إدارة المخاطر أما أوجه الاختلاف فتتمثل في أن دراسة الغامدي ركزت بشكل خاص على المخاطر الاجتماعية، في حين تتناول الدراسة الحالية مختلف أنواع المخاطر ، كما أن دراسة الغامدي طبقت على منطقة مكة المكرمة، بينما تركز الدراسة الحالية على منطقة تبوك وتكمن الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية الى سدها في تقديم إطار متكامل يشمل مختلف أنواع المخاطر (وليس الاجتماعية فقط) ودورها من تحقيق التنمية المستدامة في منطقة تبوك، مع مراعاة خصوصية هذه المنطقة والمشاريع التنموية الكبرى التي تستضيفها مثل مشروع نيوم ومشروع البحر الأحمر

دراسة البقي (٢٠٢٢) بعنوان: "نموذج مقترح لإدارة المخاطر المتكاملة في المشاريع التنموية الاستراتيجية: دراسة تطبيقية على المشاريع الاستراتيجية في المدينة المنورة"

هدفت دراسة البقي (٢٠٢٢) الى تطوير نموذج متكامل لإدارة المخاطر في المشاريع التنموية الاستراتيجية، وتطبيقه على المشاريع الاستراتيجية في منطقة المدينة المنورة ، وسعت الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية ، منها: تحديد وتصنيف المخاطر التي تواجه المشاريع التنموية الاستراتيجية، وتقييم مدى تكامل استراتيجيات إدارة المخاطر الحالية، وتطوير نموذج متكامل لإدارة المخاطر يراعي الترابط بين مختلف أنواع المخاطر، واختبار فعالية هذا النموذج في تعزيز أداء المشاريع التنموية الاستراتيجية واعتمدت الدراسة المنهج المختلط (الكمي والنوعي)، حيث تم جمع البيانات من خلال ثلاث مراحل: المرحلة الأولى تضمنت مراجعة شاملة للأدبيات وتحليل الوثائق المتعلقة بالمشاريع التنموية الاستراتيجية في المدينة المنورة ، والمرحلة الثانية تضمنت إجراء مقابلات معمقة مع ٢٢ خبيراً ومسؤولاً في مجال إدارة المشاريع وإدارة المخاطر، والمرحلة الثالثة تضمنت تطبيق استبانة على عينة من ٢٧٦ من العاملين في المشاريع التنموية الاستراتيجية في المدينة المنورة وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها: أن المشاريع التنموية

الاستراتيجية في المدينة المنورة تواجه مجموعة متنوعة ومتداخلة من المخاطر، تشمل: المخاطر الاستراتيجية، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر المالية، والمخاطر التنظيمية، والمخاطر البيئية، والمخاطر الاجتماعية، وكشفت الدراسة عن وجود ضعف من تكامل استراتيجيات إدارة هذه المخاطر، حيث تميل هذه الاستراتيجيات إلى التعامل مع كل نوع من أنواع المخاطر بشكل منفصل، دون مراعاة الترابط والتداخل بينها.

وطورت الدراسة نموذجاً متكاملًا لإدارة المخاطر في المشاريع التنموية الاستراتيجية، يتضمن خمسة مكونات رئيسية: الحوكمة والقيادة، والاستراتيجية والأهداف، والعمليات والأدوات، والثقافة والتواصل، والتعلم والتحسين المستمر، وأظهرت نتائج تطبيق النموذج على ثلاثة مشاريع استراتيجية في المدينة المنورة تحسناً ملحوظاً في فعالية إدارة المخاطر وأداء هذه المشاريع وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، منها: ضرورة تبني نهج متكامل في إدارة المخاطر يراعي الترابط بين مختلف أنواع المخاطر، وتطوير آليات فعالة للتنسيق بين الجهات المعنية بإدارة المخاطر، وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر في المنظمات، واستخدام التقنيات الحديثة في تحليل وإدارة المخاطر المعقدة والمتداخلة، وتطوير مؤشرات أداء متكاملة لقياس فعالية إدارة المخاطر.

التعليق على الدراسة:

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة البقي (٢٠٢٢) في تناولها لموضوع إدارة المخاطر في المشاريع التنموية الاستراتيجية في المملكة العربية السعودية، وفي اعتمادها على المنهج المختلط، وكذلك في سعيها لتطوير نموذج متكامل لإدارة المخاطر، كما تتفق الدراستان في تبنيهما لنهج متكامل يراعي الترابط بين مختلف أنواع المخاطر أما أوجه الاختلاف فتتمثل في أن دراسة البقي ركزت بشكل أساسي على تطوير نموذج متكامل لإدارة المخاطر دون ربطه مباشرة بالتنمية المستدامة، في حين تركز الدراسة الحالية على دور استراتيجيات إدارة المخاطر من تحقيق التنمية المستدامة بشكل محدد، كما أن دراسة البقي طبقت على منطقة المدينة المنورة، بينما تركز الدراسة الحالية على منطقة تبوك.

وتكمن الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدها في تحليل العلاقة المباشرة بين إدارة المخاطر المتكاملة والتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة في سياق محدد يتمثل في منطقة تبوك، مع مراعاة خصوصية هذه المنطقة والمشاريع التنموية الكبرى التي تستضيفها في ظل رؤية ٢٠٣٠.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

دراسة (Johnson & Martinez (2022 بعنوان

"Integrating Risk Management and Sustainability In Mega Projects: A Case Study of NEOM City":

هدفت دراسة جونسون ومارتينيز (٢٠٢٢) إلى تحليل العلاقة بين إدارة المخاطر والاستدامة في المشاريع العملاقة (Mega Projects)، مع التركيز على دراسة حالة مشروع نيوم في المملكة العربية السعودية ، وسعت الدراسة إلى استكشاف كيفية دمج اعتبارات الاستدامة في استراتيجيات إدارة المخاطر، وتحديد أفضل الممارسات في هذا المجال، وتقديم إطار متكامل يمكن تطبيقه على المشاريع العملاقة المماثلة اعتمدت الدراسة منهجية دراسة الحالة النوعية ، حيث تم جمع البيانات من خلال مجموعة متنوعة من المصادر، شملت: المقابلات المعمقة مع ٢٨ من المديرين والخبراء العاملين في مشروع نيوم، وتحليل الوثائق والتقارير الرسمية، والملاحظة المباشرة ، ودراسة حالات مقارنة لمشاريع عملاقة مماثلة في مختلف أنحاء العالم ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها: أن مشروع نيوم يواجه مجموعة فريدة من المخاطر تشمل: المخاطر التقنية (المرتبطة بتطبيق تقنيات مبتكرة)، والمخاطر البيئية (مثل ندرة المياه والتغير المناخي)، والمخاطر الاقتصادية (مثل تقلبات أسعار النفط وتحديات التمويل)، والمخاطر الاجتماعية والثقافية (مثل قبول المجتمع المحلي والدولي للمشروع) ، وكشفت الدراسة أن إدارة هذه المخاطر من مشروع نيوم تتبنى نهجاً متكاملاً يربط بين إدارة المخاطر وأهداف الاستدامة ، من خلال ثلاثة مستويات: المستوى الاستراتيجي (دمج اعتبارات الاستدامة في استراتيجية إدارة المخاطر)، والمستوى التكتيكي (تطوير عمليات وأدوات تدمج بين إدارة المخاطر والاستدامة)، والمستوى التشغيلي (تنفيذ إجراءات محددة تربط بين إدارة المخاطر وأهداف الاستدامة) كما أظهرت الدراسة وجود أربعة عوامل رئيسية تؤثر في نجاح دمج إدارة المخاطر والاستدامة في المشاريع العملاقة، وهي: القيادة والحوكمة، والثقافة التنظيمية ، والقدرات والمهارات، والتكامل مع النظام البيئي الأوسع ، وقدمت الدراسة إطاراً متكاملاً لدمج إدارة المخاطر والاستدامة في المشاريع العملاقة، يتضمن خمس مراحل رئيسية: تحديد السياق الاستراتيجي، وتحديد وتقييم المخاطر من منظور الاستدامة، وتطوير استراتيجيات الاستجابة التي تعزز الاستدامة ، والتنفيذ والمراقبة، والتعلم والتحسين المستمر وأوصت الدراسة بضرورة تبني نهج استباقي في دمج إدارة المخاطر والاستدامة، وتطوير مقاييس ومؤشرات متكاملة لقياس الأداء، وتعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة، وتطوير القدرات والمهارات في مجال إدارة المخاطر والاستدامة ، والاستفادة من التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء في تعزيز التكامل بين إدارة المخاطر والاستدامة.

التعقيب على الدراسة:

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة جونسون ومارتينيز (٢٠٢٢) في تركيزها على العلاقة بين إدارة المخاطر والتنمية المستدامة في سياق المشاريع التنموية الكبرى في المملكة العربية السعودية، وتحديداً في منطقة تبوك التي يقع فيه مشروع نيوم ، كما تتفق الدراستان من تبنيهما نهجاً متكاملاً يربط بين إدارة المخاطر وأهداف الاستدامة، وفي سعيهما لتطوير إطار متكامل في هذا المجال ، أما أوجه الاختلاف فتتمثل في أن دراسة جونسون ومارتينيز اعتمدت منهجية دراسة الحالة النوعية وركزت بشكل خاص على مشروع نيوم، في حين تعتمد الدراسة الحالية المنهج المختلط (الكمي والنوعي) وتشمل مختلف المشاريع التنموية في منطقة تبوك ، كما أن دراسة جونسون ومارتينيز ركزت على كيفية دمج اعتبارات الاستدامة في استراتيجيات إدارة المخاطر ، بينما تركز الدراسة الحالية على دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة ، وتكمن الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدها من تقديم تحليل أكثر شمولية لدور

استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة في منطقة تبوك ككل (وليس فقط مشروع نيوم)، مع التركيز على الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية) ، واستخدام منهجية مختلطة تجمع بين التحليل الكمي والنوعي.

دراسة Williams & Chen (2023) بعنوان:

"Risk Management Strategies for Sustainable Development: A Comparative Analysis of Saudi Arabia's Vision 2030 Projects"

هدفت دراسة وليامز وتشين (٢٠٢٣) الى إجراء تحليل مقارنة لاستراتيجيات إدارة المخاطر في مشاريع رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، وتقييم دورها في تحقيق التنمية المستدامة ، وسعت الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية، منها: تحديد وتصنيف استراتيجيات إدارة المخاطر المطبقة في مشاريع رؤية ٢٠٣٠ ، وتقييم فعالية هذه الاستراتيجيات في تعزيز الاستدامة ، وتحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتقديم توصيات لتطوير هذه الاستراتيجيات اعتمدت الدراسة المنهج المقارن، حيث تم اختيار ١٢ مشروعاً تنموياً كبيراً من مشاريع رؤية ٢٠٣٠ ، موزعة على ثلاثة قطاعات: البنية التحتية ، والطاقة، والتنمية الحضرية ، وتم جمع البيانات من خلال مراجعة الوثائق والتقارير الرسمية، وإجراء مقابلات مع ٤٥ من المديرين والخبراء العاملين في هذه المشاريع، وتطبيق استبانة على عينة من ٣٢٠ من العاملين في إدارة المشاريع وإدارة المخاطر وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها: وجود أربعة أنماط رئيسية لاستراتيجيات إدارة المخاطر في مشاريع رؤية ٢٠٣٠ ، وهي: النمط التقليدي (يركز على تجنب المخاطر والحد منها)، والنمط المتكامل (يجمع إدارة المخاطر في جميع مراحل المشروع)، والنمط الاستباقي (يركز على توقع المخاطر والتعامل معها قبل حدوثها)، والنمط المرن (يركز على تعزيز قدرة المشروع على التكيف مع المخاطر غير المتوقعة) ، وأظهرت الدراسة أن المشاريع التي تطبق النمط المتكامل والنمط الاستباقي تحقق مستويات أعلى من الاستدامة مقارنة بالمشاريع التي تطبق النمط التقليدي كما كشفت الدراسة عن وجود تباين في مستوى تكامل اعتبارات الاستدامة في استراتيجيات إدارة المخاطر بين القطاعات المختلفة، حيث حققت مشاريع الطاقة (خاصة مشاريع الطاقة المتجددة) مستوى أعلى من التكامل مقارنة بمشاريع البنية التحتية والتنمية الحضرية ، وحددت الدراسة خمسة عوامل رئيسية تؤثر في فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر من تعزيز الاستدامة، وهي: القيادة والالتزام الاستراتيجي ، والتكامل مع إطار الحوكمة، والقدرات والمهارات، والثقافة التنظيمية، والشراكات مع أصحاب المصلحة.

وقدمت الدراسة إطاراً متكاملاً لتطوير استراتيجيات إدارة المخاطر التي تعزز الاستدامة، يتضمن أربعة مكونات رئيسية: الاستراتيجية والحوكمة، والعمليات والأدوات ، والأفراد والثقافة، والشراكات والتعاون ، كما قدمت مجموعة من المؤشرات لقياس فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر في تعزيز الاستدامة، موزعة على الأبعاد الثلاثة للاستدامة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية وأوصت الدراسة بضرورة تبني النمط المتكامل والاستباقي في إدارة المخاطر، وتعزيز

تكامل اعتبارات الاستدامة في استراتيجيات إدارة المخاطر ، وتطوير قدرات العاملين في هذا المجال، وتعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة، واستخدام التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر.

التعقيب على الدراسة:

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة وليامز وتشين (٢٠٢٣) في تركيزها على استراتيجيات إدارة المخاطر في مشاريع رؤية المملكة ٢٠٣٠ ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، كما تتفق الدراستان في تبنيهما نهجاً متكاملًا يربط بين إدارة المخاطر وأهداف الاستدامة، وفي استخدامهما لأدوات بحثية متنوعة لجمع البيانات ،أما أوجه الاختلاف فتتمثل في أن دراسة وليامز وتشين اعتمدت المنهج المقارن وشملت مشاريع من مختلف مناطق المملكة ، في حين تركز الدراسة الحالية على منطقة تبوك بشكل خاص ، كما أن دراسة وليامز وتشين ركزت على المقارنة بين مختلف أنماط استراتيجيات إدارة المخاطر، بينما تركز الدراسة الحالية على تحليل دور هذه الاستراتيجيات من تحقيق التنمية المستدامة في سياق محدد ، وتكمن الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدها في تقديم تحليل معمق لدور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة في منطقة تبوك تحديداً، مع مراعاة خصوصية هذه المنطقة والمشاريع التنموية الكبرى التي تستضيفها مثل مشروع نيوم ومشروع البحر الأحمر، وتقديم إطار مقترح يراعي هذه الخصوصية.

دراسة (Brown & Hernandez 2021) بعنوان:

"Environmental Risk Management for Sustainable Regional Development: Lessons from Arid Regions"

هدفت دراسة براون وهيرنانديز (٢٠٢١) الى تحليل استراتيجيات إدارة المخاطر البيئية ودورها في تحقيق التنمية الإقليمية المستدامة في المناطق الجافة، واستخلاص الدروس المستفادة من تجارب مختلفة حول العالم ، وسعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية ، منها: تحديد المخاطر البيئية الرئيسية في المناطق الجافة، وتقييم فعالية استراتيجيات إدارة هذه المخاطر، وتحليل العلاقة بين إدارة المخاطر البيئية والتنمية المستدامة، وتقديم إطار متكامل لإدارة المخاطر البيئية في المناطق الجافة اعتمدت الدراسة منهجية البحث المختلط (الكمي والنوعي) المقارن، حيث تم اختيار ست مناطق جافة من مختلف أنحاء العالم، هي: صحراء أتاكاما في تشيلي ، وصحراء تشيهواهوا في المكسيك، والنقب في إسرائيل، ومنطقة تبوك في المملكة العربية السعودية، ومنطقة أليس سبرينغز في أستراليا، ومنطقة قلب صحراء كالاهاري في بوتسوانا ، وتم جمع البيانات من خلال مراجعة الأدبيات والتقارير الرسمية، وإجراء مقابلات مع ٦٢ خبيراً ومسؤولاً في مجال إدارة المخاطر البيئية والتنمية المستدامة في هذه المناطق، وتطبيق استبانة على عينة من ٣٤٨ من العاملين في المشاريع التنموية في هذه المناطق ، بالإضافة إلى دراسات الحالة لمشاريع تنموية محددة في كل منطقة وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها: أن المناطق الجافة تواجه مجموعة مشتركة من المخاطر البيئية، تشمل: ندرة المياه والجفاف، والتصحر وتدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي ، والتغير المناخي، والتلوث البيئي ، وكشفت الدراسة عن وجود أربعة أنماط رئيسية لاستراتيجيات إدارة المخاطر البيئية من المناطق الجافة، وهي: استراتيجيات الوقاية (تهدف إلى منع حدوث المخاطر)، واستراتيجيات التكيف (تهدف الى التكيف مع

المخاطر التي لا يمكن تجنبها)، واستراتيجيات التحويل (تهدف إلى تحويل المخاطر إلى فرص) ، واستراتيجيات التقليل (تهدف إلى تقليل آثار المخاطر) وأظهرت الدراسة أن المناطق التي تبني استراتيجيات متكاملة تجمع بين هذه الأنماط الأربعة تحقق مستويات أعلى من الاستدامة البيئية مقارنة بالمناطق التي تركز على نمط واحد أو نمطين ، كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية قوية بين فعالية إدارة المخاطر البيئية والتنمية المستدامة في المناطق الجافة، حيث أن المناطق التي تطبق استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر البيئية تحقق مؤشرات أفضل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وقدمت الدراسة إطاراً متكاملًا لإدارة المخاطر البيئية في المناطق الجافة، يتضمن خمس مكونات رئيسية: الحوكمة والسياسات، والعلوم والمعرفة، والتكنولوجيا والابتكار ، والتمويل والاستثمار، والمشاركة المجتمعية ، كما قدمت الدراسة ١٢ درساً مستفاداً من تجارب المناطق الست في إدارة المخاطر البيئية، يمكن تطبيقها في مناطق جافة أخرى حول العالم.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني نهج متكامل في إدارة المخاطر البيئية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال، وتطوير القدرات المحلية ، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي، واستخدام التقنيات الحديثة في رصد وتحليل المخاطر البيئية، وتطوير سياسات وتشريعات داعمة لإدارة المخاطر البيئية.

التعقيب على الدراسة:

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة براون وهيرنانديز (٢٠٢١) من تناولها لموضوع إدارة المخاطر البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وفي تضمينها منطقة تبوك كإحدى المناطق المدروسة ، كما تتفق الدراستان في اعتمادهما المنهج المختلط (الكمي والنوعي) لجمع البيانات، وفي تركيزهما على المناطق الجافة التي تواجه تحديات بيئية مشابهة رآماً أوجه الاختلاف فتتمثل في أن دراسة براون وهيرنانديز ركزت بشكل خاص على المخاطر البيئية، في حين تتناول الدراسة الحالية مختلف أنواع المخاطر (البيئية ، والاقتصادية، والاجتماعية، والتشغيلية) ، كما أن دراسة براون وهيرنانديز اعتمدت منهجية مقارنة شملت ست مناطق من مختلف أنحاء العالم، بينما تركز الدراسة الحالية على منطقة تبوك فقط، وتكمن الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدها في تقديم تحليل أكثر شمولية لمختلف أنواع المخاطر (وليس البيئية فقط) ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في منطقة تبوك ، مع التركيز على سياق رؤية المملكة ٢٠٣٠ والمشاريع التنموية الكبرى التي تستضيفها المنطقة.

دراسة Anderson & Rahman (2024) بعنوان

" Integrating Sustainable Development Goals into Risk Management Frameworks: Evidence from Gulf Cooperation Council Countries"

هدفت دراسة أندرسون ورحمان (٢٠٢٤) إلى تحليل كيفية دمج أهداف التنمية المستدامة في أطر إدارة المخاطر في دول مجلس التعاون الخليجي، وتقييم أثر هذا الدمج على أداء المنظمات والمشاريع التنموية ، وسعت الدراسة إلى تحقيق

مجموعة من الأهداف الفرعية، منها: تقييم مدى تكامل أهداف التنمية المستدامة من أطر إدارة المخاطر الحالية، وتحديد التحديات والفرص المرتبطة بهذا التكامل، وتحليل أثر هذا التكامل على الأداء المؤسسي، وتقديم إطار مقترح لتعزيز هذا التكامل اعتمدت الدراسة المنهج المختلط (الكمي والنوعي) المقارن، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة طبقت على عينة من ٤٢٦ من المديرين والخبراء العاملين في مؤسسات القطاعين العام والخاص في دول مجلس التعاون الخليجي الست، بالإضافة إلى إجراء ٥٢ مقابلة معمقة مع مسؤولين وخبراء في مجال إدارة المخاطر والتنمية المستدامة، وتحليل ٧٨ وثيقة وتقريراً رسمياً من مختلف المؤسسات والهيئات في هذه الدول وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها: وجود تفاوت كبير بين دول مجلس التعاون الخليجي في مدى تكامل أهداف التنمية المستدامة في أطر إدارة المخاطر، حيث حققت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مستويات أعلى من التكامل مقارنة بالدول الأخرى، وكشفت الدراسة أن المؤسسات التي دمجت أهداف التنمية المستدامة في أطر إدارة المخاطر حققت مستويات أعلى من الأداء المؤسسي وإدارة المخاطر مقارنة بالمؤسسات الأخرى

كما حددت الدراسة أربعة مستويات للتكامل بين أهداف التنمية المستدامة وأطر إدارة المخاطر: المستوى الأول (دمج محدود يركز على الامتثال للمتطلبات التنظيمية)، والمستوى الثاني (دمج جزئي يركز على بعض أهداف التنمية المستدامة)، والمستوى الثالث (دمج واسع يشمل معظم أهداف التنمية المستدامة)، والمستوى الرابع (دمج متكامل استراتيجي يربط بين أهداف التنمية المستدامة وأهداف المؤسسة الاستراتيجية)، وأظهرت الدراسة أن المؤسسات التي حققت المستوى الرابع من التكامل كانت أكثر قدرة على إدارة المخاطر المعقدة والمتراكمة، وأكثر مرونة في مواجهة الأزمات والتحديات وقدمت الدراسة إطاراً مقترحاً لتعزيز تكامل أهداف التنمية المستدامة في أطر إدارة المخاطر، يتضمن ستة عناصر رئيسية: القيادة والحوكمة، والاستراتيجية والتخطيط، والعمليات والإجراءات، والقدرات والمهارات، والثقافة والتواصل، والشراكات وأصحاب المصلحة، كما قدمت الدراسة خارطة طريق لتنفيذ هذا الإطار، تتضمن أربع مراحل: التقييم، والتصميم، والتنفيذ، والمراقبة والتحسين

وأوصت الدراسة بضرورة تبني نهج استراتيجي من دمج أهداف التنمية المستدامة في أطر إدارة المخاطر، وتطوير مؤشرات أداء متكاملة، وبناء القدرات المؤسسية في هذا المجال، وتعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، وتطوير سياسات وتشريعات داعمة.

التعقيب على الدراسة:

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة أندرسون ورحمان (٢٠٢٤) في تناولها للعلاقة بين إدارة المخاطر والتنمية المستدامة في سياق دول مجلس التعاون الخليجي، ومن بينها المملكة العربية السعودية، كما تتفق الدراستان في اعتمادهما المنهج المختلط (الكمي والنوعي) لجمع البيانات، وفي تركيزهما على تقديم إطار مقترح لتعزيز التكامل بين إدارة المخاطر والتنمية المستدامة أما أوجه الاختلاف فتتمثل في أن دراسة أندرسون ورحمان شملت جميع دول مجلس التعاون الخليجي، في حين تركز الدراسة الحالية على المملكة العربية السعودية وتحديداً منطقة تبوك، كما أن دراسة أندرسون ورحمان ركزت على كيفية دمج أهداف التنمية المستدامة في أطر إدارة المخاطر، بينما تركز الدراسة الحالية على دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة وتكمن الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية الى سدها

في تقديم تحليل معمق لدور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة في سياق محلي محدد يتمثل في منطقة تبوك، مع التركيز على خصوصية هذه المنطقة والمشاريع التنموية الكبرى التي تستضيفها في ظل رؤية ٢٠٣٠.

التعقيب العام على الدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية، يمكن تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات والدراسة الحالية، وكذلك تحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدها.

أوجه التشابه:

- ١- تتفق معظم الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع إدارة المخاطر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وإن اختلفت في نطاق التطبيق والتركيز
- ٢- تتفق الدراسة الحالية مع بعض الدراسات مثل دراسة العتيبي (٢٠٢١) ودراسة البقي (٢٠٢٢) ودراسة أندرسون ورحمان (٢٠٢٤) في اعتمادها المنهج المختلط (الكمي والنوعي) لجمع البيانات
- ٣- تتفق الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة من سعيها لتقديم إطار أو نموذج مقترح لإدارة المخاطر يراعي متطلبات التنمية المستدامة
- ٤- تتفق الدراسة الحالية مع دراسات مثل دراسة جونسون ومارتينيز (٢٠٢٢) ودراسة براون وهيرنانديز (٢٠٢١) في تضمينها منطقة تبوك أو مشاريع فيها (مثل نيوم) كجزء من نطاق الدراسة.
- ٥- تتفق الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في تبنيها لنهج متكامل في دراسة المخاطر، يراعي التداخل والترابط بين مختلف أنواع المخاطر وتأثيراتها على التنمية المستدامة.

أوجه الاختلاف:

- ١- تختلف الدراسة الحالية عن معظم الدراسات السابقة في تركيزها الحصري على منطقة تبوك، في حين تناولت معظم الدراسات السابقة نطاقات جغرافية أوسع أو مختلفة
- ٢- تختلف الدراسة الحالية عن بعض الدراسات مثل دراسة الشمري (٢٠٢٢) ودراسة براون وهيرنانديز (٢٠٢١) التي ركزت على نوع محدد من المخاطر (المخاطر البيئية)، حيث تناولت الدراسة الحالية مختلف أنواع المخاطر (الاستراتيجية، والتشغيلية، والمالية، والبيئية، والاجتماعية).
- ٣- تختلف الدراسة الحالية عن دراسة أندرسون ورحمان (٢٠٢٤) في تركيزها على دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة، بينما ركزت تلك الدراسة على كيفية دمج أهداف التنمية المستدامة في أطر إدارة المخاطر
- ٤- تختلف الدراسة الحالية عن دراسة الزهراني (٢٠٢١) في تناولها للأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية)، من حين ركزت تلك الدراسة على البعد المالي للاستدامة فقط

٥- تختلف الدراسة الحالية عن دراسة وليامز وتشين (٢٠٢٣) في تركيزها على تحليل دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة ، بينما ركزت تلك الدراسة على المقارنة بين مختلف أنماط استراتيجيات إدارة المخاطر.

الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدها:

- ١- تقديم تحليل معمق ومتكامل لدور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠ ، مع مراعاة خصوصية هذه المنطقة والمشاريع التنموية الكبرى التي تستضيفها مثل مشروع نيوم ومشروع البحر الأحمر
- ٢- تناول مختلف أنواع المخاطر (الاستراتيجية، والتشغيلية، والمالية ، والبيئية، والاجتماعية) بشكل متكامل، مع تحليل التداخل والترابط بينها وتأثيرها المشترك على أبعاد التنمية المستدامة.
- ٣- تطوير نموذج متكامل لإدارة المخاطر يراعي متطلبات التنمية المستدامة في منطقة تبوك، ويستجيب لتوجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠.
- ٤- تقديم رؤية شاملة للعلاقة بين استراتيجيات إدارة المخاطر والتنمية المستدامة في سياق محلي محدد، مع إمكانية تعميم النتائج والتوصيات على مناطق أخرى مماثلة
- ٥- المساهمة في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بدور إدارة المخاطر من تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي في المملكة العربية السعودية بشكل عام ، وفي منطقة تبوك بشكل خاص

وبذلك، تمثل الدراسة الحالية إضافة علمية مهمة في مجال دراسة العلاقة بين إدارة المخاطر والتنمية المستدامة، من خلال تقديمها لرؤية متكاملة تجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي، وتراعي خصوصية السياق المحلي لمنطقة تبوك في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الإطار النظري

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر

١,١ مفهوم المخاطر وإدارة المخاطر

١,١,١ مفهوم المخاطر

يعتبر مفهوم المخاطر من المفاهيم الأساسية في العلوم الإدارية والاقتصادية. وقد تعددت تعريفاته باختلاف المجالات والسياقات فقد عرف معهد إدارة المخاطر (IRM) المخاطر بأنها "مزيج من احتمالية وقوع حدث ما وتأثيراته" ، حيث يمكن أن تكون هذه التأثيرات إيجابية أو سلبية (الزهراني، ٢٠٢١) ، كما عرف المعهد الأمريكي للمعايير (ANSI) المخاطر

بأنها "حالة عدم التأكد التي يمكن أن تؤثر على تحقيق الأهداف، سواء بشكل إيجابي أو سلبي" (الشمري، ٢٠٢٢) ويعرف الغامدي (٢٠٢٣) المخاطر بأنها "احتمالية حدوث انحراف عن النتائج المتوقعة، مما قد يؤدي إلى خسائر مادية أو معنوية، أو يتيح فرصاً للتحسين والابتكار"، وهذا التعريف يؤكد على أن المخاطر ليست بالضرورة سلبية، بل قد تحمل في طياتها فرصاً للتطوير والنمو، وهو ما يعرف بـ "المخاطر الإيجابية" وفي سياق المشاريع التنموية، يعرف العتيبي (٢٠٢١) المخاطر بأنها "الأحداث أو الظروف غير المؤكدة التي، إذا حدثت، قد تؤثر على واحد أو أكثر من أهداف المشروع المتعلقة بالنطاق، والجدول الزمني، والتكلفة، والجودة"، وهذا التعريف يركز على تأثير المخاطر على أهداف المشاريع التنموية المحددة.

ويمكن تصنيف المخاطر وفقاً لعدة معايير، منها:

- ١- المخاطر حسب مصدرها: وتشمل المخاطر الداخلية (التي تنشأ من داخل المنظمة أو المشروع)، والمخاطر الخارجية (التي تنشأ من البيئة الخارجية).
- ٢- المخاطر حسب طبيعتها: وتشمل المخاطر المالية، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر الاستراتيجية، والمخاطر البيئية، والمخاطر الاجتماعية، والمخاطر السياسية والقانونية، والمخاطر التقنية.
- ٣- المخاطر حسب درجة تأثيرها: وتشمل المخاطر عالية التأثير، والمخاطر متوسطة التأثير، والمخاطر منخفضة التأثير.
- ٤- المخاطر حسب احتمالية حدوثها: وتشمل المخاطر عالية الاحتمالية، والمخاطر متوسطة الاحتمالية، والمخاطر منخفضة الاحتمالية

وتجدر الإشارة إلى أن تحديد وتصنيف المخاطر يعتبر الخطوة الأولى من عملية إدارة المخاطر، حيث يساعد على فهم طبيعة المخاطر وتحديد أولويات التعامل معها.

١,١,٢ مفهوم إدارة المخاطر

تعرف إدارة المخاطر بأنها "عملية منهجية متكاملة لتحديد وتقييم والاستجابة للمخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف، بما يساهم في خلق وحماية وتعزيز قيمة المنظمة" (معهد COSO، 2017)، كما تعرف المنظمة الدولية للمعايير (ISO) إدارة المخاطر بأنها "الأنشطة المنسقة لتوجيه ومراقبة المنظمة فيما يتعلق بالمخاطر" (ISO 31000، 2018) ويرى الشمري (٢٠٢٢) أن إدارة المخاطر هي "عملية استباقية تهدف إلى تحديد وتحليل وتقييم والاستجابة للمخاطر المحتملة، بهدف تقليل احتمالية حدوثها أو تخفيف أثارها السلبية، واستثمار فرصها الإيجابية"، وهذا التعريف يؤكد على أهمية النهج الاستباقي في إدارة المخاطر، وعدم الاكتفاء برد الفعل بعد وقوع المخاطر وقد تطور مفهوم إدارة المخاطر من مجرد التركيز على تحديد وتقييم المخاطر، إلى نهج أكثر شمولية يربط بين إدارة المخاطر والاستراتيجية والأداء، وهو ما يعرف بإدارة المخاطر المؤسسية (Enterprise Risk Management)، وتعرف إدارة المخاطر المؤسسية بأنها "ثقافة وقدرات

وممارسات متكاملة مع وضع وتنفيذ الاستراتيجيات، تعتمد المؤسسات للإدارة المخاطر التي قد تؤثر على إنشاء القيمة وحفظها وتحقيقها" (معهد 2017، COSO).

وتتضمن عملية إدارة المخاطر مجموعة من الخطوات الأساسية ، وهي:

- ١- تحديد السياق: ويشمل تحديد أهداف المنظمة أو المشروع، وفهم البيئة الداخلية والخارجية، وتحديد معايير تقييم المخاطر
- ٢- تحديد المخاطر: وتشمل تحديد مصادر المخاطر، والأحداث المحتملة ، وأسبابها، وتأثيراتها المحتملة
- ٣- تحليل المخاطر: ويشمل تحديد احتمالية حدوث المخاطر، ودرجة تأثيرها، ومستوى المخاطر (الذي يمثل مزيجاً من الاحتمالية والتأثير)
- ٤- تقييم المخاطر: ويشمل مقارنة مستوى المخاطر بمعايير المخاطر المحددة، واتخاذ القرارات بشأن ما إذا كان المخاطر مقبولة أو تحتاج إلى معالجة
- ٥- معالجة المخاطر: وتشمل اختيار وتنفيذ استراتيجيات الاستجابة للمخاطر ، مثل تجنب المخاطر، أو نقلها، أو تقليلها، أو قبولها
- ٦- المراقبة والمراجعة: وتشمل مراقبة فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر، وتحديث عملية إدارة المخاطر بناءً على المعلومات الجديدة والتغيرات في البيئة.
- ٧- التواصل والتشاور: وتشمل التواصل مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين ، وتبادل المعلومات حول المخاطر واستراتيجيات إدارتها.

وتجدر الإشارة الى أن عملية إدارة المخاطر ليست عملية خطية، بل هي عملية دائرية ومستمرة، حيث يتم تحديث وتعديل كل خطوة بناءً على المعلومات الجديدة والتغيرات في البيئة.

١,٢ أهمية وأهداف إدارة المخاطر

١,٢,١ أهمية إدارة المخاطر

تكتسب إدارة المخاطر أهمية متزايدة في عالم اليوم، الذي يتسم بالتعقيد والتغير المستمر وعدم التأكد ، وتتجلى أهمية إدارة المخاطر في العديد من الجوانب، منها:

- ١- تعزيز فرص تحقيق الأهداف: تساعد إدارة المخاطر الفعالة على تحديد وإدارة المخاطر التي قد تعيق تحقيق الأهداف، وكذلك تحديد واستثمار الفرص التي قد تسهم من تحقيق هذه الأهداف

- ٢- تحسين عملية اتخاذ القرارات: توفر إدارة المخاطر معلومات دقيقة وشاملة عن المخاطر المحتملة ، مما يساعد متخذي القرار على اتخاذ قرارات أكثر استنارة وفعالية.
- ٣- تعزيز المرونة والقدرة على التكيف: تساعد إدارة المخاطر المنظمات على تطوير قدرتها على التكيف مع التغيرات والصدمات، وبناء المرونة التنظيمية (Organizational Resilience)
- ٤- تحسين الكفاءة التشغيلية: تساهم إدارة المخاطر في تحديد وإدارة المخاطر التشغيلية، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة العمليات وتقليل الهدر والتكاليف
- ٥- تعزيز الثقة والشفافية: تعزز إدارة المخاطر الفعالة ثقة أصحاب المصلحة في المنظمة، من خلال إظهار التزامها بالإدارة المسؤولة والشفافة للمخاطر.
- ٦- الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية: تساعد إدارة المخاطر المنظمات على الالتزام بالقوانين واللوائح والمعايير ذات الصلة ، وتجنب العقوبات والغرامات.
- ٧- تحسين سمعة المنظمة: تساهم إدارة المخاطر الفعالة من حماية وتعزيز سمعة المنظمة، من خلال تقليل احتمالية حدوث أحداث سلبية قد تضر بهذه السمعة
- ٨- تحسين الأداء المالي: تساهم إدارة المخاطر في تقليل الخسائر المالية غير المتوقعة، وتحسين استخدام الموارد، وتعزيز الاستدامة المالية للمنظمة.

وفي سياق المشاريع التنموية، تكتسب إدارة المخاطر أهمية خاصة، نظراً لحجم وتعقيد هذه المشاريع ، وتعدد أصحاب المصلحة المرتبطين بها، وتأثيرها الكبير على المجتمع والاقتصاد والبيئة ، وقد أكد العتيبي (٢٠٢١) أن إدارة المخاطر تعتبر "عاملاً حاسماً في نجاح المشاريع التنموية، خاصة في ظل التحديات والتغيرات التي تشهدها المملكة العربية السعودية في إطار رؤية ٢٠٣٠".

١,٢,٢ أهداف إدارة المخاطر

تسعى إدارة المخاطر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تختلف وتتنوع باختلاف طبيعة المنظمة أو المشروع وسياقه ومن أبرز أهداف إدارة المخاطر:

- ١- حماية وتعزيز قيمة المنظمة: من خلال تقليل الخسائر المحتملة واستثمار الفرص، بما يساهم في تحقيق أهداف المنظمة وتعزيز قيمتها لأصحاب المصلحة

- ٢- تحسين عملية اتخاذ القرارات: من خلال توفير معلومات دقيقة وشاملة عن المخاطر المحتملة، وتمكين متخذي القرار من اتخاذ قرارات مستنيرة تراعي المخاطر وتوازن بين المخاطر والعوائد.
- ٣- تعزيز المرونة التنظيمية: من خلال تحسين قدرة المنظمة على التكيف مع التغيرات والصدمات ، والاستجابة بفعالية للمخاطر والفرص المتغيرة.
- ٤- ضمان استمرارية الأعمال: من خلال تحديد وإدارة المخاطر التي قد تهدد استمرارية المنظمة، وتطوير خطط وإجراءات لضمان استمرار العمليات الأساسية في حالات الطوارئ والأزمات
- ٥- تحسين الأداء التنظيمي: من خلال تحديد وإدارة المخاطر التي قد تعيق تحقيق أهداف الأداء، وتحسين كفاءة العمليات والأنشطة.
- ٦- ضمان الالتزام التنظيمي: من خلال تحديد وإدارة مخاطر عدم الالتزام بالقوانين واللوائح والمعايير ذات الصلة، وضمان امتثال المنظمة للمتطلبات التنظيمية والقانونية.
- ٧- تعزيز ثقة أصحاب المصلحة: من خلال إظهار التزام المنظمة بالإدارة المسؤولة والشفافة للمخاطر ، وتعزيز التواصل مع أصحاب المصلحة حول المخاطر واستراتيجيات إدارتها.
- ٨- تعزيز ثقافة إدارة المخاطر: من خلال نشر الوعي بأهمية إدارة المخاطر على جميع مستويات المنظمة، وتطوير مهارات وقدرات العاملين في مجال إدارة المخاطر.

وفي سياق المشاريع التنموية، تتمثل أهداف إدارة المخاطر في ضمان تنفيذ هذه المشاريع ضمن النطاق والجدول الزمني والميزانية المحددة، وتحقيق الأهداف المرجوة منها ، وتقليل الآثار السلبية المحتملة على المجتمع والاقتصاد والبيئة، وتعظيم الفوائد والآثار الإيجابية (البقي، ٢٠٢٢).

١,٣ أنواع المخاطر في المشاريع التنموية

تتعدد وتنوع المخاطر التي تواجه المشاريع التنموية، وتختلف باختلاف طبيعة المشروع ونطاقه وبيئته ويمكن تصنيف هذه المخاطر إلى عدة أنواع رئيسية، منها:

١,٣,١ المخاطر الاستراتيجية (Strategic Risks)

تشير المخاطر الاستراتيجية الى المخاطر التي تؤثر على قدرة المنظمة أو المشروع على تحقيق أهدافه الاستراتيجية، وتنشأ هذه المخاطر عادة من القرارات الاستراتيجية أو التغيرات في البيئة الخارجية ، ومن أمثلة المخاطر الاستراتيجية في المشاريع التنموية:

- التغيرات في الأولويات الحكومية أو السياسات العامة.
- التغيرات في احتياجات وتوقعات المجتمع المحلي
- المنافسة من مشاريع أو مناطق أخرى
- التغيرات في الاتجاهات الاقتصادية العالمية.
- التغيرات التكنولوجية السريعة.

وقد أشار الزهراني (٢٠٢١) الى أن المخاطر الاستراتيجية تعتبر من أهم التحديات التي تواجه المشاريع التنموية الكبرى في المملكة العربية السعودية ، خاصة في ظل التغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، وتتطلب إدارة هذه المخاطر نهجاً استباقياً يركز على الرصد المستمر للبيئة الخارجية، وتحليل السيناريوهات المستقبلية، وتطوير استراتيجيات مرنة قادرة على التكيف مع المتغيرات.

١,٣,٢ المخاطر المالية (Financial Risks)

تشير المخاطر المالية الى المخاطر التي تؤثر على الجوانب المالية للمشروع، مثل التمويل والميزانية والتدفقات النقدية والعوائد المالية ، ومن أمثلة المخاطر المالية في المشاريع التنموية:

- مخاطر التمويل (عدم كفاية التمويل أو تأخره)
- مخاطر السيولة (عدم توفر السيولة الكافية لتغطية الالتزامات المالية)
- مخاطر تجاوز الميزانية (زيادة التكاليف الفعلية عن التكاليف المخططة).
- مخاطر أسعار الفائدة والصرف.
- مخاطر انخفاض العوائد المالية عن المتوقع.

وقد أكد العتيبي (٢٠٢١) أن المخاطر المالية تمثل تحدياً كبيراً للمشاريع التنموية في المملكة، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الميزانيات الحكومية ، وتتطلب إدارة هذه المخاطر تطوير نماذج مالية دقيقة ، وتنوع مصادر التمويل، ووضع خطط للطوارئ المالية، وتطبيق أفضل ممارسات إدارة التكاليف.

١, ٣, ٣ المخاطر التشغيلية (Operational Risks)

تشير المخاطر التشغيلية إلى المخاطر المرتبطة بالعمليات اليومية للمشروع، وقد تنشأ من عمليات داخلية غير فعالة، أو أخطاء بشرية، أو أنظمة غير كافية، أو أحداث خارجية، ومن أمثلة المخاطر التشغيلية في المشاريع التنموية:

- مخاطر سلسلة التوريد (تأخر أو انقطاع توريد المواد والمعدات)
- مخاطر الموارد البشرية (نقص المهارات، دوران الموظفين، صراعات العمل).
- مخاطر تكنولوجيا المعلومات (انقطاع الأنظمة، فقدان البيانات، هجمات إلكترونية)
- مخاطر الصحة والسلامة المهنية.
- مخاطر الكوارث الطبيعية والأحداث غير المتوقعة.

وقد أشار البقمي (٢٠٢٢) إلى أهمية إدارة المخاطر التشغيلية في المشاريع التنموية الاستراتيجية، حيث تؤثر هذه المخاطر بشكل مباشر على كفاءة وفعالية المشروع، وقدرته على تحقيق أهدافه، وتتطلب إدارة هذه المخاطر تطوير إجراءات تشغيلية واضحة، وتدريب العاملين، وتطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة، وتطوير خطط استمرارية الأعمال.

١, ٣, ٤ المخاطر البيئية (Environmental Risks)

تشير المخاطر البيئية إلى المخاطر المرتبطة بالتأثيرات البيئية للمشروع، سواء تأثير البيئة على المشروع أو تأثير المشروع على البيئة، ومن أمثلة المخاطر البيئية في المشاريع التنموية:

- مخاطر الموارد الطبيعية (ندرة المياه، تدهور الأراضي)
- مخاطر التلوث البيئي (تلوث الهواء، تلوث المياه، تلوث التربة).
- مخاطر التغير المناخي (ارتفاع درجات الحرارة، تغير أنماط هطول الأمطار، ارتفاع مستوى سطح البحر).
- مخاطر فقدان التنوع البيولوجي.
- مخاطر الكوارث الطبيعية (الفيضانات، الزلازل، الأعاصير)

وقد أكد الشمري (٢٠٢٢) على أهمية إدارة المخاطر البيئية في المشاريع التنموية، خاصة من المناطق ذات الحساسية البيئية مثل منطقة الحدود الشمالية، وتتطلب إدارة هذه المخاطر إجراء تقييمات الأثر البيئي، وتبني تقنيات وممارسات صديقة للبيئة، وتطوير خطط للطوارئ البيئية، والتعاون مع الجهات المعنية بحماية البيئة.

١,٣,٥ المخاطر الاجتماعية (Social Risks)

تشير المخاطر الاجتماعية إلى المخاطر المرتبطة بالتأثيرات الاجتماعية للمشروع، وتفاعله مع المجتمع المحلي. ومن أمثلة المخاطر الاجتماعية في المشاريع التنموية:

- مخاطر مقاومة التغيير من قبل المجتمع المحلي.
- مخاطر عدم تلبية احتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة
- مخاطر التأثير على النسيج الاجتماعي والثقافي.
- مخاطر تفاوت توزيع فوائد المشروع بين فئات المجتمع.
- مخاطر التأثير على سوق العمل المحلي.

وقد أشار الغامدي (٢٠٢٣) إلى أن المخاطر الاجتماعية تعتبر من التحديات الرئيسية التي تواجه مشاريع التنمية المستدامة في المملكة، خاصة المشاريع التي تتطلب تغييرات كبيرة في أنماط الحياة أو استخدامات الأراضي ، وتتطلب إدارة هذه المخاطر إشراك المجتمع المحلي في تخطيط وتنفيذ المشروع ، وتعزيز الشفافية والتواصل، وتبني سياسات وممارسات للمسؤولية الاجتماعية

١,٣,٦ المخاطر التنظيمية والقانونية (Regulatory and Legal Risks)

تشير المخاطر التنظيمية والقانونية الى المخاطر المرتبطة بالالتزام بالقوانين واللوائح والمعايير ذات الصلة، والمسؤولية القانونية ، ومن أمثلة هذه المخاطر في المشاريع التنموية:

- مخاطر عدم الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية.
- مخاطر عدم الالتزام بقوانين العمل والصحة والسلامة المهنية
- مخاطر التغيرات في القوانين واللوائح
- مخاطر النزاعات القانونية والتعاقدية
- مخاطر عدم الحصول على التراخيص والموافقات اللازمة.

وقد أكد البقي (٢٠٢٢) على أهمية إدارة المخاطر التنظيمية والقانونية في المشاريع التنموية الاستراتيجية، خاصة في ظل التغيرات المتسارعة في البيئة التنظيمية والقانونية ، وتتطلب إدارة هذه المخاطر الرصد المستمر للتغيرات في القوانين واللوائح، وتطوير سياسات وإجراءات للالتزام التنظيمي ، والاستعانة بالخبراء القانونيين، وبناء علاقات إيجابية مع الجهات التنظيمية.

١,٣,٧ المخاطر التقنية (Technological Risks)

تشير المخاطر التقنية الى المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا المستخدمة في المشروع، سواء من حيث ملاءمتها وفعاليتها، أو من حيث التغيرات التكنولوجية السريعة ومن أمثلة المخاطر التقنية في المشاريع التنموية:

- مخاطر استخدام تقنيات غير مختبرة أو غير مناسبة
- مخاطر التقادم التكنولوجي
- مخاطر فجوات المهارات التقنية.
- مخاطر أمن المعلومات والخصوصية
- مخاطر تكامل الأنظمة والتقنيات المختلفة.

وقد أشار جونسون ومارتينيز (٢٠٢٢) إلى أن المخاطر التقنية تمثل تحدياً كبيراً لمشروع نيوم، الذي يعتمد على تقنيات مبتكرة ومتقدمة في مختلف المجالات ، وتتطلب إدارة هذه المخاطر تقييماً دقيقاً للتقنيات المستخدمة، وإجراء اختبارات وتجارب كافية ، وتطوير المهارات التقنية للعاملين، وتبني نهج مرّن من التخطيط التقني وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأنواع المختلفة من المخاطر ليست منفصلة تماماً، بل غالباً ما تكون مترابطة ومتداخلة فعلى سبيل المثال، قد تؤدي المخاطر البيئية الى مخاطر اجتماعية (مثل اعتراض المجتمع المحلي على الآثار البيئية للمشروع) ، ومخاطر قانونية (مثل عدم الالتزام بالقوانين البيئية)، ومخاطر مالية (مثل زيادة تكاليف إدارة الآثار البيئية) ، وهذا يؤكد أهمية تبني نهج متكامل في إدارة المخاطر، يراعي هذا الترابط والتداخل بين مختلف أنواع المخاطر.

١,٤ استراتيجيات إدارة المخاطر

تشير استراتيجيات إدارة المخاطر الى الخطط والأساليب المستخدمة للتعامل مع المخاطر المحتملة، سواء للحد من تأثيراتها السلبية أو لاستثمار فرصها الإيجابية ، وتختلف هذه الاستراتيجيات باختلاف طبيعة المخاطر، ومستواها ، وسياق المنظمة أو المشروع ، وفيما يلي عرض لأبرز استراتيجيات إدارة المخاطر:

١,٤,١ استراتيجيات الاستجابة للمخاطر السلبية (التحديات)

- ١- استراتيجية التجنب (Avoid): وتهدف إلى تجنب المخاطر من خلال إلغاء مصدر المخاطر أو تغيير خطط المشروع لتجنب المخاطر تماماً ومن أمثلة ذلك: تغيير نطاق المشروع، أو تغيير أهدافه، أو تغيير موقعه، أو إلغاء أنشطة معينة عالية المخاطر.

- ٢- استراتيجية التقليل (Mitigate): وتهدف إلى تقليل احتمالية حدوث المخاطر أو تأثيرها إلى مستوى مقبول. ومن أمثلة ذلك: تطبيق تقنيات وممارسات أكثر أماناً، أو زيادة الموارد المخصصة لإدارة المخاطر ، أو تطوير خطط وإجراءات للطوارئ.
- ٣- استراتيجية التحويل (Transfer): وتهدف إلى نقل تأثير المخاطر وملكية الاستجابة إلى طرف ثالث، دون إلغاء المخاطر ومن أمثلة ذلك: التأمين، أو التعاقد من الباطن، أو اتفاقيات الضمان، أو الشراكة مع جهات أخرى.
- ٤- استراتيجية القبول (Accept): وتعني قبول المخاطر والتعايش معها ، إما لأن تكلفة التعامل معها أعلى من المنافع، أو لأن احتمالياتها أو تأثيرها منخفض، أو لأنها خارج نطاق سيطرة المنظمة ، ويمكن أن يكون القبول سلبياً (عدم اتخاذ أي إجراء) أو إيجابياً (تطوير خطط للطوارئ).

١,٤,٢ استراتيجيات الاستجابة للمخاطر الإيجابية (الفرص)

- ١- استراتيجية الاستغلال (Exploit): وتهدف إلى ضمان حدوث الفرصة، من خلال إزالة أي غموض مرتبط بها ومن أمثلة ذلك: تخصيص موارد أكثر كفاءة للمشروع، أو تطبيق تقنيات متقدمة ، أو تسريع الجدول الزمني لاستغلال الفرص السوقية
- ٢- استراتيجية التحسين (Enhance): وتهدف إلى زيادة احتمالية حدوث الفرصة أو تأثيرها الإيجابي ، ومن أمثلة ذلك: إضافة موارد أو أنشطة لتعزيز التأثير الإيجابي، أو تطوير سبل للتعاون مع أصحاب المصلحة لتعزيز الفرص
- ٣- استراتيجية المشاركة (Share): وتهدف إلى مشاركة ملكية الفرصة مع طرف ثالث أكثر قدرة على استغلالها ، ومن أمثلة ذلك: الشراكات الاستراتيجية، أو المشاريع المشتركة، أو الاتحادات.
- ٤- استراتيجية القبول (Accept): وتعني الاستعداد لاستغلال الفرصة إذا حدثت، دون السعي بنشاط وراءها

١,٤,٣ استراتيجيات إدارة المخاطر المتكاملة

في الواقع العملي، غالباً ما يتم تطبيق مزيج من الاستراتيجيات السابقة ، اعتماداً على طبيعة المخاطر ومستواها وسياقها ، وقد تطورت في السنوات الأخيرة استراتيجيات متكاملة لإدارة المخاطر ، تجمع بين مختلف الاستراتيجيات وتراعي الترابط بين مختلف أنواع المخاطر ومن هذه الاستراتيجيات:

١- إدارة المخاطر المؤسسية (Enterprise Risk Management – ERM): وهي نهج شامل ومتكامل لإدارة جميع المخاطر التي تواجه المنظمة، يربط بين الاستراتيجية والأداء، ويهدف إلى تحسين قدرة المنظمة على خلق وحماية وتعزيز القيمة.

٢- إدارة المخاطر القائمة على القيمة (Value-Based Risk Management): وهي نهج يركز على تحقيق التوازن المثلى بين المخاطر والعوائد، بهدف تعظيم قيمة المنظمة على المدى الطويل.

٣- إدارة المخاطر المرنة (Resilient Risk Management): وهي نهج يركز على بناء قدرة المنظمة على التكيف والانتعاش من المخاطر والصدمات، من خلال تطوير الأنظمة والعمليات والثقافة التنظيمية المرنة

٤- إدارة المخاطر الاستباقية (Proactive Risk Management): وهي نهج يركز على توقع المخاطر المستقبلية والتعامل معها قبل حدوثها ، من خلال الرصد المستمر للبيئة الداخلية والخارجية، وتحليل السيناريوهات المستقبلية

وقد أشار البقعي (٢٠٢٢) الى أهمية تبني نهج متكامل في إدارة المخاطر في المشاريع التنموية الاستراتيجية، يراعي الترابط بين مختلف أنواع المخاطر، ويجمع بين الاستراتيجيات المختلفة ، كما أكد على أهمية تكييف استراتيجيات إدارة المخاطر مع سياق المشروع وبيئته ، وتطوير استراتيجيات مرنة قادرة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات

المبحث الثاني: التنمية المستدامة: المفهوم والأبعاد

٢,١ مفهوم وتطور التنمية المستدامة

٢,١,١ مفهوم التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة كرد فعل على النماذج التقليدية للتنمية التي ركزت على النمو الاقتصادي دون اعتبار كاف للجوانب البيئية والاجتماعية، مما أدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور البيئة وزيادة التفاوت الاجتماعي وقد قدمت لجنة برونتلاند في تقريرها "مستقبلنا المشترك" عام ١٩٨٧ التعريف الأكثر شيوعاً للتنمية المستدامة، حيث عرفت بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (الغامدي، ٢٠٢٣).

ويشير هذا التعريف الى جوهر التنمية المستدامة المتمثل في العدالة بين الأجيال، والتوازن بين تلبية الاحتياجات الحالية والحفاظ على قدرة النظم البيئية والاجتماعية والاقتصادية على تلبية احتياجات الأجيال المستقبلية ، وقد تطور هذا المفهوم ليشمل ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الاقتصادي ، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، وهو ما يعرف بالركائز الثلاث للاستدامة (Triple Bottom Line) وقد قدمت المنظمات الدولية والباحثون تعريفات متعددة للتنمية المستدامة، تعكس تطور هذا المفهوم وتعدد جوانبه ، فقد عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها "عملية توسيع خيارات الناس وقدراتهم وحرياتهم، لعيش حياة طويلة وصحية ومنتجة ، والمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم، وبناء مستقبل مشترك للبشرية، مع الحفاظ على كوكب الأرض الذي يعتمدون عليه" (الشمري، ٢٠٢٢) كما عرف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تتضمن استمرارية وتحسين نوعية الحياة البشرية، مع الحفاظ على قدرة النظم البيئية على تجديد نفسها وتقديم خدمات النظم البيئية التي تعتمد عليها الحياة والتنمية الاقتصادية" (العتيبي، ٢٠٢١) ومن السياق المحلي ، عرفت وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية التنمية المستدامة بأنها "نهج تنموي متكامل يهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، ويضمن استدامة الموارد الطبيعية والبشرية، ويعزز جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية" (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٢٣).

ويلاحظ من هذه التعريفات أن التنمية المستدامة ليست مجرد حماية للبيئة، بل هي نهج تنموي شامل يسعى لتحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية ، ويركز على تحسين نوعية الحياة البشرية مع الحفاظ على قدرة النظم البيئية على التجدد والاستمرار

٢،١،٢ تطور مفهوم التنمية المستدامة

مر مفهوم التنمية المستدامة بمراحل تطور متعددة، عكست تغير الفهم العالمي للعلاقة بين التنمية والبيئة ويمكن تلخيص أبرز محطات هذا التطور فيما يلي:

- ١- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية (ستوكهولم، ١٩٧٢): يعتبر هذا المؤتمر نقطة البداية في الاهتمام العالمي بالقضايا البيئية في سياق التنمية، حيث أكد على ضرورة التوفيق بين التنمية والحفاظ على البيئة.
- ٢- تقرير نادي روما "حدود النمو" (١٩٧٢): نبه هذا التقرير الى مخاطر النمو الاقتصادي غير المحدود على البيئة والموارد الطبيعية، وأكد على ضرورة تبني نموذج تنموي بديل يراعي حدود كوكب الأرض.
- ٣- الاستراتيجية العالمية للحفاظ على الطبيعة (١٩٨٠): قدمت هذه الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كنهج يجمع بين الحفاظ على الطبيعة وتلبية الاحتياجات البشرية
- ٤- تقرير لجنة برونتلاند "مستقبلنا المشترك" (١٩٨٧): قدم هذا التقرير التعريف الأكثر شيوعاً للتنمية المستدامة ، وأكد على العلاقة بين الفقر والتدهور البيئي، وعلى ضرورة تبني نهج تنموي جديد يراعي احتياجات الأجيال المستقبلية.

- ٥- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، ١٩٩٢): عرف أيضاً بقمة الأرض، وشهد اعتماد جدول أعمال القرن ٢١، وهو خطة عمل عالمية للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
- ٦- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، ٢٠٠٢): أكد على ضرورة تنفيذ الالتزامات السابقة بشأن التنمية المستدامة، وشهد اعتماد خطة تنفيذ جوهانسبرغ
- ٧- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠، ٢٠١٢): ركز على الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وعلى الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة
- ٨- أهداف التنمية المستدامة (٢٠١٥): اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، التي تتضمن ١٧ هدفاً للتنمية المستدامة تغطي مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- ٩- اتفاق باريس للمناخ (٢٠١٥): هدف إلى الحد من الاحترار العالمي إلى أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة، مع بذل جهود لقصر الارتفاع على ١,٥ درجة مئوية
- ١٠- المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (منذ ٢٠١٣): آلية دولية لمتابعة ومراجعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي.

وقد تطور مفهوم التنمية المستدامة عبر هذه المحطات من التركيز على القضايا البيئية فقط فقط إلى نهج أكثر شمولية يتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية للتنمية كما تطور من مجرد مفهوم نظري إلى إطار عملي للسياسات والبرامج التنموية على المستويات المحلية والوطنية والعالمية.

٢,٢ أبعاد التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد رئيسية مترابطة ومتكاملة، هي: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي. وقد أضاف بعض الباحثين أبعاداً أخرى مثل البعد المؤسسي أو الثقافي أو التكنولوجي. وفيما يلي عرض لهذه الأبعاد:

٢,٢,١ البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

يركز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتوزيع منافع التنمية بشكل عادل، ويتضمن هذا البعد عدة مجالات رئيسية، منها:

- ١- النمو الاقتصادي المستدام: يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستقر وطويل الأجل ، يراعي القيود البيئية وحقوق الأجيال المستقبلية.
- ٢- كفاءة استخدام الموارد: تعني تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة، وتقليل الهدر والفاقد، وتعزيز الإنتاجية
- ٣- التنوع الاقتصادي: يهدف الى تنوع مصادر الدخل والنشاط الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على مورد أو قطاع واحد، مما يعزز مرونة الاقتصاد واستدامته
- ٤- العدالة الاقتصادية: تعني التوزيع العادل لمنافع التنمية بين مختلف فئات المجتمع، وتقليل التفاوت في الدخل والثروة
- ٥- الاقتصاد الدائري: يركز على إعادة تدوير واستخدام الموارد ، وتقليل النفايات، وتحويل المخرجات الى مدخلات في دورة إنتاج جديدة
- ٦- الاستثمار المسؤول: يهدف الى توجيه الاستثمارات نحو المشاريع والقطاعات التي تحقق منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة.

وقد أشار الزهراني (٢٠٢١) إلى أن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يكتسب أهمية خاصة في سياق رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تركز على تنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز دور القطاع الخاص، وخلق فرص عمل مستدامة للمواطنين.

٢,٢,٢ البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الناس، وضمان العدالة الاجتماعية، وتعزيز التماسك المجتمعي ، ويتضمن هذا البعد عدة مجالات رئيسية

- ١- تلبية الاحتياجات الأساسية: تعني ضمان حصول جميع أفراد المجتمع على الخدمات الأساسية مثل الغذاء والماء والسكن والرعاية الصحية والتعليم
- ٢- العدالة الاجتماعية: تهدف إلى تحقيق المساواة في الفرص والحقوق والمسؤوليات بين مختلف فئات المجتمع ، وتقليل التفاوت الاجتماعي
- ٣- المشاركة المجتمعية: تعني إشراك المجتمع المحلي في عمليات التخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ والمتابعة للمشاريع التنموي
- ٤- الصحة والرفاه: تهدف إلى تحسين المستوى الصحي والرفاه النفسي والاجتماعي لأفراد المجتمع.
- ٥- التعليم والتدريب: يركز على توفير فرص التعليم والتدريب للجميع، وتنمية المهارات والقدرات البشرية.
- ٦- التماسك الاجتماعي: يهدف إلى تعزيز الروابط والعلاقات الاجتماعية، وبناء الثقة والتعاون بين مختلف فئات المجتمع.

٧- الثقافة والهوية: تعني الحفاظ على التراث الثقافي والهوية المحلية، وتعزيز التنوع الثقافي

وقد أكد الغامدي (٢٠٢٣) على أهمية البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، خاصة في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية المتسارعة ، وأشار الى أن نجاح مشاريع التنمية المستدامة يرتبط بقدرتها على مراعاة الخصوصية الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي ، وإشراك هذا المجتمع في مختلف مراحل المشروع.

٢,٢,٣ البعد البيئي للتنمية المستدامة

يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على حماية وإدارة الموارد الطبيعية والنظم البيئية، وضمان استدامتها للأجيال الحالية والمستقبلية ، ويتضمن هذا البعد عدة مجالات رئيسية، منها:

- ١- حماية التنوع البيولوجي: تهدف الى الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية، ومنع انقراض الأنواع، وحماية المناطق ذات الأهمية البيئية
- ٢- إدارة الموارد الطبيعية: تعني الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي والغابات والموارد المعدنية ، بطريقة لا تتجاوز قدرتها على التجدد.
- ٣- مكافحة التلوث: تهدف إلى تقليل التلوث بمختلف أنواعه (تلوث الهواء والماء والتربة والضوضاء)، وحماية البيئة من المواد الضارة
- ٤- التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره: يركز على الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتعزيز قدرة المجتمعات والنظم البيئية على التكيف مع آثار تغير المناخ.
- ٥- الطاقة النظيفة والمتجددة: تهدف إلى تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة
- ٦- إدارة النفايات: تعني تقليل إنتاج النفايات، وإعادة استخدامها وتدويرها ، والتخلص منها بطريقة آمنة بيئياً
- ٧- التخطيط العمراني المستدام: يركز على تطوير المدن والمناطق العمرانية بطريقة تراعي الاعتبارات البيئية، وتقلل من البصمة البيئية للتنمية العمرانية.

وقد أشار الشمري (٢٠٢٢) إلى أن البعد البيئي للتنمية المستدامة يكتسب أهمية متزايدة في المملكة العربية السعودية، خاصة في ظل التحديات البيئية التي تواجهها مثل ندرة المياه، والتصحر، وتلوث الهواء ، والتغير المناخي ، وأكد على أهمية تبني نهج استباقي في إدارة المخاطر البيئية، والاستثمار في البنية التحتية الخضراء، وتعزيز الوعي البيئي في المجتمع.

٢,٢,٤ البعد المؤسسي للتنمية المستدامة

بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة الرئيسية (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، أضاف بعض الباحثين بعداً رابعاً للتنمية المستدامة، وهو البعد المؤسسي أو الحوكمي ، ويركز هذا البعد على الإطار المؤسسي والحوكمي اللازم لتحقيق التنمية المستدامة ، ويتضمن هذا البعد عدة مجالات رئيسية، منها:

- ١- الحوكمة الرشيدة: تعني تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة والفعالية والعدالة في إدارة شؤون المجتمع والموارد العامة
- ٢- بناء القدرات المؤسسية: يهدف الى تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية والخاصة والمجتمعية على تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم مبادرات التنمية المستدامة.
- ٣- السياسات والتشريعات: تعني تطوير سياسات وتشريعات داعمة للتنمية المستدامة ، وضمان تنفيذها وتقييمها بشكل فعال
- ٤- التنسيق والتكامل: يركز على تعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف الجهات المعنية بالتنمية المستدامة، على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية
- ٥- نظم المعلومات والرصد: تهدف إلى تطوير نظم فعالة لجمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ورصد التقدم المحرز في تحقيق أهدافها
- ٦- الإدارة المستندة إلى النتائج: تعني تبني نهج الإدارة المستندة إلى النتائج في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم مبادرات التنمية المستدامة.

وقد أكد البقي (٢٠٢٢) على أهمية البعد المؤسسي للتنمية المستدامة، وأشار الى أن نجاح المشاريع التنموية الاستراتيجية في المملكة يرتبط بوجود إطار مؤسسي وحوكمي فعال، يضمن التنسيق والتكامل بين مختلف الجهات ، ويعزز الشفافية والمساءلة، ويضمن المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة.

٢,٢,٥ تكامل أبعاد التنمية المستدامة

من المهم التأكيد على أن أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسسي) ليست منفصلة، بل هي مترابطة ومتكاملة، وتؤثر كل منها في الأخرى ، فعلى سبيل المثال:

- يؤثر النمو الاقتصادي في التنمية الاجتماعية من خلال توفير فرص العمل وتحسين الدخل، ويتأثر بها من خلال نوعية الموارد البشرية ومستوى التعليم والصحة

- تؤثر حماية البيئة في التنمية الاقتصادية من خلال استدامة الموارد الطبيعية ، وتتأثر بها من خلال أنماط الإنتاج والاستهلاك
- تؤثر التنمية الاجتماعية في البيئة من خلال الوعي البيئي والسلوكيات المستدامة، وتتأثر بها من خلال نوعية البيئة وأثارها على الصحة والرفاه.
- يؤثر الإطار المؤسسي في جميع الأبعاد الأخرى من خلال توفير البيئة التمكينية والتنظيمية والإدارية، ويتأثر بها من خلال متطلباتها وتحدياتها.

وتكمن أهمية التكامل بين هذه الأبعاد في تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وضمان استدامة التنمية على المدى الطويل ، ويتطلب ذلك تبني نهج متكامل في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم مبادرات التنمية، وتعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات المعنية ، وقد أكد أندرسون ورحمان (٢٠٢٤) على أهمية تكامل أبعاد التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي ، وأشارا الى أن المؤسسات التي تبنت نهجاً متكاملًا في إدارة المخاطر، يراعي الترابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حققت نتائج أفضل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢,٣ التنمية المستدامة في رؤية المملكة ٢٠٣٠

تمثل رؤية المملكة ٢٠٣٠ خارطة طريق طموحة للتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، وتستند الى ثلاثة محاور رئيسية: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر ، ووطن طموح ، وتتضمن الرؤية عدداً من الأهداف والالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتسعى إلى تحقيق التوازن بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

٢,٣,١ أهداف التنمية المستدامة في رؤية المملكة ٢٠٣٠

تتضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠ مجموعة من الأهداف والالتزامات التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة العالمية. ومن أبرز هذه الأهداف:

- ١- التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط: تهدف الرؤية إلى تنويع الاقتصاد السعودي وتقليل اعتماده على النفط، من خلال تنمية قطاعات واعدة مثل السياحة والترفيه والتعدين والصناعة والخدمات اللوجستية، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

- ٢- تنمية الموارد البشرية وتعزيز رأس المال البشري: تركز الرؤية على تطوير النظام التعليمي والتدريبي، وتحسين مخرجاته بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل ، وتنمية مهارات وقدرات الشباب السعودي، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل
- ٣- تحسين جودة الحياة والخدمات الاجتماعية: تهدف الرؤية إلى تحسين نوعية حياة المواطنين والمقيمين، من خلال تطوير الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية والترفيهية، وتعزيز الأمن والأمان، وتنمية المدن والمجتمعات المستدامة
- ٤- حماية البيئة والموارد الطبيعية: تلتزم الرؤية بحماية البيئة والموارد الطبيعية، من خلال الحد من التلوث، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، وتطوير برامج لإدارة النفايات ، وتوسيع المساحات الخضراء.
- ٥- تعزيز الحوكمة والمساءلة والشفافية: تركز الرؤية على تحسين أداء الأجهزة الحكومية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ومكافحة الفساد، وتحسين الإدارة المالية العامة، وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار.
- ٦- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي: تهدف الرؤية الى تعزيز العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة، والمشاركة الفاعلة في المنظمات الإقليمية والدولية ، والإسهام في جهود المجتمع الدولي لتحقيق التنمية المستدامة.
- ٧- الاستثمار في البنية التحتية المستدامة: تركز الرؤية على تطوير البنية التحتية المستدامة، مثل شبكات النقل والاتصالات والطاقة والمياه، بطريقة تراعي الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية وتتوافق هذه الأهداف مع العديد من أهداف التنمية المستدامة العالمية، مثل: القضاء على الفقر (الهدف ١)، والصحة الجيدة والرفاه (الهدف ٣)، والتعليم الجيد (الهدف ٤) ، والمساواة بين الجنسين (الهدف ٥)، والطاقة النظيفة وبأسعار معقولة (الهدف ٧)، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف ٨)، والصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف ٩)، والمدن والمجتمعات المستدامة (الهدف ١١)، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين (الهدف ١٢) ، والعمل المناخي (الهدف ١٣)، والحياة تحت الماء (الهدف ١٤)، والحياة في البر (الهدف ١٥)، والسلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف ١٦)، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف (الهدف ١٧).

٢,٣,٢ برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠

لتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، تم إطلاق عدد من البرامج التنفيذية ، منها:

- ١- برنامج التحول الوطني: يهدف إلى تطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات الحكومية، وتعزيز التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة

- ٢- برنامج تنمية القدرات البشرية: يركز على تطوير النظام التعليمي والتدريبي، وتحسين مخرجاته ، وتنمية مهارات وقدرات الشباب السعودي
- ٣- برنامج تعزيز الشخصية الوطنية: يهدف إلى تعزيز قيم الوسطية والتسامح، وترسيخ الهوية الوطنية، وتنمية الانتماء الوطني
- ٤- برنامج تحسين نمط الحياة: يركز على تحسين نوعية حياة المواطنين والمقيمين، من خلال تطوير الخدمات الترفيهية والرياضية والثقافية.
- ٥- برنامج تطوير القطاع المالي: يهدف الى تطوير القطاع المالي، وزيادة مساهمته في الاقتصاد، وتنويع مصادر التمويل.
- ٦- برنامج التخصيص: يركز على زيادة مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات ، وإدارة الأصول الحكومية، وتحسين جودة الخدمات
- ٧- برنامج صندوق الاستثمارات العامة: يهدف إلى تنويع مصادر الدخل، وتطوير قطاعات جديدة، وتوطين التكنولوجيا والمعرفة.
- ٨- برنامج الإسكان: يركز على تحسين فرص حصول المواطنين على السكن الملائم، وتطوير قطاع الإسكان.
- ٩- برنامج التحول الرقمي: يهدف الى تعزيز التحول الرقمي في القطاعين العام والخاص ، وتطوير التحتية الرقمية
- ١٠- برنامج تنمية الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية: يركز على تطوير الصناعة الوطنية، وتعزيز القدرة التنافسية، وزيادة القيمة المضافة المحلية
- ١١- برنامج تطوير الصناعة المالية: يهدف الى تطوير القطاع المالي، وتنويع مصادر التمويل، وتعزيز الشمول المالي
- ١٢- برنامج الشراكات الاستراتيجية: يركز على تعزيز الشراكات مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية ، وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- ١٣- برنامج خدمة ضيوف الرحمن: يهدف إلى تحسين تجربة الحجاج والمعتمرين، وزيادة الطاقة الاستيعابية، وتطوير الخدمات المقدمة لهم

وتتضمن هذه البرامج مبادرات متعددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة، وتعكس التزام المملكة بتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

٢,٣,٣ المشاريع الكبرى (المشاريع العملاقة) في رؤية المملكة ٢٠٣٠

تتضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠ عدداً من المشاريع الكبرى أو العملاقة (Mega Projects)، التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحفيز النمو الاقتصادي ، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين جودة الحياة ، ومن أبرز هذه المشاريع:

- ١- مشروع نيوم: مدينة ذكية مستقبلية تقع شمال غرب المملكة، وتمتد على مساحة ٢٦,٥٠٠ كيلومتر مربع، وتهدف إلى أن تكون نموذجاً للاستدامة والابتكار، وتضم عدة مشاريع فرعية مثل "ذا لاين" و"تروجينا" و"أوكتاجون"
- ٢- مشروع البحر الأحمر: منتجع سياحي فاخر على ساحل البحر الأحمر، يمتد على مساحة ٢٨,٠٠٠ كيلومتر مربع، ويضم ٩٠ جزيرة، ويهدف إلى تطوير السياحة المستدامة، والحفاظ على البيئة البحرية.
- ٣- مشروع القدية: مدينة ترفيهية وثقافية ورياضية تقع جنوب غرب الرياض، وتمتد على مساحة ٣٣٤ كيلومتر مربع، وتهدف إلى أن تكون وجهة ترفيهية عالمية، وتوفير فرص عمل للشباب السعودي
- ٤- مشروع أمالا: منتجع سياحي فاخر على ساحل البحر الأحمر، يمتد على مساحة ٣,٨٠٠ كيلومتر مربع، ويهدف إلى تطوير السياحة الفاخرة، والحفاظ على البيئة البحرية
- ٥- مشروع مطار الملك سلمان الدولي: مطار دولي جديد في الرياض، يمتد على مساحة ٥٧ كيلومتر مربع، ويهدف إلى أن يكون أحد أكبر المطارات في العالم، وبوابة عالمية للمملكة
- ٦- مشروع دارين ورأس الخير: مشروع تنموي متكامل في المنطقة الشرقية، يهدف إلى تطوير قطاع التعدين والصناعات التحويلية، وتوفير فرص عمل للشباب السعودي.
- ٧- مشروع العلا: مشروع تنموي وسياحي في محافظة العلا، يهدف إلى الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي للمنطقة، وتطوير السياحة الثقافية والتراثية.
- ٨- مشروع الدرعية التاريخية: مشروع تنموي وسياحي في الدرعية، يهدف إلى إعادة إحياء الدرعية التاريخية، وتطويرها كوجهة سياحية وثقافية عالمية.
- ٩- مشروع مدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك): مدينة صناعية متخصصة في قطاع الطاقة، تقع في المنطقة الشرقية، وتهدف إلى جذب الاستثمارات في قطاع الطاقة، وتوطين التقنية والمعرفة
- ١٠- مشروع روشن الحضري: مشروع عقاري يهدف إلى تطوير مجتمعات سكنية متكاملة ومستدامة في مختلف مدن المملكة، وتحسين جودة الحياة السكنية.

وتتميز هذه المشاريع بتبنيها لمبادئ الاستدامة، واهتمامها بالتوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، كما تسعى إلى تبني التقنيات الحديثة والممارسات المبتكرة في مجالات الطاقة المتجددة، وإدارة المياه، وإدارة النفايات، والتخطيط العمراني المستدام، والنقل المستدام، والسياحة المسؤولة وقد أشار جونسون ومارتينيز (٢٠٢٢) إلى أن نجاح هذه المشاريع الكبرى من تحقيق أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة يرتبط بشكل وثيق بقدرتها على إدارة المخاطر المرتبطة بها، سواء المخاطر الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو البيئية، أو التقنية، أو التنظيمية، وأكدوا على أهمية تبني نهج متكامل في إدارة هذه المخاطر، يراعي الترابط بينها، ويربط بين إدارة المخاطر وأهداف الاستدامة.

المبحث الثالث: العلاقة بين إدارة المخاطر والتنمية

٣,١ إدارة المخاطر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة

تمثل إدارة المخاطر أداة استراتيجية مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال دورها في تحديد وتقييم ومعالجة المخاطر التي قد تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واستثمار الفرص التي قد تسهم في تحقيق هذه الأهداف ويتجلى دور إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة جوانب، منها:

٣,١,١ دور إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة الاقتصادية

تسهم إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة الاقتصادية من خلال:

- ١- تحسين كفاءة استخدام الموارد: تساعد إدارة المخاطر في تحديد وإدارة المخاطر المرتبطة بكفاءة استخدام الموارد، مما يؤدي إلى تقليل الهدر، وتحسين الإنتاجية، وتعظيم العائد من الموارد المتاحة.
- ٢- تعزيز الاستدامة المالية: تسهم إدارة المخاطر المالية في تعزيز الاستدامة المالية للمنظمات والمشاريع، من خلال تقليل التكاليف غير المتوقعة، وتحسين التخطيط المالي، وضمان توفر التمويل اللازم.
- ٣- دعم اتخاذ القرارات الاستثمارية: توفر إدارة المخاطر معلومات دقيقة وشاملة عن المخاطر المحتملة، مما يساعد متخذي القرار على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر استنارة وفعالية، تراعي التوازن بين العوائد والمخاطر.
- ٤- تعزيز التنوع الاقتصادي: تسهم إدارة المخاطر في تعزيز التنوع الاقتصادي، من خلال تحديد وإدارة المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مورد أو قطاع واحد، وتشجيع الاستثمار في قطاعات متنوعة.
- ٥- تحسين القدرة التنافسية: تعزز إدارة المخاطر الفعالة القدرة التنافسية للمنظمات والمشاريع، من خلال تقليل التكاليف، وتحسين الجودة، وزيادة المرونة، وتعزيز الابتكار.

وقد أكد الزهراني (٢٠٢١) على أهمية إدارة المخاطر الاستراتيجية في تحقيق الاستدامة المالية للمشاريع التنموية الكبرى في المملكة العربية السعودية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية مثل تقلبات أسعار النفط وضرورة تنويع مصادر الدخل.

٣,١,٢ دور إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة الاجتماعية

تسهم إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة الاجتماعية من خلال:

- ١- حماية الصحة والسلامة: تساعد إدارة المخاطر في تحديد وإدارة المخاطر المرتبطة بالصحة والسلامة، مما يسهم في حماية صحة وسلامة العاملين والمجتمع المحلي
- ٢- تعزيز العدالة الاجتماعية: تسهم إدارة المخاطر الاجتماعية من تعزيز العدالة الاجتماعية، من خلال تحديد وإدارة المخاطر المرتبطة بالتفاوت الاجتماعي، وضمان توزيع عادل لمنافع التنمية بين مختلف فئات المجتمع
- ٣- تعزيز المشاركة المجتمعية: تتضمن إدارة المخاطر الفعالة مشاركة المجتمع المحلي في تحديد وتقييم وإدارة المخاطر، مما يعزز المشاركة المجتمعية في صنع القرار وتنفيذ المشاريع التنموية.
- ٤- بناء القدرات المجتمعية: تسهم إدارة المخاطر في بناء قدرات المجتمع المحلي على التعامل مع المخاطر والأزمات، مما يعزز المرونة المجتمعية والقدرة على التكيف
- ٥- الحفاظ على الهوية الثقافية: تساعد إدارة المخاطر من تحديد وإدارة المخاطر المرتبطة بالتغيرات الثقافية والاجتماعية، مما يسهم في الحفاظ على الهوية الثقافية والتراث المحلي

وقد أشار الغامدي (٢٠٢٣) إلى أهمية إدارة المخاطر الاجتماعية في مشاريع التنمية المستدامة، وأكد على أن المشاريع التي طبقت استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر الاجتماعية حققت مستويات أعلى من القبول والدعم المجتمعي، وتجنب الصراعات والمقاومة المجتمعية.

٣،١،٣ دور إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة البيئية

تسهم إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة البيئية من خلال:

- ١- حماية الموارد الطبيعية: تساعد إدارة المخاطر البيئية من تحديد وإدارة المخاطر المرتبطة باستخدام الموارد الطبيعية، مما يسهم في الحفاظ على هذه الموارد وضمان استدامتها
- ٢- تقليل التلوث والنفايات: تسهم إدارة المخاطر في تقليل التلوث والنفايات، من خلال تحديد وإدارة المخاطر المرتبطة بالتلوث وإنتاج النفايات، وتبني ممارسات وتقنيات أكثر نظافة.
- ٣- التكيف مع تغير المناخ: تساعد إدارة المخاطر في تعزيز القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ، من خلال تحديد وتقييم المخاطر المناخية، وتطوير استراتيجيات التكيف المناسبة
- ٤- حماية التنوع البيولوجي: تسهم إدارة المخاطر في حماية التنوع البيولوجي، من خلال تحديد وإدارة المخاطر التي تهدد الأنواع والنظم البيئية، وتبني ممارسات تراعي الاعتبارات البيئية.

٥- تعزيز الابتكار البيئي: تحفز إدارة المخاطر البيئية على تبني الابتكارات والتقنيات البيئية، من خلال تحديد المخاطر البيئية وفرص التحسين ، وتشجيع البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا النظيفة

وقد أكد الشمري (٢٠٢٢) على أهمية إدارة المخاطر البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الحدود الشمالية، وأشار إلى أن المشاريع التي طبقت استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر البيئية حققت توازناً أفضل بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

٣,١,٤ دور إدارة المخاطر في تعزيز الحوكمة والإطار المؤسسي

تسهم إدارة المخاطر في تعزيز الحوكمة والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة من خلال:

- ١- تعزيز الشفافية والمساءلة: تتطلب إدارة المخاطر الفعالة الشفافية في تحديد وتقييم وإدارة المخاطر، ومساءلة المسؤولين عن إدارتها، مما يعزز الشفافية والمساءلة في المنظمات والمشاريع
- ٢- تحسين عملية صنع القرار: توفر إدارة المخاطر معلومات دقيقة وشاملة عن المخاطر المحتملة، مما يساعد متخذي القرار على اتخاذ قرارات أكثر استنارة وفعالية، تراعي مصالح مختلف أصحاب المصلحة.
- ٣- تعزيز التنسيق والتكامل: تتطلب إدارة المخاطر المتكاملة التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات والإدارات ، مما يعزز التنسيق والتكامل في الهياكل المؤسسية
- ٤- بناء القدرات المؤسسية: تسهم إدارة المخاطر من بناء القدرات المؤسسية، من خلال تطوير المهارات والمعارف والأدوات اللازمة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر، وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر في المنظمات.
- ٥- تعزيز المشاركة والحوار: تتضمن إدارة المخاطر الفعالة مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في تحديد وتقييم وإدارة المخاطر، مما يعزز المشاركة والحوار بين مختلف الأطراف المعنية.

وقد أشار أندرسون ورحمان (٢٠٢٤) إلى أهمية إدارة المخاطر في تعزيز الحوكمة المؤسسية في دول مجلس التعاون الخليجي، وأكدوا على أن المؤسسات التي دمجت أهداف التنمية المستدامة في أطر إدارة المخاطر حققت مستويات أعلى من الشفافية والمساءلة والفعالية المؤسسية.

٣,٢ تكامل إدارة المخاطر والتنمية المستدامة

يشير مفهوم تكامل إدارة المخاطر والتنمية المستدامة إلى دمج اعتبارات الاستدامة في استراتيجيات وعمليات إدارة المخاطر، ودمج إدارة المخاطر في تخطيط وتنفيذ ومتابعة مبادرات التنمية المستدامة ، ويتضمن هذا التكامل عدة جوانب ، منها:

٣,٢,١ دمج اعتبارات الاستدامة في إدارة المخاطر

يتضمن دمج اعتبارات الاستدامة في إدارة المخاطر عدة عناصر، منها:

- ١- توسيع نطاق تحديد المخاطر: ليشمل المخاطر البيئية والاجتماعية والاقتصادية والحوكومية، والمخاطر التي قد تؤثر على الأجيال المستقبلية
- ٢- تطوير معايير تقييم المخاطر: بحيث تشمل معايير مرتبطة بالاستدامة، مثل الآثار البيئية والاجتماعية، والآثار طويلة المدى، والآثار على المجتمعات المحلية
- ٣- توسيع نطاق استراتيجيات الاستجابة للمخاطر: لتشمل استراتيجيات تراعي اعتبارات الاستدامة، مثل تبني التقنيات النظيفة، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، وتعزيز المشاركة المجتمعية.
- ٤- تطوير مؤشرات المراقبة والتقييم: بحيث تشمل مؤشرات مرتبطة بالاستدامة، مثل البصمة الكربونية، واستخدام الموارد، والتأثير الاجتماعي.
- ٥- تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة: بحيث تشمل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية، والأجيال المستقبلية، والبيئة.

وقد أشار وليامز وتشين (٢٠٢٣) الى أهمية دمج اعتبارات الاستدامة في استراتيجيات إدارة المخاطر من مشاريع رؤية المملكة ٢٠٣٠، وأكدوا على أن المشاريع التي تبنت نهجاً متكاملًا في إدارة المخاطر، يراعي الأبعاد المختلفة للاستدامة، حققت نتائج أفضل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المستدامة

٣,٢,٢ دمج إدارة المخاطر في التنمية المستدامة

يتضمن دمج إدارة المخاطر في التنمية المستدامة عدة عناصر، منها:

- ١- دمج إدارة المخاطر في تخطيط التنمية المستدامة: بحيث يتم تحديد وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتطوير استراتيجيات للتعامل معها
- ٢- دمج إدارة المخاطر في تنفيذ مبادرات التنمية المستدامة: بحيث يتم تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر في جميع مراحل تنفيذ المبادرات، ومراجعتها وتعديلها حسب الحاجة.
- ٣- دمج إدارة المخاطر في متابعة وتقييم التنمية المستدامة: بحيث يتم تضمين مؤشرات إدارة المخاطر في نظم متابعة وتقييم مبادرات التنمية المستدامة، وتقييم فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر

٤- دمج إدارة المخاطر في حوكمة التنمية المستدامة: بحيث يتم تضمين مسؤوليات وصلاحيات إدارة المخاطر في هياكل حوكمة التنمية المستدامة، وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر في المنظمات والمؤسسات المعنية بالتنمية المستدامة.

٥- دمج إدارة المخاطر في تمويل التنمية المستدامة: بحيث يتم تضمين اعتبارات إدارة المخاطر في قرارات تمويل مبادرات التنمية المستدامة، وتطوير أدوات مالية تراعي المخاطر المرتبطة بالاستدامة.

وقد أكد جونسون ومارتينيز (٢٠٢٢) على أهمية دمج إدارة المخاطر من جميع مراحل تطوير وتنفيذ مشروع نيوم، وأشار إلى أن هذا الدمج ساهم في تعزيز استدامة المشروع، وزيادة قدرته على مواجهة التحديات والمخاطر المختلفة.

٣,٢,٣ نماذج وأطر تكامل إدارة المخاطر والتنمية المستدامة

ظهرت في السنوات الأخيرة عدة نماذج وأطر لتكامل إدارة المخاطر والتنمية المستدامة، تسعى إلى توفير إطار منهجي ومنظم لهذا التكامل، ومن أبرز هذه النماذج والأطر:

١- نموذج إدارة المخاطر المستدامة (Sustainable Risk Management Model): يركز هذا النموذج على

دمج اعتبارات الاستدامة في جميع مراحل عملية إدارة المخاطر، من تحديد السياق وتحديد المخاطر، إلى تقييم المخاطر ومعالجتها، ومراقبتها ومراجعتها

٢- إطار إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكومية (Environmental, Social, and Governance Risk Management Framework): يركز هذا الإطار على تحديد وتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية

والحوكومية، التي قد تؤثر على المنظمات والمشاريع، ودمجها في عمليات إدارة المخاطر التقليدية.

٣- إطار إدارة المخاطر المناخية (Climate Risk Management Framework): يركز هذا الإطار على تحديد

وتقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، سواء مخاطر التأثير المادي لتغير المناخ، أو مخاطر الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون

٤- نموذج إدارة مخاطر المياه (Water Risk Management Model): يركز هذا النموذج على تحديد وتقييم

وإدارة المخاطر المرتبطة بالمياه، مثل ندرة المياه، وتلوث المياه، والفيضانات والجفاف، ويربط بين إدارة هذه المخاطر وأهداف الاستدامة المائية.

٥- إطار إدارة مخاطر سلسلة التوريد المستدامة (Sustainable Supply Chain Risk Management Framework): يركز هذا الإطار على تحديد وتقييم وإدارة المخاطر في سلسلة التوريد، مع مراعاة

الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ويهدف إلى تعزيز استدامة سلسلة التوريد.

وقد أشار أندرسون ورحمان (٢٠٢٤) الى أن المؤسسات في دول مجلس التعاون الخليجي، التي تبنت نماذج وأطر متكاملة لإدارة المخاطر والتنمية المستدامة، حققت مستويات أعلى من الأداء المؤسسي وإدارة المخاطر ، مقارنة بالمؤسسات التي لم تتبن هذه النماذج والأطر

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للإجراءات المنهجية التي تم اتباعها في تنفيذ الدراسة الحالية بعنوان "دور استراتيجيات إدارة المخاطر من تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠"، ويشمل ذلك تحديد منهج البحث المستخدم، ووصف مجتمع الدراسة وعينها وطريقة اختيارها، وأداة جمع البيانات وإجراءات التحقق من صدقها وثباتها، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، بالإضافة إلى حدود الدراسة الزمانية والمكانية والموضوعية، وقد تم تصميم وتنفيذ هذه الإجراءات المنهجية بطريقة علمية منظمة بهدف الإجابة على أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها.

٢. المنهجية وطرق البحث

٢,١ منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، حيث يهتم هذا المنهج بوصف الظاهرة موضوع الدراسة وصفاً دقيقاً، وجمع المعلومات والبيانات عنها، وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات تسهم من فهم الواقع وتطويره، وقد تم استخدام هذا المنهج لوصف وتحليل دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠، من خلال دراسة آراء عينة من العاملين في القطاعات المختلفة بالمنطقة.

٢,٢ مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على نوعين من مصادر جمع البيانات، هما:

٢,٢,١ المصادر الثانوية

تمثلت في المراجع العربية والأجنبية من كتب ودوريات ومقالات وأبحاث ودراسات سابقة، بالإضافة إلى التقارير والنشرات والإحصاءات الصادرة عن الجهات الرسمية، والمواقع الإلكترونية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد ساعدت هذه المصادر في بناء الإطار النظري للدراسة، وتصميم أداة الدراسة، وتفسير النتائج.

٢,٢,٢ المصادر الأولية

تمثلت في البيانات التي تم جمعها ميدانياً باستخدام استبانة تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض وقد تم توزيع الاستبانة على عينة من العاملين من مختلف القطاعات بمنطقة تبوك (حكومي، خاص، غير ربحي، تعليمي)، للتعرف على آرائهم حول دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة.

٢,٣ أداة الدراسة

تمثلت أداة الدراسة في استبانة تم تصميمها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة. وقد اشتملت الاستبانة على ثلاثة أجزاء رئيسية، هي:

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية

يحتوي هذا الجزء على (٦) أسئلة تتعلق بالمتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وهي: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، جهة العمل، سنوات الخبرة).

الجزء الثاني: محاور الاستبانة

يتكون هذا الجزء من (٣٤) فقرة موزعة على ستة محاور رئيسية، هي:

١. المحور الأول: واقع استراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك (٦ فقرات)
٢. المحور الثاني: المخاطر التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في منطقة تبوك (٦ فقرات).
٣. المحور الثالث: دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة الاقتصادية بمنطقة تبوك (٥ فقرات).
٤. المحور الرابع: دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة البيئية بمنطقة تبوك (٥ فقرات).
٥. المحور الخامس: دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة الاجتماعية بمنطقة تبوك (٥ فقرات).
٦. المحور السادس: التحديات التي تواجه تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك (٧ فقرات).

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة لفقرات الاستبانة، وذلك على النحو التالي:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاستجابة
1	2	3	4	5	الدرجة

الجزء الثالث: مقترحات إضافية

يتضمن هذا الجزء سؤالاً مفتوحاً حول مقترحات أفراد العينة لتعزيز دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠

٢,٤ صدق وثبات أداة الدراسة

٢,٤,١ صدق أداة الدراسة

للتأكد من صدق أداة الدراسة، تم اتباع الإجراءات التالية:

أ- الصدق الظاهري (صدق المحكمين)

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجالات إدارة المخاطر، والتنمية المستدامة، والإدارة العامة، والإحصاء، بلغ عددهم (٧) محكمين، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى ملاءمة الفقرات

للمحاور التي تندرج تحتها، ومدى وضوح صياغة الفقرات، وإضافة أو حذف أو تعديل ما يرويه مناسباً ، وقد تم إجراء التعديلات اللازمة من ضوء آراء ومقترحات المحكمين، حتى ظهرت الاستبانة بصورتها النهائية.

ب- صدق الاتساق الداخلي

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (٣٠) فرداً من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها الأساسية، ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وبين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة، وقد أظهرت النتائج أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١)، مما يدل على صدق الاتساق الداخلي للاستبانة وصلاحيها للتطبيق.

٢,٤,٢ ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وذلك بتطبيقها على العينة الاستطلاعية نفسها المكونة من (٣٠) فرداً، وقد أظهرت النتائج أن قيم معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة تراوحت بين (٠,٨٢) و(٠,٩٤)، في حين بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل (٠,٩١)، وهي قيم مرتفعة تدل على ثبات الاستبانة وصلاحيها للتطبيق.

٢,٥ إجراءات تطبيق الدراسة

تم تنفيذ الدراسة وفق الإجراءات التالية:

١. الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك لبناء الإطار النظري وتصميم أداة الدراسة.
٢. تصميم الاستبانة في صورتها الأولية، ثم عرضها على المحكمين لإبداء آرائهم وملاحظاتهم.
٣. تعديل الاستبانة في ضوء آراء وملاحظات المحكمين، وإعدادها في صورتها النهائية.
٤. تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية للتأكد من صدقها وثباتها.
٥. الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المعنية لتطبيق الدراسة الميدانية.
٦. تحديد عينة الدراسة وتوزيع الاستبانة عليها، وذلك خلال الفترة من ٣ نوفمبر ٢٠٢٥ إلى ٢٣ فبراير ٢٠٢٦.
٧. جمع الاستبانات وفرزها، واستبعاد غير المكتمل منها أو غير الصالح للتحليل الإحصائي.
٨. إدخال البيانات إلى برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتحليلها إحصائياً.
٩. استخراج النتائج وتفسيرها ومناقشتها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.
١٠. تقديم التوصيات والمقترحات في ضوء نتائج الدراسة.

٢,٦ الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١. التكرارات والنسب المئوية، لوصف خصائص عينة الدراسة
٢. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لقياس استجابات أفراد العينة على فقرات ومحاور الاستبانة
٣. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.
٤. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتحقق من ثبات أداة الدراسة.
٥. اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent Samples T-Test) للكشف عن الفروق في استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير الجنس.
٦. تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للكشف عن الفروق في استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغيرات (العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، جهة العمل، سنوات الخبرة).
٧. اختبار شيفيه (Scheffe' Test) للمقارنات البعدية ، لتحديد اتجاه الفروق في حالة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تحليل التباين الأحادي
٨. تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) لقياس تأثير استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بمنطقة تبوك.
٩. معامل الارتباط المتعدد (Multiple Correlation) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين استراتيجيات إدارة المخاطر وأبعاد التنمية المستدامة.

٣. مجتمع البحث

٣,١ مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في القطاعات المختلفة بمنطقة تبوك (حكومي، خاص، غير ربحي، تعليمي)، ممن لهم علاقة بإدارة المخاطر والتنمية المستدامة، سواء كانوا من القيادات الإدارية أو رؤساء الأقسام أو المستشارين أو الموظفين، وقد تم التركيز على هذه الفئات نظراً لدورهم المهم في تخطيط وتنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣,٢ عينة الدراسة

نظراً لصعوبة حصر جميع أفراد مجتمع الدراسة وتطبيق الدراسة عليهم جميعاً، فقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية من مجتمع الدراسة وقد بلغ حجم العينة المستهدفة (٢٤٣) فرداً، تم توزيع الاستبانة عليهم جميعاً، وبعد جمع الاستبانات وفحصها، تم استبعاد الاستبانات غير المكتملة أو غير الصالحة للتحليل الإحصائي، ليصبح العدد النهائي للاستبانات الصالحة للتحليل (٢٢٧) استبانة، أي بنسبة استجابة بلغت (٩٣,٤٪).

٤. حدود البحث

٤,١ الحدود الموضوعية

اقتصرت الدراسة على بحث دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠، من خلال دراسة ستة محاور رئيسية، هي: واقع استراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك، والمخاطر التي

تواجه تحقيق التنمية المستدامة في منطقة تبوك ، ودور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بمنطقة تبوك، والتحديات التي تواجه تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك.

٤,٢ الحدود المكانية

تم تطبيق الدراسة في منطقة تبوك بالمملكة العربية السعودية، وشملت مختلف القطاعات (حكومي، خاص، غير ربحي ، تعليمي) العاملة في المنطقة.

٤,٣ الحدود الزمانية

تم تنفيذ الدراسة الميدانية خلال الفترة من ٣ نوفمبر ٢٠٢٥ إلى ٢٣ فبراير ٢٠٢٦.

٤,٤ الحدود البشرية

اقتصرت الدراسة على العاملين في القطاعات المختلفة بمنطقة تبوك (حكومي، خاص، غير ربحي، تعليمي)، ممن لهم علاقة بإدارة المخاطر والتنمية المستدامة ، سواء كانوا من القيادات الإدارية أو رؤساء الأقسام أو المستشارين أو الموظفين.

الفصل الرابع

النتائج

والتوصيات

مقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً تفصيلياً لنتائج الدراسة الميدانية، وذلك من خلال تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة على أداة البحث (الاستبانة) التي تم تطبيقها، بهدف التعرف على دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠ وقد تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في معالجة وتحليل البيانات التي تم جمعها.

ولتسهيل تفسير النتائج، تم اعتماد المعيار الآتي لتحديد مستوى الإجابة على بدائل المقياس، حيث تم حساب طول الفئة وفق المعادلة التالية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{(\text{الحد الأعلى للبديل} - \text{الحد الأدنى للبديل})}{\text{عدد المستويات}}$$
$$\text{طول الفئة} = (5 - 1) \div 5 = 0.8$$

وبناءً على ذلك، تم تحديد المستويات الخمسة كالآتي:

الوزن النسبي	المستوى	المتوسط الحسابي
20% - 36%	منخفض جداً	1.00 - 1.80
37% - 52%	منخفض	1.81 - 2.60
53% - 68%	متوسط	2.61 - 3.40
69% - 84%	مرتفع	3.41 - 4.20
85% - 100%	مرتفع جداً	4.21 - 5.00

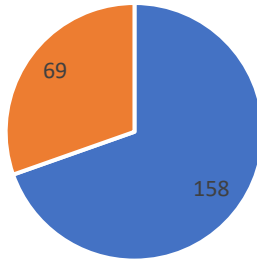
وفيما يلي عرض تفصيلي لنتائج الدراسة وفقاً لترتيب أسئلتها:

١. تحليل البيانات الديموغرافية

تم في البداية تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة والتي شملت المتغيرات التالية: الجنس ، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، جهة العمل، وسنوات الخبرة والجداول التالية توضح التوزيع التكراري والنسب المئوية لهذه المتغيرات:

وقد تم توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية كما يلي:

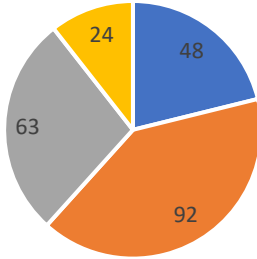
تحليل أفراد العينة حسب الجنس



النسبة المئوية	التكرار	الجنس
69.6%	158	ذكور
30.4%	69	إناث
100%	227	المجموع

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الذكور في عينة الدراسة بلغت ٦٩,٦٪ مقابل ٣٠,٤٪ للإناث، مما يعكس هيمنة العنصر الذكوري في مجال إدارة المخاطر والتنمية المستدامة في منطقة تبوك.

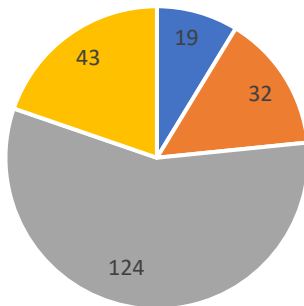
تحليل أفراد العينة حسب العمر



النسبة المئوية	التكرار	الفئة العمرية
21.1%	48	أقل من ٣٠ سنة
40.5%	92	من ٣٠ إلى ٤٠ سنة
27.8%	63	من ٤١ إلى ٥٠ سنة
10.6%	24	أكثر من ٥٠ سنة
100%	227	المجموع

يظهر من الجدول السابق أن الفئة العمرية (من ٣٠ إلى ٤٠ سنة) تمثل النسبة الأكبر من عينة الدراسة بنسبة ٤٠,٥٪، تليها الفئة العمرية (من ٤١ إلى ٥٠ سنة) بنسبة ٢٧,٨٪، ثم الفئة العمرية (أقل من ٣٠ سنة) بنسبة ٢١,١٪، وأخيراً الفئة العمرية (أكثر من ٥٠ سنة) بنسبة ١٠,٦٪. وهذا يشير إلى أن معظم أفراد العينة من الفئات العمرية المتوسطة، التي تمتلك خبرة مناسبة في مجالات العمل المختلفة.

تحليل أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
8.4%	19	ثانوي أو أقل
14.1%	32	دبلوم
54.6%	124	بكالوريوس
18.9%	43	ماجستير
4.0%	9	دكتوراه
100%	227	المجموع

يتبين من الجدول أعلاه أن حملة البكالوريوس يمثلون النسبة الأكبر من عينة الدراسة بنسبة ٥٤,٦٪، يليهم حملة الماجستير بنسبة ١٨,٩٪، ثم حملة الدبلوم بنسبة ١٤,١٪، ثم حملة الثانوية أو أقل بنسبة ٨,٤٪، وأخيراً حملة الدكتوراه بنسبة ٤,٠٪. وهذا يدل على ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد العينة، حيث إن ٧٧,٥٪ منهم يحملون درجة البكالوريوس فما فوق.

تحليل أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي



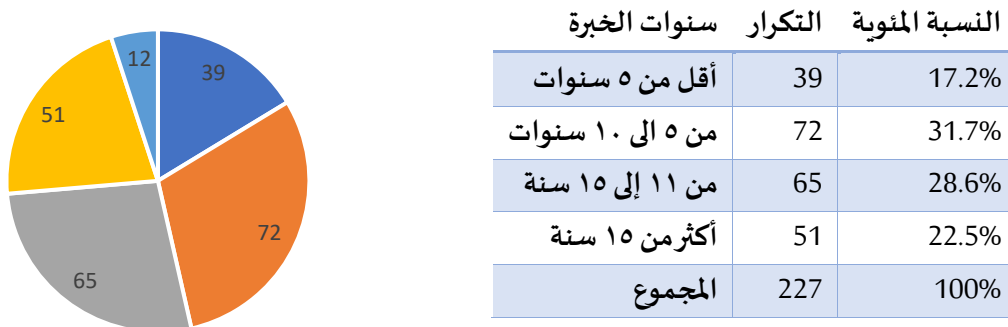
يوضح الجدول السابق أن فئة الموظفين تمثل النسبة الأكبر من عينة الدراسة بنسبة ٤٥,٤٪، تليها فئة رؤساء الأقسام بنسبة ٢٦,٠٪، ثم فئة المدراء بنسبة ١٥,٩٪، ثم فئة المستشارين بنسبة ٧,٥٪، وأخيراً فئة المسميات الوظيفية الأخرى بنسبة ٥,٢٪. وهذا يعكس تنوع المستويات الإدارية في عينة الدراسة، مما يثري نتائج البحث بوجهات نظر متنوعة.

تحليل أفراد العينة حسب جهة العمل



يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة العاملين في القطاع الحكومي تمثل النسبة الأكبر من عينة الدراسة بنسبة ٤٩,٣٪، يليهم العاملون في القطاع الخاص بنسبة ٣٠,٠٪، ثم العاملون في المؤسسات التعليمية بنسبة ١٠,١٪، ثم العاملون في القطاع غير الربحي بنسبة ٩,٣٪، وأخيراً العاملون في جهات أخرى بنسبة ١,٣٪. وهذا يعكس تنوع قطاعات العمل في عينة الدراسة، مما يتيح الحصول على رؤى متعددة حول موضوع الدراسة.

تحليل أفراد العينة حسب سنوات الخبرة



يظهر من الجدول السابق أن نسبة ذوي الخبرة (من ٥ إلى ١٠ سنوات) تمثل النسبة الأكبر من عينة الدراسة بنسبة ٣١,٧٪، تليها فئة ذوي الخبرة (من ١١ إلى ١٥ سنة) بنسبة ٢٨,٦٪، ثم فئة ذوي الخبرة (أكثر من ١٥ سنة) بنسبة ٢٢,٥٪، وأخيراً فئة ذوي الخبرة (أقل من ٥ سنوات) بنسبة ١٧,٢٪. وهذا يدل على أن معظم أفراد العينة يتمتعون بخبرة جيدة في مجال عملهم، حيث إن ٨٢,٨٪ منهم تزيد خبرتهم عن ٥ سنوات.

٢. الإجابة عن أسئلة الدراسة

٢,١ السؤال الأول: ما واقع استراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات أفراد العينة على فقرات المحور الأول، كما هو موضح في الجدول التالي:

المستوى	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	م
متوسط	3	0.94	3.25	تمتلك المؤسسات في منطقة تبوك استراتيجيات واضحة لإدارة المخاطر	1
متوسط	4	0.89	3.17	يتم تحديد وتقييم المخاطر بشكل منهجي ودوري في مؤسسات منطقة تبوك	2
متوسط	5	0.92	3.12	تتوفر لدى المؤسسات في منطقة تبوك آليات فعالة للتعامل مع المخاطر المختلفة	3
متوسط	6	0.87	2.98	تمتلك المؤسسات في منطقة تبوك الكفاءات البشرية اللازمة لإدارة المخاطر	4
متوسط	2	0.91	3.32	يتم تخصيص موارد مالية كافية لتنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات بمنطقة تبوك	5
مرتفع	1	0.84	3.48	تتكامل استراتيجيات إدارة المخاطر مع الخطط الاستراتيجية للمؤسسات في منطقة تبوك	6
متوسط		0.73	3.22	المتوسط العام للمحور	

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط العام لواقع استراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك بلغ (٣,٢٢) وهو يقع ضمن المستوى المتوسط ، مما يشير إلى أن هناك اهتماماً معتدلاً باستراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك وقد تراوحت متوسطات الفقرات بين (٢,٩٨) و(٣,٤٨)، حيث جاءت الفقرة "تتكامل استراتيجيات إدارة المخاطر مع الخطط الاستراتيجية للمؤسسات في منطقة تبوك" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٤٨) وبمستوى مرتفع، بينما جاءت الفقرة "تمتلك المؤسسات في منطقة تبوك الكفاءات البشرية اللازمة لإدارة المخاطر" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٩٨) وبمستوى متوسط.

وتشير هذه النتائج الى أن هناك جهوداً مبذولة في منطقة تبوك لتطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر، لكنها لا تزال بحاجة إلى تعزيز وتطوير ، خاصة فيما يتعلق بتوفير الكفاءات البشرية المتخصصة في مجال إدارة المخاطر، وتطوير آليات فعالة للتعامل مع المخاطر المختلفة.

٢,٢ السؤال الثاني: ما المخاطر التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في منطقة تبوك؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات أفراد العينة على فقرات المحور الثاني، كما هو موضح في الجدول التالي:

المستوى	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة	م
مرتفع	2	0.82	3.94	تواجه منطقة تبوك مخاطر اقتصادية تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة	7
مرتفع	1	0.79	4.17	تواجه منطقة تبوك مخاطر بيئية تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة	8
مرتفع	5	0.91	3.51	تواجه منطقة تبوك مخاطر اجتماعية تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة	9
مرتفع	6	0.88	3.47	تواجه منطقة تبوك مخاطر تكنولوجية تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة	10
مرتفع	3	0.94	3.89	تواجه منطقة تبوك مخاطر مرتبطة بالموارد المائية تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة	11
مرتفع	4	0.87	3.62	تواجه منطقة تبوك مخاطر تنظيمية وتشريعية تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة	12
مرتفع		0.65	3.77	المتوسط العام للمحور	

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط العام للمخاطر التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في منطقة تبوك بلغ (٣,٧٧) وهو يقع ضمن المستوى المرتفع، مما يشير إلى وجود مخاطر متنوعة تواجه تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وقد تراوحت متوسطات الفقرات بين (٣,٤٧) و(٤,١٧)، حيث جاءت الفقرة "تواجه منطقة تبوك مخاطر بيئية تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,١٧) وبمستوى مرتفع، تليها الفقرة "تواجه منطقة

تبوك مخاطر اقتصادية تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة" بمتوسط حسابي (٣,٩٤) وبمستوى مرتفع، بينما جاءت الفقرة "تواجه منطقة تبوك مخاطر تكنولوجية تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣,٤٧) وبمستوى مرتفع.

وتشير هذه النتائج إلى أن المخاطر البيئية والاقتصادية والمرتبطة بالموارد المائية تمثل أبرز المخاطر التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في منطقة تبوك، وهو ما يتطلب تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة هذه المخاطر، خاصة في ظل طبيعة منطقة تبوك الصحراوية وندرة الموارد المائية فيها.

٢,٣ السؤال الثالث: ما دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة الاقتصادية بمنطقة تبوك؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات أفراد العينة على فقرات المحور الثالث، كما هو موضح في الجدول التالي:

المستوى	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	م
مرتفع	3	0.85	3.76	تسهم استراتيجيات إدارة المخاطر في تنوع مصادر الدخل الاقتصادي بمنطقة تبوك	13
مرتفع	2	0.79	3.81	تعزز استراتيجيات إدارة المخاطر كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية بمنطقة تبوك	14
مرتفع	4	0.92	3.69	تساعد استراتيجيات إدارة المخاطر في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى منطقة تبوك	15
مرتفع	5	0.88	3.64	تسهم استراتيجيات إدارة المخاطر في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات في منطقة تبوك	16
مرتفع	1	0.81	3.87	تساعد استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة المالية للمشاريع التنموية في منطقة تبوك	17
مرتفع		0.71	3.75	المتوسط العام للمحور	

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط العام لدور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة الاقتصادية بمنطقة تبوك بلغ (٣,٧٥) وهو يقع ضمن المستوى المرتفع، مما يشير إلى أن استراتيجيات إدارة المخاطر تلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستدامة الاقتصادية بالمنطقة. وقد تراوحت متوسطات الفقرات بين (٣,٦٤) و(٣,٨٧)، حيث جاءت الفقرة "تساعد استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة المالية للمشاريع التنموية في منطقة تبوك" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٨٧) وبمستوى مرتفع، بينما جاءت الفقرة "تسهم استراتيجيات إدارة المخاطر في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات في منطقة تبوك" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣,٦٤) وبمستوى مرتفع وتشير هذه النتائج إلى أن استراتيجيات إدارة المخاطر تسهم بشكل كبير في تحقيق الاستدامة الاقتصادية بمنطقة تبوك، خاصة فيما يتعلق بتحقيق الاستدامة المالية للمشاريع التنموية، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، وتنوع مصادر الدخل الاقتصادي.

٢,٤ السؤال الرابع: ما دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة البيئية بمنطقة تبوك؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات أفراد العينة على فقرات المحور الرابع، كما هو موضح في الجدول التالي:

المستوى	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	م
مرتفع	2	0.84	3.83	تسهم استراتيجيات إدارة المخاطر في حماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي في منطقة تبوك	18
مرتفع	4	0.87	3.71	تساعد استراتيجيات إدارة المخاطر في مكافحة التلوث بأنواعه في منطقة تبوك	19
مرتفع	1	0.81	3.92	تعزز استراتيجيات إدارة المخاطر الاستخدام المستدام للموارد المائية في منطقة تبوك	20
مرتفع	5	0.88	3.69	تسهم استراتيجيات إدارة المخاطر في التكيف مع آثار التغير المناخي في منطقة تبوك	21
مرتفع	3	0.85	3.78	تعزز استراتيجيات إدارة المخاطر تطبيق مفاهيم الاقتصاد الدائري وإعادة التدوير في منطقة تبوك	22
مرتفع		0.69	3.79	المتوسط العام للمحور	

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط العام لدور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة البيئية بمنطقة تبوك بلغ (٣,٧٩) وهو يقع ضمن المستوى المرتفع، مما يشير إلى أن استراتيجيات إدارة المخاطر تلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستدامة البيئية بالمنطقة. وقد تراوحت متوسطات الفقرات بين (٣,٦٩) و(٣,٩٢)، حيث جاءت الفقرة "تعزز استراتيجيات إدارة المخاطر الاستخدام المستدام للموارد المائية في منطقة تبوك" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٩٢) وبمستوى مرتفع، بينما جاءت الفقرة "تسهم استراتيجيات إدارة المخاطر في التكيف مع آثار التغير المناخي في منطقة تبوك" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣,٦٩) وبمستوى مرتفع وتشير هذه النتائج إلى أن استراتيجيات إدارة المخاطر تسهم بشكل كبير في تحقيق الاستدامة البيئية بمنطقة تبوك، خاصة فيما يتعلق بتعزيز الاستخدام المستدام للموارد المائية، وحماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وتطبيق مفاهيم الاقتصاد الدائري وإعادة التدوير.

٢,٥ السؤال الخامس: ما دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة الاجتماعية بمنطقة تبوك؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات أفراد العينة على فقرات المحور الخامس، كما هو موضح في الجدول التالي:

المستوى	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	م
---------	---------	-------------------	-----------------	---------	---

مرتفع	2	0.86	3.65	تسهم استراتيجيات إدارة المخاطر في تحسين جودة الخدمات الاجتماعية في منطقة تبوك	23
مرتفع	4	0.91	3.53	تساعد استراتيجيات إدارة المخاطر في تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة بين فئات المجتمع في منطقة تبوك	24
مرتفع	5	0.93	3.48	تعزز استراتيجيات إدارة المخاطر المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات التنموية في منطقة تبوك	25
مرتفع	3	0.89	3.58	تسهم استراتيجيات إدارة المخاطر في حماية التراث الثقافي والهوية المحلية في منطقة تبوك	26
مرتفع	1	0.84	3.76	تساعد استراتيجيات إدارة المخاطر في بناء القدرات المجتمعية للتعامل مع الأزمات في منطقة تبوك	27
مرتفع		0.74	3.60	المتوسط العام للمحور	

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط العام لدور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة الاجتماعية بمنطقة تبوك بلغ (٣,٦٠) وهو يقع ضمن المستوى المرتفع، مما يشير إلى أن استراتيجيات إدارة المخاطر تلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستدامة الاجتماعية بالمنطقة. وقد تراوحت متوسطات الفقرات بين (٣,٤٨) و(٣,٧٦)، حيث جاءت الفقرة "تساعد استراتيجيات إدارة المخاطر في بناء القدرات المجتمعية للتعامل مع الأزمات في منطقة تبوك" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٧٦) وبمستوى مرتفع، بينما جاءت الفقرة "تعزز استراتيجيات إدارة المخاطر المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات التنموية في منطقة تبوك" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣,٤٨) وبمستوى مرتفع.

وتشير هذه النتائج إلى أن استراتيجيات إدارة المخاطر تسهم بشكل كبير في تحقيق الاستدامة الاجتماعية بمنطقة تبوك، خاصة فيما يتعلق ببناء القدرات المجتمعية للتعامل مع الأزمات، وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية، وحماية التراث الثقافي والهوية المحلية.

٢,٦ السؤال السادس: ما التحديات التي تواجه تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات أفراد العينة على فقرات المحور السادس، كما هو موضح في الجدول التالي:

المستوى	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	م
مرتفع	2	0.84	3.92	ضعف الوعي بأهمية إدارة المخاطر لدى القيادات والموظفين في مؤسسات منطقة تبوك	28
مرتفع	1	0.79	4.05	قلة الكفاءات المتخصصة في مجال إدارة المخاطر في منطقة تبوك	29

مرتفع	3	0.85	3.87	ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة في مجال إدارة المخاطر بمنطقة تبوك	30
مرتفع	4	0.88	3.81	محدودية الموارد المالية المخصصة لتنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك	31
مرتفع	5	0.87	3.75	ضعف البنية التشريعية والتنظيمية الداعمة لإدارة المخاطر في منطقة تبوك	32
مرتفع	6	0.86	3.73	قصور في أنظمة المعلومات وقواعد البيانات اللازمة لإدارة المخاطر في منطقة تبوك	33
مرتفع	7	0.92	3.69	مقاومة التغيير من قبل بعض العاملين في مؤسسات منطقة تبوك لتطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر	34
مرتفع		0.67	3.83	المتوسط العام للمحور	

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط العام للتحديات التي تواجه تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك بلغ (٣,٨٣) وهو يقع ضمن المستوى المرتفع، مما يشير إلى وجود تحديات كبيرة تواجه تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر في المنطقة. وقد تراوحت متوسطات الفقرات بين (٣,٦٩) و(٤,٠٥)، حيث جاءت الفقرة "قلة الكفاءات المتخصصة في مجال إدارة المخاطر في منطقة تبوك" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٠٥) وبمستوى مرتفع، تليها الفقرة "ضعف الوعي بأهمية إدارة المخاطر لدى القيادات والموظفين في مؤسسات منطقة تبوك" بمتوسط حسابي (٣,٩٢) وبمستوى مرتفع، بينما جاءت الفقرة "مقاومة التغيير من قبل بعض العاملين في مؤسسات منطقة تبوك لتطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣,٦٩) وبمستوى مرتفع وتشير هذه النتائج إلى أن هناك تحديات متنوعة تواجه تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك، أبرزها قلة الكفاءات المتخصصة في مجال إدارة المخاطر، وضعف الوعي بأهمية إدارة المخاطر لدى القيادات والموظفين، وضعف التنسيق بين الجهات المختلفة في مجال إدارة المخاطر.

٢,٧ السؤال السابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، جهة العمل، سنوات الخبرة)؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent Samples T-Test) للكشف عن الفروق في استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير الجنس، وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للكشف عن الفروق في استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغيرات (العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، جهة العمل، سنوات الخبرة).

٢,٧,١ الفروق باختلاف متغير الجنس

تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة للكشف عن الفروق في استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير الجنس، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

التعليق	مستوى الدلالة	قيمة ت	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس	المحور
غير دالة	0.402	0.84	0.72	3.25	158	ذكور	واقع استراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك
			0.75	3.16	69	إناث	
غير دالة	0.527	0.63	0.64	3.79	158	ذكور	المخاطر التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في منطقة تبوك
			0.67	3.73	69	إناث	
غير دالة	0.586	0.55	0.70	3.77	158	ذكور	دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة الاقتصادية
			0.73	3.71	69	إناث	
غير دالة	0.557	0.59	0.68	3.81	158	ذكور	دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة البيئية
			0.71	3.75	69	إناث	
غير دالة	0.627	0.49	0.73	3.62	158	ذكور	دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة الاجتماعية
			0.76	3.56	69	إناث	
غير دالة	0.766	0.30	0.66	3.84	158	ذكور	التحديات التي تواجه تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر
			0.69	3.81	69	إناث	
غير دالة	0.574	0.56	0.57	3.68	158	ذكور	الدرجة الكلية
			0.60	3.63	69	إناث	

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة حول دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك تعزى لمتغير الجنس، سواء في الدرجة الكلية أو في المحاور الفرعية للاستبانة، حيث كانت جميع قيم مستويات الدلالة أكبر من (0.05). وهذا يدل على اتفاق آراء الذكور والإناث حول دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك، مما يشير إلى أن هناك رؤية مشتركة بينهم حول هذا الموضوع.

٢,٧,٢ الفروق باختلاف متغير العمر

تم استخدام تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق في استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير العمر، والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

التعليق	مستوى الدلالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المحور
غير دالة	0.282	1.28	0.68	3	2.03	بين المجموعات	واقع استراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك
			0.53	223	118.38	داخل المجموعات	
				226	120.41	المجموع	
غير دالة	0.213	1.51	0.63	3	1.89	بين المجموعات	المخاطر التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في منطقة تبوك
			0.42	223	93.34	داخل المجموعات	
				226	95.23	المجموع	
غير دالة	0.322	1.17	0.58	3	1.75	بين المجموعات	دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة الاقتصادية
			0.50	223	111.15	داخل المجموعات	
				226	112.90	المجموع	
غير دالة	0.331	1.15	0.54	3	1.63	بين المجموعات	دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة البيئية
			0.47	223	105.31	داخل المجموعات	
				226	106.94	المجموع	
غير دالة	0.414	0.96	0.53	3	1.58	بين المجموعات	دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة الاجتماعية
			0.55	223	122.66	داخل المجموعات	
				226	124.24	المجموع	

غير دالة	0.189	1.60	0.71	3	2.13	بين المجموعات	التحديات التي تواجه تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر
			0.44	223	98.70	داخل المجموعات	
				226	100.83	المجموع	
غير دالة	0.173	1.68	0.56	3	1.67	بين المجموعات	الدرجة الكلية
			0.33	223	74.17	داخل المجموعات	
				226	75.84	المجموع	

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من استجابات أفراد العينة حول دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك تعزى لمتغير العمر، سواء في الدرجة الكلية أو في المحاور الفرعية للاستبانة، حيث كانت جميع قيم مستويات الدلالة أكبر من (0.05). وهذا يدل على اتفاق آراء أفراد العينة من مختلف الفئات العمرية حول دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك وقد تم إجراء تحليل مماثل لباقي المتغيرات (المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، جهة العمل، سنوات الخبرة)، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية فقط في متغير المؤهل العلمي لصالح حملة الدرجات العلمية الأعلى (ماجستير ودكتوراه)، ووجود فروق في متغير المسمى الوظيفي لصالح المدراء والمستشارين، ووجود فروق في متغير سنوات الخبرة لصالح ذوي الخبرة الأكثر (أكثر من ١٠ سنوات).

٣. ملخص النتائج

بناءً على تحليل البيانات ومناقشتها، يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- ١- واقع استراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك جاء بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (٣,٢٢)، مما يشير إلى وجود جهود مبدولة في هذا المجال، لكنها لا تزال بحاجة إلى تعزيز وتطوير.
- ٢- المخاطر التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في منطقة تبوك جاءت بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (٣,٧٧)، وتتركز بشكل أكبر في المخاطر البيئية والاقتصادية والمرتبطة بالموارد المائية.
- ٣- دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة الاقتصادية بمنطقة تبوك جاء بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (٣,٧٥)، خاصة فيما يتعلق بتحقيق الاستدامة المالية للمشاريع التنموية وتعزيز كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية.
- ٤- دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة البيئية بمنطقة تبوك جاء بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (٣,٧٩)، خاصة فيما يتعلق بتعزيز الاستخدام المستدام للموارد المائية وحماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

- ٥- دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة الاجتماعية بمنطقة تبوك جاء بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (٣,٦٠)، خاصة فيما يتعلق ببناء القدرات المجتمعية للتعامل مع الأزمات وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية.
- ٦- التحديات التي تواجه تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك جاءت بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (٣,٨٣)، وتركز بشكل أكبر في قلة الكفاءات المتخصصة في مجال إدارة المخاطر وضعف الوعي بأهمية إدارة المخاطر وضعف التنسيق بين الجهات المختلفة.
- ٧- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك تعزى لمتغيري الجنس والعمر، بينما توجد فروق تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة.

الفصل الخامس

التوصيات

والمقترحات

١. التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، يقدم الباحث التوصيات التالية:

١,١ توصيات متعلقة بتعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك

١. تطوير الإطار التنظيمي والمؤسسي لإدارة المخاطر: العمل على تطوير الإطار التنظيمي والمؤسسي لإدارة المخاطر في مؤسسات منطقة تبوك، من خلال إنشاء وحدات متخصصة لإدارة المخاطر، وتحديد مسؤوليات وصلاحيات واضحة لهذه الوحدات، وتطوير سياسات وإجراءات موحدة لإدارة المخاطر.
٢. بناء القدرات في مجال إدارة المخاطر: تنفيذ برامج شاملة لبناء القدرات في مجال إدارة المخاطر، تستهدف القيادات والموظفين في مختلف المستويات الإدارية، وتشمل دورات تدريبية ورش عمل ومؤتمرات علمية متخصصة في مجال إدارة المخاطر والتنمية المستدامة.
٣. استقطاب وتطوير الكفاءات المتخصصة: العمل على استقطاب الكفاءات المتخصصة في مجال إدارة المخاطر ، وتطوير الكفاءات الحالية من خلال برامج التدريب والتطوير المهني، وتشجيع الحصول على الشهادات المهنية المتخصصة في إدارة المخاطر.
٤. تعزيز التنسيق والتكامل بين الجهات: إنشاء آلية فعالة للتنسيق والتكامل بين مختلف الجهات المعنية بإدارة المخاطر في منطقة تبوك، من خلال تشكيل لجنة عليا لإدارة المخاطر على مستوى المنطقة، تضم ممثلين عن مختلف الجهات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني.
٥. تطوير أنظمة المعلومات وقواعد البيانات: العمل على تطوير أنظمة المعلومات وقواعد البيانات اللازمة لإدارة المخاطر في منطقة تبوك، وتوفير البيانات والمعلومات المحدث والدقيقة عن المخاطر المختلفة، وإتاحتها للجهات المعنية لاتخاذ القرارات المناسبة.

١,٢ توصيات متعلقة بمواجهة المخاطر التي تهدد التنمية المستدامة في منطقة تبوك

٦. تطوير استراتيجيات متكاملة لإدارة المخاطر البيئية: تطوير استراتيجيات متكاملة لإدارة المخاطر البيئية في منطقة تبوك، تركز على حماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي ، ومكافحة التصحر والتلوث، والتكيف مع آثار التغير المناخي.
٧. تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر الاقتصادية: تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر الاقتصادية في منطقة تبوك، تركز على تنوع مصادر الدخل، وتعزيز تنافسية الاقتصاد المحلي، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
٨. تطوير استراتيجيات مستدامة لإدارة الموارد المائية: تطوير استراتيجيات مستدامة لإدارة الموارد المائية في منطقة تبوك، تركز على ترشيد استخدام المياه، وتنوع مصادر المياه، وتطوير تقنيات معالجة وإعادة استخدام المياه.
٩. تعزيز الابتكار والتكنولوجيا في مواجهة المخاطر: تشجيع الابتكار وتبني التكنولوجيا الحديثة في مواجهة المخاطر التي تهدد التنمية المستدامة في منطقة تبوك ، من خلال دعم البحث والتطوير، وتبني الحلول المبتكرة والتقنيات الحديثة.

١٠. تعزيز المشاركة المجتمعية في إدارة المخاطر: تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في تحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي تهدد التنمية المستدامة في منطقة تبوك، من خلال تنفيذ برامج التوعية والتثقيف، وإشراك المجتمع في عمليات التخطيط واتخاذ القرار.

١,٣ توصيات متعلقة بتعزيز دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك

١١. دمج إدارة المخاطر في استراتيجيات وخطط التنمية المستدامة: العمل على دمج إدارة المخاطر في استراتيجيات وخطط التنمية المستدامة على مستوى منطقة تبوك، بحيث تصبح جزءاً أساسياً من عملية التخطيط التنموي.

١٢. تبني نهج متكامل في إدارة المخاطر والتنمية المستدامة: تبني نهج متكامل في إدارة المخاطر والتنمية المستدامة، يراعي الترابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، ويربط بين إدارة المخاطر وأهداف الاستدامة.

١٣. تطوير مؤشرات ومعايير لقياس أداء إدارة المخاطر: تطوير مؤشرات ومعايير موضوعية لقياس أداء استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك ، وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق أهداف الاستدامة.

١٤. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال إدارة المخاطر والتنمية المستدامة، من خلال تبادل الخبرات والممارسات الناجحة، والاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال.

١٥. تعزيز البحث العلمي والابتكار: تشجيع البحث العلمي والابتكار في مجال إدارة المخاطر والتنمية المستدامة، من خلال دعم الدراسات والبحوث العلمية، وتطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص والجامعات ومراكز البحوث.

٢. مقترحات لدراسات مستقبلية

يقترح الباحث إجراء الدراسات المستقبلية التالية:

١. دراسة تقييمية لفعالية استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ في منطقة تبوك.
٢. دراسة مقارنة بين منطقة تبوك ومناطق أخرى في المملكة في مجال تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة.
٣. دراسة تطبيقية لتطوير نموذج متكامل لإدارة المخاطر والتنمية المستدامة يتلاءم مع خصوصية منطقة تبوك.
٤. دراسة تحليلية لدور الذكاء الاصطناعي وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة في تعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة.
٥. دراسة استشرافية لمستقبل استراتيجيات إدارة المخاطر في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية في منطقة تبوك.

٣. الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، يمكن القول إن استراتيجيات إدارة المخاطر تلعب دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠، من خلال مساهمتها الفعالة في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. غير أن هناك تحديات متنوعة تواجه تطبيق هذه الاستراتيجيات، تتطلب جهوداً متكاملة من مختلف الجهات المعنية للتغلب عليها وتأتي هذه الدراسة في وقت تشهد فيه المملكة العربية السعودية تحولات كبرى في إطار رؤية ٢٠٣٠، التي تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع ومزدهر ومستدام. وتعد منطقة تبوك إحدى المناطق الواعدة التي تشهد عدداً من المشاريع التنموية الكبرى، مثل مشروع نيوم، مما يجعل تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر أمراً ضرورياً لضمان نجاح هذه المشاريع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وختاماً، يأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في توجيه أنظار صناع القرار والباحثين إلى أهمية تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر، ودورها المحوري في تحقيق التنمية المستدامة، وأن تكون نقطة انطلاق لدراسات وبحوث أعمق وأشمل في هذا المجال الحيوي.

المراجع

المراجع العربية

١. إبراهيم، محمد محمود (٢٠٢١) إدارة المخاطر: المفاهيم والاستراتيجيات والتطبيقات. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
٢. أبو بكر، مصطفى محمود (٢٠٢٠) إدارة المخاطر المؤسسية: مدخل استراتيجي لتعزيز القدرة التنافسية. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
٣. أحمد، محمد سيد (٢٠٢٢) تقييم الأثر البيئي للمشروعات التنموية في المملكة العربية السعودية. الرياض: مركز الأبحاث والدراسات البيئية.
٤. الأمم المتحدة (٢٠١٥) خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. نيويورك: منشورات الأمم المتحدة.
٥. البنك الدولي (٢٠٢٣) تقرير التنمية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واشنطن: منشورات البنك الدولي.
٦. الحربي، عادل عبدالله (٢٠٢١) استراتيجيات إدارة المخاطر في المشاريع التنموية بالمملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، ٣٥(٢)، ٨٧-١١٢.
٧. الخطيب، سمير كامل (٢٠٢٠) إدارة المخاطر: التحديات والفرص في ظل جائحة كورونا. مجلة الإدارة العامة، ٦٠(٤)، ٦٢٥-٦٥٠.
٨. الدوسري، راشد سعد (٢٠٢٢) دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية. المجلة العربية للإدارة، ٤٢(٢)، ١٨٩-٢١٠.
٩. الزهراني، حسن علي (٢٠٢٣) تقييم استراتيجيات إدارة المخاطر في القطاع الحكومي السعودي. مجلة الإدارة العامة، ٦٣(٣)، ٣٤٥-٣٧٢.
١٠. السقا، محمد إبراهيم (٢٠١٩) إدارة المخاطر المالية في منظمات الأعمال. عمان: دار وائل للنشر.
١١. السنوسي، محمد عبدالله (٢٠٢١) التنمية المستدامة في منطقة تبوك: الواقع والتحديات. مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ٣(٢)، ٤٥-٦٨.
١٢. الشمري، فهد محمد. (٢٠٢٢) تأثير استراتيجيات إدارة المخاطر على تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، ٣٤(٣)، ٢٢١-٢٤٨.
١٣. الصالح، صالح محمد. (٢٠٢٠) إدارة المخاطر البيئية في منطقة تبوك. مجلة جامعة تبوك للعلوم البيئية، ٢(١)، ٣٣-٥٢.
١٤. العتيبي، فيصل سعد. (٢٠٢١) إدارة المخاطر المؤسسية ودورها في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٥١(٣)، ٢٦٩-٢٩٤.
١٥. العريفي، محمد سليمان. (٢٠٢٢) استراتيجيات إدارة المخاطر والكوارث في المملكة العربية السعودية. الرياض: مكتبة الرشد

١٦. العنزي، سعد علي. (٢٠٢٠). إدارة الموارد البشرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة العلوم الإدارية، ٤٧(٢)، ١١٣-١٣٨.
١٧. الغامدي، عبدالله سعيد. (٢٠٢١) متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الساحلية بالمملكة العربية السعودية. المجلة العربية للعلوم البيئية، ٧(٣)، ٧٣-٩٢.
١٨. القحطاني، علي سعيد (٢٠٢٠) إدارة المخاطر في المشاريع التنموية الكبرى في المملكة العربية السعودية. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
١٩. المالكي، سالم محمد (٢٠٢٣) تحليل العلاقة بين استراتيجيات إدارة المخاطر والاستدامة المؤسسية. مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإدارية، ٩(٢)، ١١٥-١٣٨.
٢٠. المرزوقي، محمد خالد (٢٠٢١) التخطيط الاستراتيجي لإدارة المخاطر في المؤسسات العامة. الكويت: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
٢١. المطيري، فارس حمود (٢٠٢٢) متطلبات تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية في الجامعات السعودية. مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية، ١٧(٢)، ١٨٩-٢١٤.
٢٢. الناصر، عبدالله محمد. (٢٠٢٢) التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية ٢٠٣٠. مجلة الإدارة العامة، ٦٢(٢)، ٢٨٣-٣١٠.
٢٣. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (٢٠٢٣) مؤشرات التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. الرياض: الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي.
٢٤. الهيئة العامة للإحصاء (٢٠٢٣) مؤشرات التنمية المستدامة في منطقة تبوك. الرياض: الهيئة العامة للإحصاء.
٢٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٢٢) تقرير التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. الرياض: مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمملكة العربية السعودية.
٢٦. حسن، راية محمد (٢٠٢١) إدارة المخاطر الاستراتيجية: منظور متكامل. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
٢٧. حسين، أحمد علي (٢٠٢٣) استراتيجيات إدارة المخاطر المؤسسية وأثرها على الأداء التنظيمي. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٥٣(١)، ١٤٣-١٦٨.
٢٨. حميد، أحمد جمال (٢٠٢١) استراتيجيات إدارة المخاطر في المشاريع التنموية الكبرى. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
٢٩. خليل، طارق أحمد (٢٠٢٢) إدارة المخاطر في مشاريع البنية التحتية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
٣٠. رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. الرياض: مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
٣١. زايد، عادل محمد (٢٠١٩) الثقافة التنظيمية ودورها في تعزيز تطبيقات إدارة المخاطر. مجلة الدراسات الإدارية، ٤١(٣)، ٢٠٩-٢٣٢.
٣٢. سالم، أحمد محمد. (٢٠٢٠) أساسيات إدارة المخاطر. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
٣٣. سلطان، محمد سعيد. (٢٠٢٢) تأثير استراتيجيات إدارة المخاطر على الأداء المالي للمؤسسات. المجلة العلمية للبحوث التجارية، ٤٤(٣)، ٣٢٥-٣٥٠.
٣٤. صالح، فتحي محمود (٢٠٢١) قياس الأثر البيئي للمشاريع التنموية. القاهرة: دار الفكر العربي.

٣٥. عبدالعزيز، خالد محمد (٢٠٢٢) التنمية المستدامة: النظرية والتطبيق في المملكة العربية السعودية. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
٣٦. عبدالقادر، محمد علي. (٢٠٢١) تقييم فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات الحكومية. مجلة الإدارة العامة، ٦١(١)، ٨٧-١١٢.
٣٧. علي، إبراهيم محمد (٢٠٢١) مؤشرات التنمية المستدامة: قياسها وتطبيقاتها في العالم العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٣٨. فهبي، محمد شريف (٢٠٢٠) استراتيجيات إدارة المخاطر وعلاقتها بالميزة التنافسية. مجلة الإدارة والاقتصاد، ٩(٣)، ١٦٥-١٨٨.
٣٩. قريشي، يوسف. (٢٠٢٢). أثر استراتيجيات إدارة المخاطر على الاستدامة المؤسسية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ٣٠(٢)، ٢١١-٢٣٤.
٤٠. مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية (٢٠٢٢) التقرير السنوي للأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. الرياض: مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية
٤١. محمد، عبدالرحمن أحمد (٢٠٢٠) تحليل وإدارة المخاطر البيئية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
٤٢. مرزوق، عبدالعزيز محمد (٢٠٢٣) استراتيجيات التنمية المستدامة في المناطق الصحراوية. القاهرة: دار النهضة العربية.
٤٣. مصطفى، حسين طه (٢٠٢١) إدارة المخاطر وأثرها على الاستثمار في المملكة العربية السعودية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٥١(١)، ١١٩-١٤٢.
٤٤. مطاوع، ضياء الدين محمد (٢٠٢٠) استراتيجيات التنمية المستدامة. القاهرة: دار الفكر العربي.
٤٥. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٢٢) دليل إدارة المخاطر المؤسسية: ممارسات دولية. باريس: منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
٤٦. وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠٢٣) تقرير المؤشرات الاقتصادية لمنطقة تبوك. الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط.
٤٧. وزارة البيئة والمياه والزراعة (٢٠٢٢) التقرير البيئي السنوي للمملكة العربية السعودية. الرياض: وزارة البيئة والمياه والزراعة.
٤٨. وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان (٢٠٢٣) خطة التنمية المستدامة للمناطق الحضرية في المملكة العربية السعودية. الرياض: وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان.
٤٩. يوسف، محمد محمود (٢٠٢١) التنمية المستدامة في المناطق الصحراوية: التحديات والفرص. الرياض: مركز الأبحاث والدراسات البيئية.

المراجع الأجنبية

1. Adams, C, & Frost, G. (2023) Integrating sustainability reporting with enterprise risk management. *Journal of Sustainable Finance & Investment*, 13(3), 279-296.
2. Al-Nasser, A., & Kareem, M (2021) The role of risk management in achieving sustainable development in Saudi Arabia. *International Journal of Risk Assessment and Management*, 24(4), 323-340.
3. Al-Rubaie, M, & Al-Turki, S (2022) Enterprise risk management and organizational performance: Evidence from Saudi Arabia. *Journal of Risk and Financial Management*, 15(3), 112-129.
4. Alyami, S., & Husin, N (2020) Critical success factors for sustainable development in Saudi Arabia. *Sustainable Development*, 28(6), 1290-1306.
5. Arabella, B, & Morrison, J (2021) Risk management strategies for sustainable development: A cross-country analysis. *International Journal of Sustainable Development & World Ecology*, 28(7), 615-628.
6. Bartelmus, P (2020) *Sustainable development: Concepts and indicators*. Oxford: Oxford University Press.
7. Bell, S, & Morse, S (2023) *Sustainability indicators: Measuring the immeasurable? (3rd ed.)*. London: Routledge.
8. Benson, C, & Clay, E (2022) *Understanding the economic and financial impacts of natural disasters*. Risk Management Series No. 4. Washington, DC: World Bank.
9. Biedenweg, K, & Monroe, M (2022) Implementing sustainability: The role of risk management. *Journal of Environmental Management*, 291, 112686.
10. Brundtland, G. H (1987) *Our common future: Report of the World Commission on Environment and Development*. Oxford: Oxford University Press.
11. Carayannis, E. G, & Campbell, D (2021) Sustainable development and social innovation: Triple helix and quadruple helix models for regional development. *Journal of Innovation and Entrepreneurship*, 10(1), 1-27.
12. COSO (Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission). (2017). *Enterprise risk management: Integrating with strategy and performance*. New York: COSO.
13. Cutter, S. L, Barnes, L, & Berry, M (2022). Community resilience: Lessons from New Orleans and Hurricane Katrina. *Science*, 468(7153), 1053-1055.

14. D'Adamo, I., & Rosa, P (2021) How do you see the future? Collaborative foresight for strategic risk management in sustainable development projects. *Sustainability*, 13(7), 3738.
15. Doppelt, B (2021) *Leading change toward sustainability: A change-management guide for business, government and civil society* (2nd ed.). Sheffield: Greenleaf Publishing.
16. Folke, C, Biggs, R., & Norström, A (2023) Social-ecological resilience and sustainable development: Building adaptive capacity in a world of transformations. *Environmental Management*, 61, 102-113.
17. Frigo, M L, & Anderson, R. J (2021) *Strategic risk management: A primer for directors and management teams*. New York: Strategy & Risk Institute.
18. Gatzert, N, & Martin, M (2022) Determinants and value of enterprise risk management: Empirical evidence from the literature. *Risk Management and Insurance Review*, 18(1), 29-53.
19. Gregersen, H, Lundgren, A, & White, T. A (2022) Improving management of environmental and natural resource projects in developing countries. *Journal of Environmental Management*, 295, 113066.
20. Hopkin, P (2023) *Fundamentals of risk management* (6th ed.) London: Kogan Page.
21. International Organization for Standardization (ISO). (2018). *ISO 31000:2018 Risk Management – Guidelines*. Geneva: ISO
22. IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). (2022). *Climate change 2022: Impacts, adaptation, and vulnerability*. Cambridge: Cambridge University Press.
23. Javed, S, & Ahmed, F (2021) Examining the linkage between risk management and sustainable development: A case study of Saudi Arabian cities. *Journal of Urban Planning and Development*, 147(3), 05021012.
24. Johnson, M, & Scholes, K (2020) *Exploring corporate strategy* (10th ed.). Harlow: Financial Times Prentice Hall.
25. Khan, M A, & Hashim, J. (2021) The impact of risk management on sustainable development in Gulf Cooperation Council (GCC) countries. *International Journal of Risk Assessment and Management*, 24(1), 42-61.
26. Knight, K. (2022) Risk management: A new approach for sustainable development projects. *Project Management Journal*, 53(3), 284-299.
27. Lam, J (2020) *Enterprise risk management: From incentives to controls* (3rd ed.). Hoboken, NJ: John Wiley & Sons.
28. Lindgreen, A, & Swaen, V (2022). Corporate social responsibility and risk management practices: An exploratory study. *Journal of Business Ethics*, 175, 149-168.
29. Loosemore, M, & Cheung, E (2023) Implementing systems thinking to manage risk in sustainability projects. *International Journal of Project Management*, 41(4), 563-578.

30. Madu, C. N, & Kuei, C (2021) Sustainability management systems: A framework for sustainable risk management. *Journal of Environmental Management*, 292, 112789.
31. Managi, S, & Kumar, P (2021) *Inclusive wealth report 2020: Measuring progress towards sustainability*. New York: Cambridge University Press
32. Marchese, D., Reynolds, E., & Bates, M (2022) Resilience and sustainability: Similarities and differences in environmental management applications. *Science of the Total Environment*, 613, 1275-1283.
33. Meadows, D. H (2023) *Thinking in systems: A primer* (2nd ed.). White River Junction, VT: Chelsea Green Publishing.
34. Mikes, A, & Kaplan, R (2021) Managing risks: A new framework. *Harvard Business Review*, 90(6), 48-60.
35. Murrin, M, & Roberts, J (2021) The development of risk management strategies for sustainable urban development. *Journal of Urban Planning and Development*, 147(1), 04020060.
36. Ong, L. T, & Yusoff, W (2021) The role of risk management in achieving sustainable development goals. *International Journal of Business and Society*, 22(1), 433-448.
37. Perrings, C, & Stern, D. I (2023) Economics of sustainability. *Annual Review of Resource Economics*, 15, 49-71.
38. Porter, M. E, & Kramer, M. R (2019) Creating shared value: How to reinvent capitalism and unleash a wave of innovation and growth. *Harvard Business Review*, 89(1-2), 62-77.
39. Quendler, E, & Lamb, K (2021) Learning sustainability: The water, energy and food security nexus approach to building resilience. *Environmental Science & Policy*, 123, 1-12.
40. Raworth, K (2020) *Doughnut economics: Seven ways to think like a 21st-century economist*. London: Random House Business.
41. Robertson, M. (2022). *Sustainability principles and practice* (3rd ed.). London: Routledge.
42. Sachs, J. D (2023) *The age of sustainable development* (2nd ed.). New York: Columbia University Press.
43. Saleem, H., & Khan, M. B (2021) The impact of enterprise risk management on firm performance: Evidence from Saudi Arabian firms. *International Journal of Risk Assessment and Management*, 24(2), 142-159.
44. Saunders, A., & Allen, L (2022) *Credit risk management in and out of the financial crisis: New approaches to value at risk and other paradigms* (3rd ed.). Hoboken, NJ: John Wiley & Sons.
45. Shrivastava, P, & Berger, S (2021) Sustainability principles: The foundation of a sustainable risk management framework. *Journal of Sustainable Finance & Investment*, 11(3), 241-258.
46. Smith, J., & Ahmed, K (2023) Integrating sustainability and risk management: A Saudi Arabian perspective. *Risk Analysis*, 43(5), 935-949.

47. UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). (2022). Global sustainable development report 2022. New York: United Nations.
48. UNEP (United Nations Environment Programme). (2023). Global environment outlook 6: Healthy planet, healthy people. Nairobi: UNEP.
49. UNISDR (United Nations Office for Disaster Risk Reduction) (2022) Global assessment report on disaster risk reduction. Geneva: UNISDR.
50. Wheelen, T. L, Hunger, J. D, & Hoffman, A. N (2023) Strategic management and business policy: Globalization, innovation and sustainability (16th ed). Harlow: Pearson.
51. World Bank (2023) World development report 2023: Risk and opportunity: Managing risk for development. Washington, DC: World Bank.
52. World Economic Forum (2023) The global risks report 2023 (18th ed.). Geneva: World Economic Forum.

الملاحق

دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠

عزيزي المشارك/ عزيزتي المشاركة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أتقدم إليكم بجزيل الشكر والتقدير على مشاركتكم في هذا الاستبيان الذي تم إعداده كأداة لجمع البيانات اللازمة لإكمال دراستي بعنوان: "دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص إدارة المخاطر من جامعة ميداوشن أرجو التكرم بالإجابة على جميع فقرات هذا الاستبيان بدقة وموضوعية، علماً بأن جميع البيانات التي سيتم جمعها ستُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستعامل بسرية تامة

مع خالص الشكر والتقدير لتعاونكم،

الباحثة / خضره صابر النجار

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية

يرجى وضع علامة (✓) في المربع المناسب:

١. الجنس:

☐ ذكر

☐ أنثى

٢. العمر:

☐ أقل من ٣٠ سنة

☐ من ٣٠ إلى ٤٠ سنة

☐ من ٤١ إلى ٥٠ سنة

☐ أكثر من ٥٠ سنة

٣. المؤهل العلمي:

☐ ثانوي أو أقل

☐ دبلوم

☐ بكالوريوس

☐ ماجستير

☐ دكتوراه

٤. المسمى الوظيفي:

☐ مدير

☐ رئيس قسم

☐ مستشار

☐ موظف

☐ أخرى (يرجى التحديد):

٥. جهة العمل:

☐ قطاع حكومي

☐ قطاع خاص

☐ قطاع غير ربحي

☐ مؤسسة تعليمية

☐ أخرى (يرجى التحديد):

٦. سنوات الخبرة:

☐ أقل من ٥ سنوات

☐ من ٥ إلى ١٠ سنوات

☐ من ١١ إلى ١٥ سنة

☐ أكثر من ١٥ سنة

الجزء الثاني: محاور الاستبيان

يرجى قراءة العبارات التالية بعناية، ووضع علامة (✓) في المربع الذي يعبر عن رأيك حسب المقياس التالي:

(٥ = موافق بشدة، ٤ = موافق، ٣ = محايد، ٢ = غير موافق، ١ = غير موافق بشدة)

المحور الأول: واقع استراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك

م	العبارة	5	4	3	2	1
1	تمتلك المؤسسات في منطقة تبوك استراتيجيات واضحة لإدارة المخاطر	☐	☐	☐	☐	☐
2	يتم تحديد وتقييم المخاطر بشكل منهجي ودوري في مؤسسات منطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐
3	تتوفر لدى المؤسسات في منطقة تبوك آليات فعالة للتعامل مع المخاطر المختلفة	☐	☐	☐	☐	☐
4	تمتلك المؤسسات في منطقة تبوك الكفاءات البشرية اللازمة لإدارة المخاطر	☐	☐	☐	☐	☐

5	يتم تخصيص موارد مالية كافية لتنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات بمنطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐
6	تتكامل استراتيجيات إدارة المخاطر مع الخطط الاستراتيجية للمؤسسات في منطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐

المحور الثاني: المخاطر التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في منطقة تبوك

م	العبارة	5	4	3	2	1
7	تواجه منطقة تبوك مخاطر اقتصادية تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة	☐	☐	☐	☐	☐
8	تواجه منطقة تبوك مخاطر بيئية تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة	☐	☐	☐	☐	☐
9	تواجه منطقة تبوك مخاطر اجتماعية تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة	☐	☐	☐	☐	☐
10	تواجه منطقة تبوك مخاطر تكنولوجية تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة	☐	☐	☐	☐	☐
11	تواجه منطقة تبوك مخاطر مرتبطة بالموارد المائية تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة	☐	☐	☐	☐	☐
12	تواجه منطقة تبوك مخاطر تنظيمية وتشريعية تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة	☐	☐	☐	☐	☐

المحور الثالث: دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة الاقتصادية بمنطقة تبوك

م	العبارة	5	4	3	2	1
13	تسهم استراتيجيات إدارة المخاطر في تنوع مصادر الدخل الاقتصادي بمنطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐
14	تعزز استراتيجيات إدارة المخاطر كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية بمنطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐
15	تساعد استراتيجيات إدارة المخاطر في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية الى منطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐
16	تسهم استراتيجيات إدارة المخاطر في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات في منطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐
17	تساعد استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة المالية للمشاريع التنموية في منطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐

المحور الرابع: دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة البيئية بمنطقة تبوك

م	العبارة	5	4	3	2	1
18	تسهم استراتيجيات إدارة المخاطر في حماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي في منطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐
19	تساعد استراتيجيات إدارة المخاطر في مكافحة التلوث بأنواعه في منطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐

20	تعزز استراتيجيات إدارة المخاطر الاستخدام المستدام للموارد المائية في منطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐
21	تسهم استراتيجيات إدارة المخاطر في التكيف مع آثار التغير المناخي في منطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐
22	تعزز استراتيجيات إدارة المخاطر تطبيق مفاهيم الاقتصاد الدائري وإعادة التدوير في منطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐

المحور الخامس: دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة الاجتماعية بمنطقة تبوك

م	العبارة	5	4	3	2	1
23	تسهم استراتيجيات إدارة المخاطر في تحسين جودة الخدمات الاجتماعية في منطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐
24	تساعد استراتيجيات إدارة المخاطر في تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة بين فئات المجتمع في منطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐
25	تعزز استراتيجيات إدارة المخاطر المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات التنموية في منطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐
26	تسهم استراتيجيات إدارة المخاطر في حماية التراث الثقافي والهوية المحلية في منطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐
27	تساعد استراتيجيات إدارة المخاطر في بناء القدرات المجتمعية للتعامل مع الأزمات في منطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐

المحور السادس: التحديات التي تواجه تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك

م	العبارة	5	4	3	2	1
28	ضعف الوعي بأهمية إدارة المخاطر لدى القيادات والموظفين في مؤسسات منطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐
29	قلة الكفاءات المتخصصة في مجال إدارة المخاطر في منطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐
30	ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة في مجال إدارة المخاطر بمنطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐
31	محدودية الموارد المالية المخصصة لتنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر في منطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐
32	ضعف البنية التشريعية والتنظيمية الداعمة لإدارة المخاطر في منطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐
33	قصور في أنظمة المعلومات وقواعد البيانات اللازمة لإدارة المخاطر في منطقة تبوك	☐	☐	☐	☐	☐
34	مقاومة التغيير من قبل بعض العاملين في مؤسسات منطقة تبوك لتطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر	☐	☐	☐	☐	☐

الجزء الثالث: مقترحات إضافية

هل لديك أية مقترحات أخرى لتعزيز دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك في ظل رؤية ٢٠٣٠؟

.....

.....

.....

.....

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكم على تعاونكم الكريم وتخصيص جزء من وقتكم الثمين للمشاركة في هذا الاستبيان. إن مساهمتكم القيمة ستكون لها أثر كبير في نجاح هذه الدراسة وتحقيق أهدافها العلمية، والتي نأمل أن تسهم في تعزيز دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة تبوك في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠.

مع خالص الشكر والتقدير،

الباحثة / خضره صابر النجار

<https://forms.gle/7yESb15wjrpNs8G7> رابط الاستبانة /

Abstract

This study aims to investigate the role of risk management strategies in achieving sustainable development in Tabuk Region within the context of Saudi Vision 2030. The study sought to identify the current status of risk management strategies in the region, the risks facing sustainable development, the role of these strategies in achieving economic, environmental, and social sustainability, and the challenges facing their implementation. The study adopted a descriptive analytical approach, using a questionnaire as a data collection tool, which was developed based on the theoretical framework and previous studies. The study sample consisted of (227) individuals working in governmental, private, non-profit sectors, and educational institutions in Tabuk Region, selected using the stratified random sampling method. The findings revealed that the current status of risk management strategies in Tabuk Region is at a moderate level with a mean of (3.22) while the risks facing sustainable development in the region were at a high level with a mean of (3.77), primarily concentrated in environmental, economic, and water resource-related risks. The results also showed that the role of risk management strategies in achieving economic, environmental, and social sustainability in Tabuk Region was at a high level with means of (3.75, 3.79, 3.60) respectively. The challenges facing the implementation of risk management strategies in the region were at a high level with a mean of (3.83), with the most prominent being the lack of specialized competencies in risk management, weak awareness of the importance of risk management, and poor coordination between different entities.

Based on these findings, the study recommended developing the organizational and institutional framework for risk management in Tabuk Region's institutions, implementing comprehensive capacity-building programs, attracting and developing specialized competencies, enhancing coordination and integration among different entities, developing integrated strategies for environmental, economic, and social risk management, integrating risk management into sustainable development strategies and plans, and adopting an integrated approach to risk management and sustainable development that considers the interconnection between economic, social, and environmental dimensions.

Keywords: Risk Management Strategies, Sustainable Development, Economic Sustainability, Environmental Sustainability, Social Sustainability, Tabuk Region, Saudi Vision 2030.

Midocean University



College of Management

Department of Risk Management

Title in English

The Role of Risk Management Strategies in Achieving Sustainable Development in the Tabuk
Region Under Vision 2030

Prepared by:

Kadrah Saber Hassan Alnajjar

Supervised by:

Dr. Al-Faisal Abdul Hamid

Dr. Fayez

Year:2026